AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الحادية عشرة

شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية، 30 يونيو–1 يوليو 2008

—

ASSEMBLY/AU/12 (XI)

حالة تنفيذ
برامج التكامل الإقليمي في إفريقيا
(ملخص تنفيذي)

—

الجزء الأول : حالة تنفيذ برامج التكامل الإقليمي في إفريقيا:

1- كان التكامل الإقليمي هو مجال التركيز الرئيسي منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية. وقد كانت هناك عدة إعلانات متفق عليها من قبل الدول الأعضاء بهدف رؤية عملية التكامل في إفريقيا تتحرك قدماً إلى الأمام. وبالمثل، ركزت معاهدة أبوجا وخطة عمل لاجوس ومنتدى القطاع الخاص الأفريقي – من بين آخرين ، على الحاجة إلى تعزيز التكامل الأفريقي في أفريقيا.

2- قد مثل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في 1963 النهج التدريجي نحو الوحدة الأفريقية وكذلك القضية الواسعة نحو التنمية الأفريقية.

3- وضعت خطة عمل لاجوس في حسبانها إنشاء سوق أفريقية مشتركة بحلول سنة 2000 كان ينبغي إنجازها على مراحل: أولا إنشاء مناطق تجارة حرة وبعدها السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي.

4- كانت أهداف الاتحاد الاقتصادي تتمثل في تعزيز المبادئ التي يستند إليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بيد أن أهداف الاتحاد الأفريقي أكثر شمولاً من حيث التسليم بالتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه القارة، خاصة في مجالات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتكامل وقد كان المقصود من الاتحاد، من بين جملة أمور: تسريع التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. والمشاركة الجماهيرية والحكم الرشيد ، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة وتكامل الاقتصادات الأفريقية. والعمل على القضاء على الأمراض التي يمكن منعها وتعزيز السلامة الصحية.

5- يتضح من الفقرات السابقة أنه تم اتخاذ مبادرات مختلفة للمضي قدما في عملية التكامل. بيد أن النتائج المحرزة لم تكن مشجعة، فيما يتصل بتطلعات وآمال القارة.

6- منذ مناقشات أكرا فيما يتعلق بحكومة الاتحاد، أصبحت قضية التكامل هي القضية الرئيسية للقارة. ولهذا السبب ، كانت مراجعة المفوضية ومؤتمرات القمة إلـ 12 التي عقدت في أروشا قد أعربت عن الحاجة العاجلة للتكامل في القارة . وأيضاً لهذا السبب تدعو الحاجة إلى تسريع وترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعميق تنسيق ومواءمة أنشطة هذه المجموعات. وبغية تحقيق التكامل الإقليمي ، طلب رؤساء الدول والحكومات بحث حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا خلال قمتهم الحادية عشرة القادمة المقرر انعقادها في شرم الشيخ ، مصر في 30 يونيو – 1 يوليو 2008 .

7- يركز الجزء الأول من هذا التقرير على الإنجازات التي حققتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والصعوبات العامة التي واجهتها والصعوبات المحددة التي تواجه هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وكذلك الحالة الراهنة لكل مجموعة إقليمية في إطار عملية التكامل كما حددتها معاهدة أبوجا – كمنجزات للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

8- بصفة عامة، يمكن القول إن كل مجموعة إقليمية قد أحرزت تقدماً كبيراً في تقديم المساهمات اللازمة في تحقيق الأهداف المعلنة – وهناك تقدم كبير في عملية التكامل بين الدول الأعضاء المنتمية لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية. بيد أن الجهود الرئيسية لازالت ضرورية لمواءمة سياسات الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية – ولا زالت الحاجة ماسة لمزيد من التعاون ومواءمة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والإنجازات التي تحققت هي التالية.

9- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:

- طباعة ونشر وثائق جمارك منسقة : توحيد الإجراءات الجمركية والأدوات الإحصائية وشهادات المنشأ واللوائح الجمركية والإحصائية والإعلانات الجمركية.

- بروتوكول للمرور البرى العابر فيما بين الدول وآليات لضمان العبور. وتسهيل هذه الوثائق وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وتوفير الوقت في نقاط العبور.
- استطاعت المجموعة الاقتصادية الإقليمية لغرب أفريقيا إنشاء مؤسسات معينة تشمل مفوضية وبرلمان المجموعة ومؤسسات مالية، ووكالات متخصصة وقطاع خاص متحد.
- تحقيق حرية تنقل الأشخاص التي تشمل إزالة نظام تأشيرات الدخول (ألفيزا) وتصاريح الدخول وحق التأسيس وفيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص فإن التقدم المحرز في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا مثالي: إزالة نظام تأشيرات الدخول لمواطني الدول الأعضاء للسفر في كل الإقليم.
- حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال الذي يتضمن إنشاء منطقة تجارة حرة في الإقليم وهذا النظام لم يكتمل بعد. فقد بدأ في 1979 عندما بدأت إزالة الحواجز الجمركية للمنتجات المحلية وللمنتجات اليدوية التقليدية وللسلع المعالجة بصورة كاملة صعوبات عامة وصعوبات محددة.
- عدم الأمن – وعدم تنفيذ البروتوكولات في بعض الدول الأعضاء – وعدم إزالتها للحواجز التجارية.
- يشتكى معظم التجار عابري الحدود في غرب إفريقيا من التكلفة العالية لعبور سلعهم نتيجة للحواجز التي يضعها أمامهم موظفو الدولة.
- معظم التجارة في الإقليم الفرعي هي تجارة على النطاق الضيق أو غير رسمية وغالباً ما تختلف أسعارها في البلد الواحد.
- يواجه تنفيذ معاهدة حرية تنقل الأشخاص عدداً من المشاكل على الأرض وتحديداً المشاكل على الطرق البرية والعدد الكبير من

العوائق على الطرق والحواجز غير القانونية ومشاكل انعدام الأمن على الطرق.

- المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا – شأنها شأن الأجهزة التجارية الإقليمية الأخرى متخلفة عن الجدول الزمني المحدد في تحقيق أهداف المعاهدة – ولكن بالتزام مركز وتقدم كبير ملموس يمكن تحقيق الأهداف على المدى القصير والمتوسط.

<u>توصيات التقرير:</u>

- وفقاً لأحكام الاتفاقية – كان ينبغي إزالة كل الحواجز.
- في مايو 1982 وقعت الدول الأعضاء على الاتفاقية المؤسسية لنظام المرور العابر من الدول الأعضاء التي وضعت الإطار الذي يلزم الدول الأعضاء بضمان حرية عبور السلع في المنطقة الإقليمية الفرعية.
- إذا تم استكمال بعض المشاريع، فسوف تأتي بفائدة لمواطني المجموعة على الرغم من المشاكل المذكورة أعلاه بيد أن تحقيق المنافع الكاملة لسوق إقليمية متكاملة يعتمد على قادة دول المنطقة والتزامهم بإزالة الحواجز غير الضرورية والعقبات غير القانونية في معظم الأحيان التي توضع أمام النشاط الاقتصادي في الإقليم الفرعي.
- على القادة النظر بجدية إلى الفرصة التي يوفرها السوق الكبير أمام الصناعة في الإقليم الفرعي:

<u>السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الإنجازات:</u>

- أنشأت الكوميسا مؤسسات هامة تتضمن: بنك المنطقة الحرة الذي يشجع الاستثمارات ويقدم تسهيلات لتمويل التجارة : دار للمقاصة للكوميسا مكلفة بتنفيذ نظام لتسهيل المدفوعات والتسويات بين البنوك

المركزية في إقليم الكوميسا. شركة لإعادة التـــأمين اســـتطاعت أن تحقق حصة معقولة من عمل التأمينات الإقليمية وهـــى الآن تقـــوم بأعمال تأمين في بعض البلدان الـــ 19.

- حققت الكوميسا علاقات عمل جيدة ، بصورة رسمية أو غير رسمية مع كل المنظمات الإقليمية. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع جماعة شرق أفريقيا وإيجاد و IOC إلى درجة أن هذه المنظمات قد وافقت على تبني برامج التسهيل والتحرير التجاري.
- أحرزت الكوميسا تقدماً كبيراً بالنسبة لحرية تنقل السلع والأشخاص إلى درجة أن مشاكل التأشيرات تعالج بمرونة كبيرة للمقيمين فـــي المجموعة.
- لتعزيز حرية النقل للأشخاص وتشجيع التكامل الحقيقي في داخـــل الإقليم وتعمل الكوميسا ، أيضاً على تحرير العمل والخدمات وحـــق الإقامة والتأسيس.
- يتم تنفيذ برنامج لإزالة الحواجز غير الجمركية للتجـــارة بـــين دول الإقليم وقد تم تحقيق التقدم في إزالة الحواجز غير الجمركية مثـــل تحرير رخص الاستيراد وإزالة الضرائب عن النقد الأجنبي. وإزالة نظام حصص التصدير والاستيراد وإزالة حواجز الطـــرق البريـــة وتبسيط الإجراءات الرسمية وتمديد ساعات العمـــل فـــي المراكـــز الحدودية.

<u>التحديات:</u>

- لا تشترك كل الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.
- تحتاج الكوميسا إلى تسريع إنشاء مؤسسة نقدية للكوميـــسا والتـــي تضطلع بالعمل التحضيري اللازم المؤدى إلى إنشاء الاتحاد النقدي في المنطقة.

- لم يدخل البروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص والعمل والخدمات وحق الإقامة والتأسيس حيز النفاذ ويصبح نافذاً عندما توقعه سبع دول على الأقل وتصادق عليه.

توصيات التقرير:

يوصي بملاحظة حالة التنفيذ الجاري للوائح منافسة النقل الجوى – من قبل الوزراء المسؤولين في الكوميسا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وهناك حاجة إلى تسريع إنشاء هيئة المناقشة المشتركة.

- تحتاج دار مقاصة الكوميسا إلى تسريع إنشاء نظام المدفوعات والتسويات الإقليمي حتى يصبح جاهزاً للتشغيل.
- تحتاج الدول الأعضاء إلى تنفيذ صكوك التسهيل التجاري والمرور العابر لتعزيز حركة المرور العابر للحدود . كما أن هناك حاجة إلى إنشاء نظام النقل بالسكك الحديدية في إقليم الكوميسا الفرعي.

10- **المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا:**

الإنجازات:

- تشجيع السلم والأمن في الإقليم منذ إنشائها – شاركت هذه المجموعة في الترويج لاتخاذ تدابير في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.
- في سبتمبر 1993 ، تم اعتماد ميثاق عدم اعتداء، وإنشاء آلية للإنذار المبكر وهي آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لدول وسط أفريقيا.
- إنشاء قوة متعددة الجنسيات لوسط أفريقيا.

اعتمدت دول وسط إفريقيا خطة للإزالة التدريجية للرسوم الجمركية على التجارة فيما بين دول الجماعة المعروفة باسم التعرفة التفضيلية.

التحديات:

- لا توجد خطة لإزالة القيود على حرية لأشخاص وتحريرها في الإقليم.
- فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص لم يتحقق أي تقدم يذكر. بيد أن هناك حرية تنقل للأشخاص في بعض بلدان المجموعة ولكنها محدودة نسبيا، ولم يحدث تقدم على الأرض.

التوصيات:

- هناك حاجة لتكوين لجنة في مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي لوضع إطار عمل لمواءمة أنشطة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وأنشطة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي نهاية المطاف تكامل المؤسستين.
- هناك صكوك بشأن حرية التنقل وكل ما يتطلبه الأمر هو تنفيذ ما اتفقت عليه الدول الأعضاء.
- ينبغي وضع خطة عمل بغية تسريع عملية حرية تنقل الأشخاص.

12- **مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:**

- دخلت أكثر من ثلثي بروتوكولات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي حيز النفاذ. ومعظم الأحكام الجوهرية لسياسة التكامل الإقليمي هي تحت التنفيذ بدرجات متفاوتة.
- أحرزت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إنجازات في مجالات النقل والاتصالات والأرصاد الجوية في بناء وإعادة تأهيل وصلات النقل بين الدول الأعضاء.
- وفي قطاع الطاقة، تم إنشاء مجمع التجارة في مجال الكهرباء وتخفيض تكلفة الطاقة وتوفير قدر أكبر ن استقرار الإمدادات للمرافق الوطنية لدول الإقليمي.

- فيما يختص تنقل الأشخاص ودخول مواطني بلدان الإقليمي في أراضي دولة أخرى عضو لا يخضع للحصول على تأشيرة دخول لحد أقصى قدره 90 يوما.
- وفيما يتصل بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تم وضع وثيقة واحدة للإجراءات الجمركية والإدارية لتسهيل مواءمة الإعلانات الجمركية لدول الإقليمي.

التحديات:

- تخطط دول تنمية الجنوب الأفريقي لإنشاء منطقة تجارة حرة في 2008 واتحاد جمركي في 2010 والاتحاد الجمركي لن يتم إلا إذا كانت هناك منطقة تجارة حرة كاملة عدم مواءمة الأطر التشريعية في عدد من الدول الأعضاء فيما يتصل بتنمية البني التحتية.
- يواجه تنفيذ ومتابعة التحرير التجاري نقصا في البيانات والقدرات لدى الدول الأعضاء على مستوى اللجان الوطنية.

التوصيات:

- إن النهج الإقليمي والقاري المنسق نحو تمويل البني التحتية والمواءمة المؤسسية وتنسيق السياسات يمكن إنجازه في إطار مبادرة النيباد لتحسين البني التحتية لقطاع النقل في القارة وهذا أمر حاسم لتعزيز التجارة.
- إن الاستثمار العام ومساعدات التنمية التي تستهدف غياب استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وقد يكون ذلك حافزا لاستثمار القطاع الخاص.

13- **اتحاد المغرب العربي:**

الإنجازات:

تتضمن إنجازات المغرب العربي الملموسة إلى الآن الوصلات الكهربائية في خمس دول أعضاء وإنشاء نظام لرصد المياه الجوفية للصحراء.

- كما وقع اتحاد المغرب العربي 38 اتفاقا واتفاقية دخلت ستة منها حيز النفاذ وهي على النحو التالي: إنشاء محجر زراعي، عزيز وحماية الاستثمارات، إنشاء هيئة استثمار للتجارة الخارجية للمغرب العربي. تبادل المنتجات الزراعية وتطبيق قواعد التعاون في مجال ضريبة الدخل والازدواج الضريبي.
- استطاعت الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي عقد اتفاقات ثنائية في مختلف المجالات وتوقيع هذه الاتفاقات الثنائية يمكن دول المغرب من إيجاد نهج ثابت للعلاقات المتعددة الأطراف.

التحديات:

- لا زال هناك غياب لمواءمة المعايير. وبتكثيف الجهود الحالية تستكمل دول المغرب مشروع اتفاق بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة، وهو ما يشكل تحديا لدول المغرب العربي.
- لازالت المنتجات التي يتم الاتجار بها في دول المغرب العربي تخضع للرخص التجارية وغيرها من إجراءات السيطرة على أصل منشأ السلع.

التوصيات:

على بلدان المغرب العربي معالجة مشكلة الرسوم العالية التي تعطي حماية عالية لمنتجات محلية معينة.

14- **الهيئة الحكومية للتنمية "إيقاد":**

الإنجازات:

- تم إنشاء آلية للإنذار المبكر للنزاعات والرد عليها.
- بالنسبة للتجارة اعتمدت "إيقاد" برنامج الكوميسا للتجارة لتفادي ازدواجية الجهود والموارد وهو يشمل اتحادا جمركيا، مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية. وبالنسبة للتسويق أنشأت إيقاد نظم معلومات التسويق للمحاصيل والماشية على الإنترنت وأنشأت موقعا وترسل نقاطا عبر الشبكات للدول الأعضاء.
- دعمت توسيع ميناء جيبوتي البحري ليستطيع استيعاب شحنات ضخمة لصالح إثيوبيا.
- عن حرية تنقل الأشخاص قدمت اقتراح لإدارة تدفقات المهاجرين وبناء القدرات.
- تم القيام بدراسة بشأن مواءمة قانون الاستثمار في إقليم إيقاد بشأن حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

التحديات:

- نظرا لعدم كفاية التكنولوجيا الزراعية تواجه التنمية الزراعية تحديات كثيرة.
- نقص العمالة في الإقليم.
- تفرض أمراض الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديات على الإقليم.

التوصيات:

- حيث أن أعضاء إيقاد ينتمون، أيضا إلى الكوميسا، هناك حاجة للمواءمة وتفادي الازدواجية لتكامل الإقليم.
- هناك حاجة لقيام إيقاد بمساعدة من مفوضية الاتحاد الأفريقي بتسريع مبادرات السلام لتنمية الإقليم.
- ينبغي أن تكون برامج الكوميسا متوازية مع إقليم إيقاد وهذا يستدعي أن تتبادل المجموعات الاقتصادية الإقليمية معلوماتها مع إيقاد وتحديث نفسها بشأن الأنشطة اليومية سعيا وراء الاتساق وتفادي الازدواجية.

15- **الساحل والصحراء (سين صاد):**

الإنجازات:

- وضع سين–صاد إستراتيجية لأنشطته في 2007.
- استطاع سين–صاد، أيضا مواءمة برامجه بشأن الطرق بإشراك المجموعة الاقتصادية الإقليمية.
- شرع سين–صاد في عملية حرية تنقل الأشخاص.
- اعتمد سين–صاد إستراتيجية للتنمية الريفية ونفذها بمساعدة فنية من منظمة الأغذية والزراعة.
- أطلق سين–صاد مشاريع للزراعة والمياه لإنشاء وتدعيم الأمن الغذائي.
- بخصوص حرية تنقل الأشخاص، تستثنى الجوازات الدبلوماسية من التأشيرات في منطقة سين صاد. ويمتد هذا الامتياز للطلاب ورجال الأعمال والرياضيين والأكاديميين.

التحديات:

- بخصوص النصوص القانونية لا يملك سين صاد صكوكا قانونية مثل اتفاق حرية تنقل الأشخاص والذي يؤدي إلى الضغط على الدول الأعضاء لتنفيذه.
- هناك معوقات عديدة تؤخر تنفيذ الإمكانيات الهائلة لتجمع: هشاشة البني التحتية للنقل الذي يؤدي إلى صعوبة ربط مناطق الإنتاج الزراعي بأسواق الاستهلاك الحضرية وكذلك أسواق التصدير، وضعف البني التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وعدم كفاية إنتاج الطاقة.

التوصيات:

- الحاجة إلى نهج إقليمي وقاري متسق لتمويل البني التحتية والمواءمة المؤسسية وتنسيق السياسات.
- الحاجة إلى قيام الدول الأعضاء بفتح أسواقها بغية السماح بالأنشطة التجارية بين الدول الأفريقية. وعليه، ينبغي تسريع عملية التكامل الإقليمي.
- بشأن النصوص القانونية، يحتاج سين صاد إلى صك قانوني مثل الاتفاق على حرية تنقل الأشخاص الذي يمارس ضغطا على الدول الأعضاء لتنفيذه.

16- **جماعة شرق أفريقيا:**

الإنجازات:

- استطاعت جماعة شرق أفريقيا إنشاء اتحاد جمركي وهذه خطوة جيدة نحو عملية التكامل الإقليمي.
- مواءمة السياسات النقدية والضريبية الأمر الذي يجبر الدول الأعضاء المشاركة على التعاون في المسائل النقدية والمالية بغية تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في داخل الجماعة.

- استطاعت جماعة شرق أفريقيا تحقيق اتفاق من ثلاثة أطراف في مجال النقل تمت المصادقة عليه من قبل الأطراف المشاركة لتسهيل النقل البري فيما بين الدول في النقل البري.
- اتخذت الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا عددا من الخطوات للمحافظة على بحيرة فيكتوريا من خلال تنفيذ برنامج الإدارة البيئية لبحيرة فيكتوريا.
- استمر بنك تنمية شرق أفريقيا في متابعة برامج مصمم لتعزيز قدرة البنك للعب دور جوهري ومستدام كمؤسسة لتمويل التنمية الإقليمية.
- توفير جوازات سفر لجماعة شرق أفريقيا يسمح للمواطنين من دول أعضاء معينة بالدخول والخروج عدة مرات لمدة ستة أشهر.

التحديات:

- لا يوجد تنوع في الزراعة والصناعة بالقدر الكافي الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام.
- يواجه تحرير رأس المال مشكلة مواءمة السياسات لتنمية سوق لرؤوس الأموال في شرق أفريقيا بالإضافة إلى الانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة الذي يمثل مرحلة حاسمة في تاريخ الجماعة.

التوصيات:

- تحتاج جماعة شرق أفريقيا إلى تشجيع مستوى أعلى من التصنيع الذي يركز على تحقيق قيمة مضافة مثل معالجة المنتجات الزراعية وفقا لإستراتيجية التصنيع لجماعة شرق أفريقيا.
- هناك حاجة للمنضمين الجدد، مثل جمهوريتي رواندا وبوروندي لتسريع عملية إدماجها في الاتحاد الجمركي لجماعة شرق أفريقيا بصورة كاملة.

- تحتاج أمانة جماعة شرق أفريقيا إلى استكشاف إمكانية تحقيق بداية الاتحاد الجمركي، بصورة أسرع ووضع إطار عمل استراتيجي لتسريع إنشاء السوق المشتركة والاتحاد النقدي.

17- **<u>حالة المجموعات الاقتصادية الإقليمية حسب معاهدة أبوجا</u>:**

يوضح الجدول حالة كل مجموعة اقتصادية إقليمية حسب مراحل التكامل الواردة في معاهدة أبوجا.

الجدول: **المجموعات الاقتصادية الإقليمية:**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الرابعة		المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة
مراحل معاهدة أبوجا	تعزيز المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات أخرى حيث لا توجد.	تنسيق ومواءمة الأنشطة	الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية	منطقة تجارة حرة	الاتحاد الجمركي	الاتحاد الجمركي القاري	مواءمة السياسات النقدية والمالية والضريبية	الاتحاد النقدي	الاتحاد الاقتصادي
توقعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية	إيقاد	إيقاد	جماعة تنمية الجنوب الأفريقي						
				سين صاد، مجموعة غرب أفريقيا، الكوميسا مجموعة وسط أفريقيا جماعة شرق أفريقيا	في 2010 في 2008 في 2008 في 2008		في 2015 2014 2009	2009 2018	2018

المصدر: الجدول من إعداد مصدر داخلي

ملاحظة:

الاتحاد النقدي: الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقي تخطط للتنفيذ في 2009 بينما الكوميسا تخطط للتنفيذ في 2018. الاتحاد الجمركي جماعة غرب أفريقيا والكوميسا وشرق أفريقيا تخطط للتنفيذ في 2008 بينما الجنوب الأفريقي في 2010 السوق المشتركة الكوميسا في 2014 وشرق أفريقيا في 2009 والجنوب الأفريقي في 2015.

توصيات بشأن حالة التكامل من الوزراء المسؤولين عن التكامل فى خلال اجتماعهم المنعقد فى 22–23 مايو 2008 – أبيدجان ، كوت ديفوار:

1) ينعى تعزيز صلاحيات الوزراء المسؤولين عن التكامل حتى يمكن أن يحدثوا تأثير فى تنفيذ التوصيات الصادرة من قبل.
2) على مفوضية الاتحاد الأفريقى، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية استكمال وضع برنامج الحد الأدنى من التكامل فى القطاعات ذات الأولوية مع جداول زمنية واضحة وإرشادات تنفذها المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمواءمة برامجها. وعلى مفوضية الاتحاد الأفريقى وضع إطار عمل متسق لمتابعة تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل.
3) تدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء مراكز لتنسيق التكامل لتمكين المفوضية من وضع قاعدة بيانات بالأشخاص الذين ينبغى الاتصال بهم.
4) ينبغى اتخاذ تدابير لتنفيذ البروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقى والاقتصادية الإقليمية.
5) مساعدة الدول الأعضاء الخارجة من النزاعات والتى تواجه صعوبات للوصول إلى مستوى مناسب بغية تقريب المستويات بين الدول الأعضاء وتسهيل تكاملها.
6) ينبغى التعاون بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية والمستفيدين ذوى الصلة فى جمع البيانات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

<u>الجزء الثانى:</u> تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعين الأول والثانى للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل.

19- يركز الجزء الثانى من التقرير على تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات الوزراء المسئولين عن التكامل فى واجادوجو – بوركينا فاسو وكيجالى – رواندا فى 2006 و2007 على التوالى. وبهذا، بحث هذا القسم الأنشطة التى تقوم بها الدول أو التى تنوى القيام بها أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أو مفوضية الاتحاد الأفريقى، وبنك التنمية الأفريقى ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ التوصيات وكذلك التحديات التى تواجهها خلال عملية التنفيذ – وتقدم توصيات للتغلب على مثل هذه التحديات وتسريع عملية التكامل.

20- رغم أن تكامل القارة الأفريقية يجرى على قدم وساق إلا أن هناك عددا من المشاكل التى أبطأت المبادرات – كما سلط عليها الضوء جزء من هذا التقرير. وفى داخل هذا السياق، تم إضفاء الطابع المؤسسى على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل فى 2006 خلال مؤتمر قمة بانجول كوسيلة لمعالجة هذه المشاكل ولدفع عملية التكامل قدما إلى الأمام. وقد تم عقد مؤتمرين إلى الآن.

21- عليه، أصدر المؤتمران السابقان عددا من التوصيات تتطلب أن يضطلع العديد من المستفيدين ببعض الأنشطة لتسريه عملية التكامل القارى. وتركز هذه التوصيات على ما يلى:

- مراجعة معاهدة أبوجا مع الأخذ فى الاعتبار إعلان سرت الصادر فى 9-9-1999.
- وضع برنامج بالحد الأدنى من التكامل.
- التنسيق بين الاتحاد الأفريقى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- مواءمة السياسات والبرامج بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية رئيسية لتعزيز عملية الترشيد.

- تشجيع حرية نقل الأشـــخاص والـــسلع ورؤوس الأمـــوال والخدمات بين كل المجموعات الاقتصادية الإقليميـــة بغيـــة تسريع التكامل القارى.

22- داخل هذا السياق، بدأت عملية متابعة تنفيذ التوصيات.

23- يتكون هيكل الجزء الثانى على النحو التالى: يتضمن القسم الثانى عشر من المقدمة التى تشرح السياق الذى وضعت فيه التوصيات – والحكمة من الاضطلاع بعملية المتابعة والمنهجية التى اعتمدت لذلك: ويقدم القسم الثالث عشر ملخصا لتنفيذ كل مشارك (الـــدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مفوضـــية الاتحـــاد الأفريقى، بنك التنمية الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا).
ويبحث القسم الرابع عشر فى المشاكل التى تمت مواجهتها أثنـــاء التنفيذ والقسم الخامس عشر هو طريق المـــضى إلـــى الأمـــام – وعرض عدد من التوصيات.

24- فيما يتصل بالتنفيذ، أحرز كل المشاركين تقدما ملحوظا ويرد أدناه ملخص للأنشطة التى تم الاضطلاع بها لتنفيذ التوصيات. فى مجال التنسيق – تـــم بناء علاقات قوية بين المزيد من المشاركين. ويستدل على ذلك من التوقيع على البروتوكول بـــشأن العلاقـــات بـــين مفوضـــية الاتحـــاد الأفريقـــى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فى يناير 2008 فى قمة الاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا والأمانة المشتركة التى تضم مفوضية الاتحاد الأفريقى وبنك التنمية الأفريقى ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيـــا والتـــى – يـــتم تنشيطها فى 2008. ومؤتمر الوزراء الأفريقيين للاقتصاد والماليـــة فـــى مارس/إبريل 2008 – الذى تم تنظيمه بمشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقى ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وفيما يتصل بالمواءمـــة – تبـــذل المجموعات الاقتصادية الإقليمية جهودها للمواءمة بين كل القطاعات مثل البنية التحتية والجمارك والبيئة. ويدعم من مفوضـــية الاتحـــاد الأفريقـــى

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مواءمة قوانين الأعمال التجارية والمالية.

25- فيما يتصل بعملية الترشيد تم أيضا إحراز تقدم. فقد أكملت مفوضية الاتحاد الأفريقى دراسة حول ترشيد برنامج بالحد الأدنى من التكامل فى 2007 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. كما اتخذت بعض الدول الأعضاء قرارات بتخفيض عدد المجموعات الاقتصادية الإقليمية التى ينتمون إليها – ورواندا مثل لذلك. بالإضافة على ذلك، بدأت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية فى وضع عملية الترشيد ضمن جدول أعمال اجتماعاتها المؤسسية .واكتملت دراسة حول الأرقام الكمية لسيناريوهات الترشيد وسوف يستعان بخبير إستشارى فى2008 ومن المتوقع أن تعزز الدراسة قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على اتخاذ قرارات محددة فى هذا المجال.

26- تعززت، أيضا قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال برامج تدريب مختلفة – قدمتها كل من المجموعات الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقى. كما أن بنك التنمية الأفريقى على وشك تنظيم دورات لموظفى المجموعة الاقتصادية الإقليمية لدعم وتعزيز قدراتها فى عمليات التكامل الاقليمى – وبالنسبة للبنى التحتية – تتابع المجموعات الاقتصادية الإقليمية عددا من المشاريع – للطرق البرية والسكك الحديدية والموانى والطاقة – والطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية بدعم من الدول الأعضاء والتعاون مع النيباد وبنك التنمية الأفريقى.

27- بالنسبة للتنمية القطاعية، اتخذت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية قرارات ووضعت بروتوكولات تتعلق بحرية التنقل وتبذل جهودا لتنفيذ أحكامها – ومن أمثلة ذلك، الجوازات الإقليمية، ومشاريع التأمين على السيارات ومواءمة المناهج التعليمية والمؤهلات العلمية كما تم إنشاء نقاط حدودية. غير أن تنفيذ مشروع التنقل قد أعيق فى بعض الأماكن بسبب الفساد والمعاملة السيئة فى النقاط الحدودية والاهتمامات الأمنية بين الدول

الأعضاء فى داخل نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية وكذلك الحواجز الجمركية. وتبذل جهود وطنية وإقليمية لتنويع وتحسين الإنتاج الزراعى والصناعى. كما اتخذت بعض المجموعات الإقليمية مبادرات لإشراك القطاع الخاص. ويحدث ذلك من خلال وضع استراتيجيات للتنمية الزراعية والصناعية ومواءمة قوانين الاستثمار وإنشاء مجالس للأعمال التجارية ومنتديات ومعارض تجارية وطنية وإقليمية.

28- فيما يتعلق بالمفاوضات باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ترصد مفوضية الاتحاد الأفريقى على نحو وثيق تقدم هذه المفاوضات. وفى اجتماع تنسيقى للمجموعات الاقتصادية الإقليمية فى 24 يناير 2008، تم إصدار إعلان يؤكد صلاحيات مفوضية الاتحاد الأفريقى لتنسيق ورصد ومواءمة جهود المجموعات الاقتصادية المعنية والدول الأعضاء فى مفاوضات الشراكة مع المفوضية الأوروبية. فضلا عن ذلك، تم إصدار إعلان حول مفاوضات الشراكة الاقتصادية AU/EXP/CAMTF/DEC(I) فى 3 إبريل 2008 بالإضافة إلى أن إدارة التجارة والصناعة بمفوضية الاتحاد الأفريقى قد نظمت فى إبريل 2008 حلقة دراسة لخبراء الجمارك حول قواعد المنشأ بغية الوصول إلى موقف موحد من المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية القادمة .

29- يقدم عدد من التوصيات فى التقرير بغية تحريك عملية التكامل إلى الإمام. وبعض هذه التوصيات يتضمن الحاجة على أن تصبح عملية الترشيد قضية محورية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على السواء مع إجراء المشاورات اللازمة. وينبغى على الدول الأعضاء أن تجرى الإصلاحات اللازمة فى أطر العمل التشريعية والمعايير الفنية لتنمية البنى التحتية. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتسريع إزالة الحواجز الفنية والمادية التى تعوق حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بغية الاستفادة من الإقتصادات ذات النطاق الواسع فى التجارة والإنتاج. ومطلوب أيضا، إجراء إصلاحات أكبر فى المجال القانونى

والتنظيمى على الصعيد الوطنى لاجتذاب الاستثمارات وتضع فـــى نفـــس الوقت الصكوك القانونية القابلة للتطبيق من أجل استثمار وتدفقات تجارية مستدامة. وهناك حاجة، أيضا على تسريع الدول الأعضاء عملية مواءمـــة رقابة أسعار العملات والحسابات الرأسمالية لتنمية أسواق رؤوس الأموال وأخيرا، هناك حاجة على مزيد من المواءمة بين بـــرامج التكامـــل فـــى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وخطط التنمية الوطنية.

30- **<u>توصيات الوزراء المسؤولين عن التكامل خلال اجتماعهم المنعقد يـــومى 22 – 23 فى أبيدجان ، كوت ديفوار حول تنفيذ كوماى الأول والثـــانى: COMALII :</u>**

1) ينبغى وضع إطار لتقييم الإجراءات التى تتخذها الـــدول الأعـــضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الفريقى لتنفيـــذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عـــن التكامل (كوماى)، وينبغى أن يتـــضمن التقيـــيم وضـــع أولويـــات للتوصيات وجدول زمنى مناسب لتنفيذها.

2) ينبغى أن تصدر مفوضية الاتحاد الأفريقى تقريرا موحدا على أساس التقارير السنوية التى تصدرها المجموعات الاقتـــصادية الإقليميـــة والردود على الاستبيان .

3) الطلب من الدول الأعضاء ومن المجموعات الاقتصادية الإقليميـــة من مفوضية الاتحاد الأفريقى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات التى تقع فى دائرة اختصاص كل منها.

4) ينبغى تحديد مشاريع التكامل والتى لم يبدأ تشغيلها بعد بغية تحليـــل الأسباب التى أدت إلى عدم التشغيل وإيجاد الحلول اللازمة لتنفيذها.

—

AFRICAN UNION *UNION AFRICAINE*

الاتحاد الأفريقي *UNIÃO AFRICANA*

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 251-115-517 700 Ext. 255

ASSEMBLY/AU/12 (XI)

ANNEX.

وضع تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي في أفريقيا:
الإنجازات والتحديات

إدارة الشؤون الاقتصادية

يونيو 2008

المحتويات

موجز تنفيذي

المختصرات

الجزء 1: وضع التكامل الأفريقي في أفريقيا

أولاً. المقدمة

ثانياً. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)

أهداف الإيكواس

إنجازات الإيكواس

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي للإيكواس

الخطة قصيرة الأجل

ثالثاً. السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)

أهداف الكوميسا

إنجازات الكوميسا

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي للكوميسا

الخطة قصيرة الأجل

رابعاً. المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)

أهداف الإيكاس

إنجازات الإيكاس

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي للإيكاس

الخطة قصيرة الأجل

خامساً. مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)

أهداف سادك

إنجازات سادك

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي لسادك

الخطة قصيرة الأجل

سابعاً. اتحاد المغرب العربي

أهداف اتحاد المغرب العربي

إنجازات سادك

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي لاتحاد المغرب العربي

ثامناً. الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)

أهداف اتحاد المغرب العربي

إنجازات الإيجاد

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي للإيجاد

الخطة قصيرة الأجل

ثامناً. مجموعة دول الساحل – الصحراء

أهداف مجموعة دول الساحل – الصحراء

أهداف مجموعة دول الساحل – الصحراء

إنجازات مجموعة دول الساحل – الصحراء

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي لمجموعة دول الساحل – الصحراء

تاسعاً. مجموعة شرق أفريقيا

أهداف مجموعة شرق أفريقيا

أهداف مجموعة شرق أفريقيا

إنجازات مجموعة شرق أفريقيا

حرية حركة الأشخاص

حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

التحديات

الوضع الحالي لمجموعة شرق أفريقيا

عاشراً. التقدم الذي أحرز نحو التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا

المجموعات الاقتصادية الإقليمية كركائز للجماعة الاقتصادية الأفريقية

التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي

التحديات التي تواجه الدول الأعضاء وهي بصدد التعجيل بالتكامل الإقليمي

التحديات التي تواجه إشراك اصحاب المصلحة في التعجيل بالتكامل الإقليمي

التحديات التي تواجه المجموعات الاقتصادية الإقليمية

التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي

حادي عشر. التوصيات

الجزء 2: وضع تنفيذ توصيات المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل

ثاني عشر. المقدمة

ثالث عشر. وضع تنفيذ توصيات المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل

(أ) الدول الأعضاء

(ب) المجموعات الاقتصادية الإقليمية

(ج) مفوضية الاتحاد الأفريقي

(د) بنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

رابع عشر. تحديات التنفيذ

خامس عشر. طريق المضي إلى الأمام والتوصيات

المراجع

Acronyms and abbreviations

AVAL	Adding Value to African Leather
ACHPR	African Court on Human and Peoples' Rights
AEC	African Economic Community
APSA	African Peace and Security Architecture,
ATI	African Trade Insurance Agency
AMU/UMA	Arab Maghreb Union
CASSOA	Civil Aviation Safety and Security Oversight Agency
CET	Common External Tariff,
كوميسا	Common Market for Eastern and Southern Africa
CTN	Common Tariff nomenclature
CENSAD	Community of Sahel-Saharan States
CAADP	Comprehensive African Agricultural Development Programme
CEWARN	Conflict Early Warning and Response Mechanism
DRC	Democratic Republic of Congo
DMC	Drought Monitoring Centre
DMCH	Drought Monitoring Centre, Harare
DMCN	Drought Monitoring Centre, Nairobi
DLCO	Desert Locust Control Organization
EAC	East African Community
إيكاس/CEEAC	Economic Community of Central African States
إيكواس	Economic Community of West African States
ECOSOCC	Economic, Social and Cultural Council
EBID	إيكواسBank for Investment and Development
FANR	Food, Agriculture and Natural Resources

ICPAC	إيجاد Climate Prediction and Application Center for Monitoring and Forecasting
ITP	Institutional Transformation Process
CIPRES	Inter African Conference on Social Security
إيجاد	Intergovernmental Authority on Development
IGMOU	Inter-Governmental Memorandum of Understanding
ICAO	International Civil Aviation Organization's
ISRT	Inter-State Road Transit
LVFO	Lake Victoria Fisheries Organization
LLPI	Leather and Leather Products Institute
MERECP	Mount Elgon Regional Ecosystem Conservation Programme
NRM	Natural Resource Management
OHADA	Organisation for the Harmonisation of Business Law in Africa
OIE	Organisation of Animal Health
SPA	SADC Programme of Action
RETOSA	Regional Tourism Organisation of Southern Africa
SADC	Southern African Development Community
SAPP	Southern African Power Pool
TAZARA	Tanzania-Zambia Railway Authority
UNHCR	United Nation High Commissioner for Refugees
WRCU	Water Resources Coordination Unit
WRM	Water Resources Management
SYSCOA	West African Accounting Systems
WABA	West African Bankers Association
WAHO	West African Health Organisation
WAMA	West African Monetary Agency
WAMI	West African Monetary Institute
WAGP	West African Gas Pipeline
WAPP	West African Power Pool
Westcor	Western Corridor Project
WTM	World Travel Market
ZAMCOM	Zambezi Watercourse Commission

موجز تنفيذي

يستعرض الجزء الأول من هذا التقرير إنجازات كل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني وما تواجهه من تحديات في عملية التكامل ويركز التقرير على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي نحو التكامل الإقليمي في القارة. كما يتضمن موجزاً عما تحقق حتى الآن بالنسبة لمراحل التكامل الست المنصوص عليها في معاهدة أبوجا.

بصفة عامة، سجلت كل مجموعة اقتصادية إقليمية تقدماً في تحقيق النتائج التي يرتهن بها بلوغ الأهداف المقررة؛ فهناك تقدم كبير في عملية التكامل بين الدول الأعضاء المنتمية إلى نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة على صعيد مواءمة سياسات الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية، كما يقتضي الأمر من المجموعات الاقتصادية الإقليمية العمل على إرساء المزيد من التعاون بل ويحتمل المواءمة أيضاً.

تبذل الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية جهوداً دؤوبة لتحقيق التعاون على الصعيد الاقتصادي، ولكنها تصطدم بعوائق في الصدارة منها، من بين أمور أخرى، النزاعات المنتشرة في أنحاء أفريقيا. وجدير بالتنويه أنه من ضمن الأهداف المنصوص عليها للمنظمة، إنشاء مجالات للتجارة الحرة، واتحادات جمركية، وسوق واحدة، وبنك مركزي وعملة مشتركة، أي إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

ومن المسلم به أن هناك تقدماً كبيراً قد تحقق على صعيد الهياكل المطلوبة لبلوغ هدف إنشاء سوق واحدة أصلية والتي تم النص عليها بهدف تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمية.

تبدي المجموعات الاقتصادية الإقليمية اهتماماً إزاء مواءمة برامجها مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، ولكن بالنسبة للبعض من هذه المجموعات توجد مشكلات تتعلق بالقدرات والخبرة بما يجعل من الصعب عليها إدارة وتنفيذ أنشطتها المقررة بفعالية. فعلى سبيل المثال تتوافر لدى بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية آليات للإنذار المبكر بينما تفتقر مجموعات أخرى لمثل هذه الآليات. والثابت أن المنهج الأكثر فعالية ورشداً بالنسبة لعموم المجموعات الاقتصادية الإقليمية هو الذي يقضي بأن يكون لها نظام إقليمي–فرعي للإنذار المبكر يتم دمجه في نظام قاري للإنذار المبكر.

وقد تضمن هذا التقرير بعض التوصيات التي لو نفذت سوف تعالج التحديات المشار إليها في ختام هذا التقرير. وإحدى التوصيات المهمة هي تلك التي تقترح عقد اجتماعات قطاعية بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف المساعدة على تعزيز موقف مشترك بخصوص موضوعات بعينها مطروحة للمناقشة.

مثل هذه الاجتماعات من شأنها تكوين صورة واضحة وطرح استراتيجيات مشتركة بما يعزز تنفيذ كل توصية صيغت من أجل مواءمة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

يركز **الجزء الثاني** من التقرير على تنفيذ توصيات المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل المنعقدين في واجادوجو ، بوركينا فاسو، و وكيجالي، رواندا، عامي **2006** و**2007** على التوالي. ومن ثم فإن هذا القسم من التقرير يتناول الأنشطة التي قامت بها أو تخطط لها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تنفيذ التوصيات. كما يستعرض أيضاً التحديات التي تم التغلب عليها أثناء عملية التنفيذ. علاوة على ذلك صيغت توصيات للتغلب على التحديات القائمة والتعجيل بعملية التكامل.

وعلى الرغم من أن التكامل في القار الأفريقية جاري تحقيقه، إلا أنه يصطدم بعدد من المشكلات التي تسببت للأسف في تبطئة المبادرة، وفقاً لما تم إيضاحه في الجزء الأول من هذا التقرير. هذا السياق هو الذي تم في إطاره إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل عام **2006** أثناء قمة بانجول كوسيلة لمعالجة هذه المشكلات ودفع عملية التكامل إلى الأمام. ولقد تم عقد مؤتمرين حتى تاريخه.

بناءً عليه، اصدر المؤتمران السابقان عدداً من التوصيات تتطلب العديد من أصحاب المصلحة، كما أشير إلى ذلك عاليه، للقيام بأعمال محددة للتعجيل بعملية التكامل القاري. ركزت هذه التوصيات على بعض من المسائل الجوهرية التالية:

- مراجعة معاهدة أبوجا، مع أخذ في الحسبان إعلان سيرت لعام **1999**؛
- إعداد برنامج لحد أدنى من التكامل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- مواءمة السياسات والبرامج فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، كاستراتيجية رئيسية لتعزيز عملية الترشيد؛
- تعزيز حرية حركة الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات فيما بين وعبر جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف التعجيل بالتكامل القاري؛

هذا الإطار هو الذي تم من خلاله متابعة تنفيذ التوصيات؛

هيكل الجزء الثاني من التقرير هو كالآتي: القسم الثاني عشر يتضمن مقدمة توضح السياق الذي كان سبباً في صياغة التوصيات، والأساس المنطقي لعملية المتابعة والمنهجية التي تم إتباعها؛ أما القسم الثالث عشر فإنه يتضمن موجزاً للتنفيذ الذي حققه كل من العناصر الفاعلة (الدول الأعضاء والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا)؛ ويعرض القسم الثالث عشر سلسلة من التحديات والمشكلات التي واجهت العناصر المعنية أثناء التنفيذ، وأخيراً يبين القسم الخامس عشر طريق المضي إلى الأمام ويورد عدداً من التوصيات.

الجزء 1: وضع التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولاً. المقدمة

1. تنص معاهدة أبوجا على أنه يجب على الدول الأعضاء العمل على تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية، لا سيما من خلال تنسيق ومواءمة أنشطتها ودمجها تدريجياً بهدف بلوغ وضع ومكانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا التي أنشئت تدريجياً على مدى فترة انتقالية استغرقت ثلاث وأربعين (**34**) سنة مقسمة على ست (**6**) مراحل.

2. في ختام المرحلة الأولي التي انتهت في مايو **1999** وتميزت بتعزيز الإطار المؤسسي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة لم تكن موجودة، اختار مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ثماني مجموعات اقتصادية إقليمية لكي تتولى، بالتنسيق والمواءمة والتكامل التدريجي للأنشطة، قيادة المسيرة نحو تفعيل السوق الأفريقية المشتركة بحلول عام **2028**.

3. المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية هي: **(i)** مجموعة شرق أفريقيا، **(ii)** المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، **(iii)** المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، **(iv)** السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، **(v)** مجموعة دول الساحل–الصحراء، **(vi)** الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، **(vii)** مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي و**(viii)** اتحاد المغرب العربي.

4. ومن الأهمية بمكان من باب المقارنة، الإشارة إلى أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا حققت تقدماً منذ أن تم إنشاؤها. ولكن يفصل بين كافة هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية اختلافات من حيث معطيات إنشائها

وما تعتنقه من رؤى، كما من المشاهد فيما يخص البعض منها بطء إيقاع تنفيذ برامجها. وحيث أن هناك اختلافاً في الرؤى بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية فإنه يتعذر توقع أن تسجل جميعها نفس الإنجازات أو أن تكون عند نفس المرحلة التنموية؛ فعلى سبيل المثال، حققت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية خطوة إنشاء اتحادات جمركية بينما لا يزال البعض الآخر يسلك طريقه نحو هذه الغاية بل وهناك مجموعات تفصلها عن هذا الهدف مسافة طويلة.

5. وفقاً لإعلان واجادوجو الصادر عن المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن التكامل الأفريقي المنعقد عام **2006**، يكون على الدول الأعضاء التعجيل بعملية الترشيد أخذاً في الحسبان تنوع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومستوى التنمية. علاوة على ذلك، من المفترض قيام المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمواءمة وتنسيق السياسات كاستراتيجيات مهمة للترشيد.

6. من ثم يكون من الضروري بالنسبة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية تسريع الخطى نحو مواءمة أنشطتها، وهو الأمر الذي سيستلزم أيضاً دعماً من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، للتنسيق وتحديد كيف وأين تكون هناك حاجة إلى المساعدة بهدف التعجيل بعملية التكامل الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامج العمل.

7. في **9** سبتمبر **1999** أصدر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، القائمة حينذاك، إعلاناً (إعلان سيرت) يدعو إلى إنشاء اتحاد أفريقي بهدف،من بين أمور أخرى، التعجيل بعملية التكامل في القارة بما يمكن هذا الاتحاد من الاضطلاع بدوره المشروع على صعيد الاقتصاد العالمي والتصدي لمعالجة مختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

المركبة التي تواجهها القارة والتي تعد ضمن الجوانب السلبية التي أفرزتها العولمة.

8. ومن جهة أخرى، فإن موضوع هذا التقرير هو الوصول إلى تنفيذ أجندة عملية التكامل القاري، ومن الممكن أن تفيد هذه الوثيقة في إرشاد صانعي القرار في القارة بما توفره من توجيهات بشأن كيفية تسريع إيقاع التكامل الاقتصادي والسياسي في القارة.

9. من المهم أيضاً التنويه بأن كافة المجموعات الاقتصادية الإقليمية حققت إنجازات. وانطلاقاً من هذه الرؤية يحاول الاتحاد الأفريقي تشجيع مواءمة وتوافق المجموعات الاقتصادية الإقليمية والنظر في مدى ما حققته من أجل تسهيل برامجها. ومن ثم يكون من المهم خلق وعي عن طريق نشر هذه الوثيقة بما يتيح أيضاً لعموم المجموعات الاقتصادية الإقليمية الوصول إلى ما تتضمنه من معلومات وأيضاً النظر في كيفية التغلب على الصعوبات ودفع العملية إلى الأمام.

10. يتكون هذا التقرير من قسمين؛ القسم الأول يتناول بالتحليل وضع كل مجموعة اقتصادية إقليمية من حيث الأهداف المحددة لكل منها؛ من ذلك على سبيل المثال وضع التجارة الحرة والاتحاد النقدي والاتحاد الاقتصادي. كما يستعرض الإنجازات الرئيسية التي تحققت ومتي ينتظر استكمالها وكذلك التحديات؛ ويعرض الجزء **1** أيضاً ما تم على صعيد عملية المواءمة على مستوى عموم المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مع أخذ في الاعتبار التحديات التي واجهتها وأخيراً يصيغ توصيات بشأن طريق المضي إلى الأمام.

11. استخدمت المنهجية التالية لبيان وضع تنفيذ الأهداف المحددة لكل مجموعة اقتصادية إقليمية:

- أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً عن إنجازات كل مجموعة اقتصادية إقليمية وفقاً للأهداف التي حددتها كل منها وأرسل التقرير إلى المجموعات لكي تدخل عليها، إذا وجدت، ما تراه من إضافات.
- أعد استبيان إضافي حول وضع تنفيذ أهداف كل مجموعة اقتصادية إقليمية، وفي هذه المرة قام مندوبو الاتحاد الأفريقي بإرسال هذا الاستبيان إلى مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية لإضافة مساهماتها. ثم تم لاحقاً إخضاع الاستبيان للتحليل توطئة لإعداد التقرير.
- أثناء زيارته للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، عقد فريق الاتحاد الأفريقي أيضاً مناقشات حول عموم أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية، لمحاولة التعرف على المشكلات والقيود التي تعترض تنفيذ أهدافها.
- ثانياً، أجريت بحوث من خلال عدة مصادر، مثل المكتبة وبعض الوثائق المتصلة بأنشطة عمل كل مجموعة اقتصادية إقليمية، وأيضاً من خلال المواقع على الشبكة المعلوماتية.

12. يركز **الجزء الثاني** من هذا التقرير على تنفيذ توصيات المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل المنعقدين في واجادوجو، بوركينا فاسو، وكيجالي، رواندا، عامي 2006 و2007 على التوالي. وهكذا، يستعرض هذا الجزء من التقرير الأنشطة التي نفذتها أو خططت لها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وموضة الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تنفيذ التوصيات. كما يوضح التحديات التي واجهت عملية التنفيذ، ويصيغ توصيات للتغلب على هذه التحديات والتعجيل بعملية التكامل.

13. على الرغم من أن تكامل قارة أفريقيا جاري تحقيقه إلا أن هذه العملية واجهت العديد من المشكلات التي تسببت في تبطئة مسيرة المبادرة، وفقاً لما تم بيانه في الجزء الأول من هذا التقرير. وهذا السياق هو الذي واكب إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل اثناء قمة بانجول عام 2006، وذلك باعتباره وسيلة للتغلب على هذه المشكلات ودفع عملية التكامل إلى الأمام. ولقد تم عقد مؤتمرين حتى تاريخه.

14. وبناءً عليه، أصدر المؤتمران السابقين عدداً من التوصيات تتطلب من مختلف أصحاب المصلحة، وفقاً للمشار إليه أعلاه، القيام بأعمال محددة للتعجيل بعملية التكامل القاري. وتركز هذه التوصيات على بعض من المسائل التالية:

- مراجعة معاهدة أبوجا، مع أخذ في الحسبان إعلان سيرت لعام 1999؛
- إعداد برنامج لحد أدنى من التكامل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- مواءمة السياسات والبرامج فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية رئيسية لتعزيز عملية الترشيد؛
- تعزيز حرية حركة الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات فيما بين وعبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف التوصل إلى التعجيل بالتكامل القاري.

15. في هذا الإطار مورست عملية متابعة تنفيذ التوصيات.

ثانياً: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

16. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي مجموعة إقليمية تضم **15** دولة وقد تأسست بموجب معاهدة مايو **1975**.

17. أنشئت الإيكواس كوسيلة للتكامل الاقتصادي والتنمية من المفروض أن تؤدي إلى الإنشاء المحتمل لاتحاد اقتصادي لغرب أفريقيا يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم العلاقات بين الدول الأعضاء.

18. كانت الإيكواس خطوة منتظرة للتغلب على العزلة التي عانت منها معظم بلدان هذا الإقليم عقب حقبة الاحتلال وأثناء فترة ما بعد الاستقلال الوطني. وبعد مضي أقل من عام على نشأتها اقترح رئيسا دولتي نيجيريا وتوجو معاهدة دفاع رسمية تبلورت في وقت لاحق بعامين في شكل ميثاق عدم اعتداء.

19. بدأ نفاذ هذا الميثاق في سبتمبر 1986. وفي يوليو 1991 وافقت الدول الأعضاء على إعلان مباديء سياسية يلزمها بدعم الديمقراطية وسيادة القانون. تضم عضوية المجموعة الدول التالية: بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوجو.

20. تتميز الإيكواس بوجود في وسطها كتلة من ثماني دول تنتمي إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب أفريقيا والتي لا تشترك فقط في عملة موحدة ،السيفا، ترتبط باليورو وإنما يجمع بينها أيضاً ماض استعماري مشترك.

21. تحظى هذه المجموعة باعتراف سياسي غير منازع فيه من قبل الدول الأعضاء، وأيضاً بدعم كبير من نيجيريا التي بذلت جهوداً ضخمة لتسوية العديد من النزاعات الإقليمية. ومنذ نشأتها، أطلقت المجموعة عدة برامج

لترسيخ الأسس الاقتصادية الإقليمية وتعزيز حرية حركة العناصر فيما بين الدول الأعضاء

22. ومنذ **1975** قررت الدول الأعضاء إنشاء غرفة مقاصة لغرب أفريقيا لتسوية المشكلات المتصلة بتحويل عدد من العملات الوطنية.

23. في **1986** تحولت غرفة مقاصة غرب أفريقيا إلى الوكالة النقدية لغرب أفريقيا وأنيطت بها مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج التعاون النقدي المعتمد في إطار مشروع إنشاء منطقة نقدية موحدة للإيكواس.

24. إن الأزمات الاقتصادية التي تفجرت في جميع البلدان خلال عقد الثمانينيات، لم تؤد فقط إلى شلّ حركة آلية التعويض النقدي، خاصة فيما بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وإنما تسببت أيضاً في تبطئة عملية التكامل.

25. من أجل التعجيل بعملية دول الإيكواس الخمس، قررت الدول غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (جامبيا، غانا، ليبيريا، نيجيريا وسيراليون)، في أبريل **2000**، إنشاء منطقة نقدية ثانية هي المنطقة النقدية لغرب أفريقيا ذات العملة الموحدة التي يحتمل أن تدمجها الإيكواس مع عملة السيفا للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

26. بلوغاً لهذا الغرض، أنشأت دول هذه المجموعة المعهد النقدي لغرب أفريقيا الذي استبق بنكها المركزي المشترك، البنك المركزي لغرب أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ الذي حدد في البداية لإنشاء العملة الموحدة، أول يوليو **2005**، أرجيء إلى أول ديسمبر **2009**. وفي الوقت ذاته، يواصل المعهد النقدي لغرب أفريقيا أنشطته التي تتمثل أساساً في إدارة آلية المقاصة.

27. إلا أن المبالغ التي شملتها المقاصة سجلت تراجعاً بفضل جهود الدول الأعضاء للانضمام إلى معيار التلاقي والتوافق الذي أرسي لتحقيق استقرار العملات وتقليص التفاوتات بين السعرين الرسمي وغير الرسمي.

28. اضطلعت الإيكواس بدور مهم في تنفيذ بعض المبادرات الإقليمية، مثل إنشاء إيكوبنك ECOBANK كما قررت لتوها ، في القمة الأخيرة لرؤساء الدول المنعقدة في نيامي، إنشاء شركة خطوط جوية إقليمية بالإضافة إلى الشركة البحرية الإقليمية الجاري تنفيذها بالفعل.

29. أهداف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

35. تتمثل أهداف الإيكواس في تعزيز التعاون والتكامل على صعيد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يؤدي في النهاية إلى إنشاء اتحاد اقتصادي نقدي من خلال التكامل الكلي والاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء. كما تهدف المجموعة إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي لشعوبها، والإبقاء على الاستقرار ودعمه، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء والإسهام في تقدم وتنمية القارة الأفريقية.

30. إنجازات الإيكواس

36. تحقق العديد من الإنجازات داخل الدول الأعضاء في الإيكواس، منها:

31. طبع وإعمال وثائق الجماركة التي تم مواءمتها

32. وفقاً لإجراءات خطة تحرير التجارة، تم إصدار اتفاقيات الجمارك الموحدة والإحصاءات، وشهادات المنشأ وقائمة الجمارك والإحصاءات والإقرار الجمركي.

33. تم اعتماد بروتوكول بشأن طريق المرور (الترانزيت) بين الدول وآليات لضمان المرور. هذه الوثائق من شأنها تسهيل وتسريع إجراءات الإفراج

الجمركي بما يختصر الوقت في المناطق الجمركية. الدول التي طبعت شهادة المنشأ ووضعتها حيز التنفيذ هي: بنين، بوركينا فاسو، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوجو.

34. يقدم الجدول المبين أدناه صورة عن وضع طبع وإصدار الوثائق الجمركية للإيكواس التي تم مواءمتها:

الجدول **1:** وضع طبع وإصدار الوثائق الجمركية التي تم مواءمتها الخاصة بالإيكواس

الدول الأعضاء في الإيكواس	الدول التي طبعت واستخدمت شهادة المنشأ	الدول التي اعتمدت قائمة الجمارك المستندة نظام الإقرار الجمركي المتسق	الدول التي نفذت البرتوكول الخاص بطريق الترانزيت بين الدول	الدول التي حددت منظمات وطنية لضمان عمليات الترانزيت	إلغاء الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات غير المصنعة الخاضعة لنظام تحرير التجارة
بنين	√	√	√	√	√
بوركينا فاسو	√	√		√	√
الراس الأخضر		√			
كوت ديفوار			√	√	√
جامبيا	√	√		√	√
غانا	√	√		√	√
غينيا	√			√	√
غينيا بيساو	√	√			
ليبيريا					
مالي	√	√	√	√	√
النيجر	√	√	√	√	√
نيجيريا	√			√	√
السنغال	√	√		√	√
سيراليون	√	√		√	√
توجو	√	√	√	√	√

35. يشير الجدول الوارد أعلاه إلى أوضاع الدول الأعضاء في الإيكواس فيما يتعلق بمواءمة الوثائق الجمركية فيما بينها. ومن الأمور الجديرة بالإشادة أن معظم الدول قامت بطبع وتنفيذ شهادة المنشأ فيما عدا الرأس الأخضر وكوت ديفوار وليبيريا. ويجب على الدول المتبقية أن تتخذ أيضاً خطوات على مسار مواءمة وتوفيق الوثائق الجمركية على غرار ما فعلته الدول الأعضاء الأخرى.

36. سجلت الدول الأعضاء تقدماً كبيراً في مجال مواءمة القائمة الجمركية المستندة على نظام المواءمة والإقرار الجمركي/ وذلك باستثناء كوت ديفوار وغينيا وليبيريا ونيجيريا. إلا أنه يجب إنجاز المزيد من العمل في تنفيذ البروتوكول حول طريق المرور (الترانزيت) بين الدول.

37. كما هو مبين في الجدول الوارد أعلاه، هناك خمس دول فقط من الخمس عشرة دولة الأعضاء في الإيكواس هي التي نفذت البرتوكول؛ وهو ما يبرز مدى الصعوبة التي تواجه أحياناً تنفيذ البرامج.

38. تحتاج الدول الأعضاء لأن تحاط علماً وأن تحاول التخلص من الصعوبات إن وجدت، بما يمكِن الإقليم من المضي إلى الأمام والحصول على المزيد من التعزيز. كما يجب على كوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو أن تحاول تعيين منظمات وطنية لضمان عمليات الترانزيت حالة ما إذا اعترضت أي مشكلة الآليات التشغيلية للترانزيت.

39. في سياق إلغاء الرسوم الجمركية بموجب خطة تحرير التجارة فإنه، باستثناء فقط غينيا بيساو، تم إعفاء جميع الدول المتبقية الأعضاء في الإيكواس بالنسبة للمنتجات غير المصنعة بموجب خطة إلغاء الرسوم. إلا أن بعض

الدول الأعضاء أخفقت في طبع الوثائق المتسقة ولم تلغ حتى الآن الرسوم الجمركية.

40. إنجازات الإيكواس على مستوى المؤسسات

41. تمكنت الإيكواس أيضاً من إرساء عدد من المؤسسات من بينها المفوضية، برلمان المجموعة، المؤسسات المالية، الوكالات المتخصصة والقطاع الخاص المشارك. ولا يزال الأمر يحتاج إلى النظر في تعزيز هذه المؤسسات وهو ما سيتم بيانه على نحو أكثر تفصيلاً في الأجزاء التالية من التقرير.

المفوضية

42. من أجل ضمان مستوى أفضل من التكيف مع البيئة الدولية والاضطلاع بدور أكثر فعالية في عملية التكامل والتنمية، حرصت الإيكواس على أن يكون لها مفوضيتها الخاصة بها. تنتهج هذه المفوضية قواعد لتنفيذ القوانين التي يسنها المجلس. وتبدي المشورة وتصيغ توصيات، ولكن دون أن تكون لهذه الأخيرة صفة الإلزام.

43. برلمان المجموعة

47. مجموعة الإيكواس لديها برلمانها الخاص بها والموجود مقره في أبوجا. وقد أنشيء بموجب المادتين **6** و**13** من معاهدة الإيكواس المعدلة لسنة **1993**، وتم توقيع البروتوكول الخاص به بأبوجا في **6** أغسطس **1994** وصار نافذاً اعتباراً من **14** مارس **2002**.

44. البرلمان له سلطة بحث المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، وشبكات الربط الخاصة بالطاقة، ونظم الربط الخاصة بالاتصالات السلكية والسلكية، والتعاون المتزايد في مجال الإذاعة

والتليفزيون ووسائل الربط الإعلامي الأخرى داخل وخارج المجموعة وكذلك تطوير النظام الوطني للاتصالات.

45. كما يجوز مشاورة البرلمان في مسائل تتعلق بسياسات المجموعة الخاصة بالصحة العامة، وسياسات التعليم المشتركة من خلال مواءمة النظم القائمة وإضفاء طابع التخصص على الجامعات الموجودة، وإصلاح التعليم داخل المجموعة بحيث تتوافق مع المعايير الدولية، الشباب والرياضة، البحوث العلمية والتكنولوجية وسياسات المجموعة المتصلة بالبيئة.

46. هناك مجالات أخرى للبحث تشمل أي مسائل تؤثر على المجموعة، لا سيما إذا كانت تتصل بمراجعة معاهدة الإيكواس أو المواطنة والاندماج الاجتماعي في المجموعة. وفيما يخص هذه المسائل يجوز للبرلمان صياغة توصيات لرفعها إلى المؤسسات و/أو الأجهزة المعنية للمجموعة.

47. محكمة العدل للمجموعة

48. تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتوقيع المعاهدة في لاجوس في **28** مايو **1975**. وحضرت الدول معاً الاحتفال بهذه المناسبة وكرست المبادئ الأساسية التالية:

- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء؛
- التضامن والاعتماد الجماعي على الذات؛
- التعاون بين الدول، مواءمة السياسات وتكامل البرامج؛
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء؛
- الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن الإقليمي من خلال تنمية وتعزيز علاقات حسن الجوار؛

- التسوية السلمية للنزاعات فيما بين الدول الأعضاء، التعاون النشط بين دول الجوار وتعزيز مناخ سلمي كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية؛
- الاعتراف بحقوق الإنسان والعمل على ترويجها وحمايتها وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- المساءلة، العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية؛
- الاعتراف بقواعد ومبادئ المجموعة والالتزام باحترامها؛
- تعزيز ودعم النظام الديمقراطي للحكم في كل دولة عضو وفقاً لما ينص عليه إعلان المبادئ الأساسية المعتمد بأبوجا في 6 يوليو 1991؛
- التوزيع المتكافئ والمنصف لتكاليف وأرباح التعاون والتكامل الاقتصادي.

49. المؤسسات المالية

50. من أجل ضمان السير السلس للصفقات المالية والخدمات، أنشأت الإيكواس بنك الاستثمار والتنمية الذي يعلو في سلطاته صندوق الإيكواس. ويعد هذا البنك بمثابة المؤسسة المالية الرئيسية وقد أنشيء عام **1999** بواسطة الدول الأعضاء في الإيكواس.

53. وبنك الاستثمار والتنمية هو عبارة عن مجموعة مصرفية تضم شركة قابضة ووحدتين متخصصتين معاونتين، صندوق الإيكواس للتنمية الإقليمية وبنك إيكواس للاستثمار الإقليمي. ويهدف بنك الاستثمار والتنمية إلى تمويل وتعزيز وتسهيل النمو الاقتصادي والتنمية داخل الدول الأعضاء في

الإيكواس. وهو يوفر سلسلة من المنتجات والخدمات المالية لدوائر الأعمال التي تسعى إلى الانخراط في مشروعات تجارية قابلة للتنفيذ.

51. الإيكواس لديها أيضا وكالات متخصصة مثل التالي بياتها

i. منظمة الصحة لغرب أفريقيا (WAHO)

52. تهدف منظمة الصحة لغرب أفريقيا إلى بلوغ أعلى مستوى ممكن للمعايير ولحماية صحة السكان في الإقليم الفرعي من خلال مواءمة سياسات الدول الأعضاء، وتجميع الموارد، والتعاون فيما بين دول المجموعة ومع الدول من خارج المجموعة، وذلك من أجل معالجة جماعية واستراتيجية لمشكلات الصحة في الإقليم الفرعي.

ii. الوكالة النقدية لغرب أفريقيا (WAMA)

53. أنشئت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا في أعقاب تحول غرفة المقاصة لغرب أفريقيا التي تأسست عام **1975** كتسهيل للمدفوعات متعدد الأطراف لتحسين التجارة الإقليمية الفرعية في غرب أفريقيا.

54. وقد تحولت هذه الوكالة الآن إلى وكالة مستقلة متسعة القاعدة تحمل مسمى الوكالة النقدية لغرب أفريقيا وتتمثل مهمتها في ضمان رصد وتنسيق وتنفيذ برنامج التعاون النقدي للإيكواس وتعزيز تطبيق سعر صرف السوق المحدد للتجارة داخل الإقليم وطرح سياسات وبرامج بشأن التكامل الاقتصادي وضمان إنشاء منطقة نقدية واحدة في غرب أفريقيا.

55- المنطقة النقدية لغرب أفريقيا هي مجموعة من خمس دول داخل الإيكواس تخطط لتطبيق عملة مشتركة، الإيكو، التي تعد العملة المشتركة للدول الخمس الأعضاء في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، وذلك بحلول عام **2009**. الدول الخمس هي جامبيا وغانا وغينيا ونيجيريا وسيراليون. وقد

أعربت ليبيريا أيضاً (وهي أيضاً عضو في الإيكواس) عن رغبتها في الانضمام.

57. في عام **1994**، قامت الدول الفرانكفونية الأعضاء في الإيكواس، بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي والنيجر والسنغال وتوجو، مع دولة غينيا بيساو الناطقة بالبرتغالية، بإنشاء الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا في السنغال. وهذا الاتحاد هو عبارة عن اتحاد اقتصادي ونقدي إقليمي مزود بعملة مشتركة، السيفا (التعاون المالي في وسط أفريقيا).

59. اقترحت خمس دول أنجلوفونية أعضاء في الإيكواس، جامبيا وغانا وعينيا ونيجيريا وسيراليون، إنشاء منطقة نقدية ثانية لغرب أفريقيا في ديسمبر **2009** وإطلاق عملة موحدة جديدة، الإيكو.

60. وقعت الدول الخمس جميعها عام **2000** على إعلان أكرا بشأن إنشاء المنطقة النقدية الثانية مع الموافقة على إصلاح اقتصاداتها لتحقيق الأهداف الخاصة كشرط لتفعيل الإيكو.

61. من المخطط أن يبدأ تداول الإيكو على نحو متزامن مع السيفا على أن يكون الهدف النهائي إنشاء منطقة نقدية واحدة لعموم المجموعة. وقد أبدت كل من ليبيريا والرأس الأخضر اهتماماً إزاء الانضمام إلى عضوية المنطقة النقدية الثانية لغرب أفريقيا.

62. إنجازات الوكالة النقدية لغرب أفريقيا

63. داخل إطار الوكالة النقدية لغرب أفريقيا، من الحكمة أيضاً رصد ما أنجزته الإيكواس كشرط يرتهن به تحولها. وفيلي عرض لهذه الإنجازات:

- أسهمت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا في تعزيز وحدة المحاسبة لغرب أفريقيا، وهي جزء لا يتجزأ من نظام المدفوعات الإقليمي الفرعي الذي

اعتمد من الدول الأعضاء لتسوية الصفقات المالية فيما بينها دون استخدام احتياطها الضئيل من النقد الأجنبي.

- أسهمت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا في إنشاء وتداول الشيكات السياحية؛
- أبقت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا على نظام جيد للمقاصة والمدفوعات بين البنوك المركزية في غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد عملت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا مع اتحاد البنوك لغرب أفريقيا لمواءمة نظم المدفوعات في القطاع الخاص لاقتصادات الإقليم الفرعي؛
- كما أسهمت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا في تنفيذ المنطقة النقدية الثانية لغرب أفريقيا التي هي على وشك إطلاق عملة موحدة للدول أعضاء الإيكواس غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا؛
- تعد الوكالة النقدية لغرب أفريقيا العنصر الرائد لبرنامج التكامل النقدي المؤدي إلى منطقة نقدية واحدة لغرب أفريقيا في المستقبل القريب.
- تقوم الوكالة النقدية لغرب أفريقيا (واما) بإدارة مشروع صندوق للضمانات الائتمانية لصالح البنوك المركزية الأعضاء في المجموعة الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس).
- تقوم وكالة واما أيضاً بالتنسيق لعملية مواءمة السياسات المتعلقة بأسعار الصرف، القوانين المصرفية، الإحصاءات وأنظمة الدفع في الإقليم الفرعي.

iii. المعهد النقدي لغرب أفريقيا (WAMI)

64. لا يضم معهد النقد لغرب أفريقيا (وامي) في عضويته سوى جامبيا، غانا، غينيا وسيراليون. وقد تأسس هذا المعهد في عام 2001 بقصد تيسير إنشاء البنك المركزي المشترك وإصدار العملة الموحدة.

65. تتمثل مهام هذا المعهد في مراقبة حالة التوافق والانسجام بين مختلف الأطراف المعنية ومواءمة القوانين والتشريعات مع وضع إطار للسياسات وتعزيز نظام إقليمي للمدفوعات، ودراسة مسألة استحداث آلية جديدة لسعر الصرف وأسعار التحويل، وتنظيم الجهود الرامية إلى توعية الرأي العام بالعملة الجديدة فضلاً عن تصميم هذه العملة، واتخاذ الإجراءات نحو إنشاء بنك مركزي مشترك وتوفير البيئة التي تساعد على تنفيذ هذه الخطوة على أرض الواقع.

iv. وحدة تنسيق الموارد المائية (WERCU)

66. إن الهدف الرئيسي من وراء وحدة تنسيق الموارد المائية هو الترويج للممارسات المتكاملة في مجال إدارة المياه، وتنسيق ومتابعة خطة العمل الإقليمية بقصد مساعدة دول غرب أفريقيا كي تكون لديها خطط عمل قابلة للتنفيذ في مجال الموارد المائية وعلى النحو الذي يتفق مع لوائح وسياسات وبرامج المجموعة الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس). وسيكون الأعضاء المشاركون في هذا الصدد هم الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجموعة إيكواس بالإضافة إلى موريتانيا ومنظمات الحوض الإقليمي.

v. مجموعة الكهرباء في غرب أفريقيا (WAPP)

67. رغم أنه لم يتم بعد تحقيق إنجازات ملموسة وبادية للعيان، إلا أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) قامت بتأسيس مجموعة الكهرباء في غرب أفريقيا بهدف دمج عمليات شبكات الكهرباء الوطنية في إطار سوق موحد للكهرباء على الصعيد الإقليمي، حيث من المتوقع أن تضمن

هذه الآلية على المدى المتوسط أو الطويل لمواطني دول إيكواس الحصول على احتياجاتهم من الكهرباء بصورة مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مناسبة لهم.

vi. خط أنابيب الغاز

68. يمتد خط أنابيب الغاز في غرب أفريقيا لمسافة 678 كيلومتراً من منطقة احتياطات الغاز الكائنة في اسكرافوس بمنطقة دلتا النيجر في نيجيريا حتى كل من بنين وتوجو وغانا. وقد تم البدء في هذا المشروع في عام 1982 عندما اقترح مجموعة إيكواس إنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي يمر في مختلف أنحاء منطقة غرب أفريقيا.

69. في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، تم إجراء دراسة جدوى خلصت إلى أن هذا المشروع يعتبر مفيداً من الناحية الاقتصادية. وفى سبتمبر 1995، وقعت حكومات أربع دول أفريقية اتفاقية حملت اسم اتفاقية الرؤساء كما جرى تنفيذ دراسة جدوى أخرى في عام 1999. وفي الحادي عشر من أغسطس 1999، وقعت الدول المشاركة في كوتونو على مذكرة تفاهم.

70. وفي فبراير 2000 تم توقيع اتفاقية بين الحكومات حيث بدأ تنفيذ اتفاقية خط أنابيب الغاز في غرب أفريقيا في عام 2003 في حين بدأت عمليات الإنشاء في 2005.

71. حرية حركة الأشخاص

72. تشمل حرية حركة الأشخاص إلغاء التأشيرة وتصريح الدخول وحيث أن مسألة حرية حركة الأشخاص تمثل شاغلاً مهماً، فإن التقدم الذي أحرز داخل الإيكواس يعد نموذجياً: فلم يعد مطلوباً الحصول على تأشيرة دخول بالنسبة لجميع مواطني الدول الأعضاء الذين يتنقلون عبر أنحاء إقليم

إيكواس. وفيما يخص المقيمين حالياً في المجموعة فإنه لهم حق التحرك بحرية والإقامة حيثما يريدون داخل المجموعة وممارسة ما يحلو لهم من نشاط. وقد تم إصدار جواز سفر للإيكواس في ديسمبر **2000** واقترح أن يحل محل جوازات السفر الوطنية.

73. أنشأت مفوضية المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وفعلت وحدات رائدة للرصد على طول الحدود. وتستهدف هذه الوحدات تسجيل جميع مخالفات حرية تنقل الأشخاص على طول الحدود. ولكي تجد المفوضية حلا كافيا للمشكلة المرتبطة بالمضايقات على الطرق عبر الحدود، فإنها تقوم الآن بتعبئة القطاع الخاص والمجتمع المدني بغية إشراكهما والقيام بعملية تنفيذ البروتوكول المعني بحرية تنقل الأشخاص. ومن ثم، فإن كل وحدة لديها ممثلين من المجتمع المدني، وقاضي، وعضو برلماني وممثل لوسائل الإعلام.

74. من خلال تأمين حرية تنقل البضائع والأشخاص، ومن خلال تحسين شبكة النقل على الطرق، اعتمدت هيئة رؤساء الدول والحكومات مقررا يدعو إلى إنشاء لجان وطنية مهمتها رصد تنفيذ مقرر وبروتوكولات المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المعنية بحرية تنقل الأشخاص والمركبات.

75. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

76. من المسلم بع أن منطقة التجارة الحرة داخل إيكواس لم تستكمل بعد. وجدير بالتنويه أن هذه المنطقة شرع في إنشاؤها عام **1979** مع اعتماد إلغاء قيود الرسوم على المنتجات المحلية والمصنوعات اليدوية والكاملة التصنيع . وتقررت بعد ذلك فترة عشر سنوات ليتم خلالها إلغاء الضرائب والرسوم على التجارة داخل المجموعة. وعقب فترة خمول قررت مؤسسات الإيكواس التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة التي احتاج الأمر لأن تبدأ

فعاليتها كأداة في أول يناير **2000** وفي يناير **2003** اعتمدت قمة الإيكواس خطة جديدة لتحرير التجارة. وتم حث الدول على تطبيق الترتيبات بالكامل في ظل الخطة الجديدة بما يسمح بتعزيز منطقة التجارة الحرة بحلول عام **2004**.

77. اشتمل إنشاء منطقة التجارة الحرة على إرساء آلية لتعويض الدول الأعضاء على ما لحق بها من خسارة في الإيرادات نتيجة إلغاء الرسوم على التجارة البينية داخل المجموعة. وحددت ترتيبات التعويض المالي في السنوات الأربع الأخيرة على أن يتم سريانها اعتباراً من أول يناير 2004. ومبالغ التعويض تتوقف على مبلغ الخسارة في الإيرادات الذي تحملته الدولة العضو نتيجة استيراد منتجات معتمدة المنشأ. ويتوقف التعويض على معدلات الخصم التالية: (1) 100% للخسارة التي تحملتها الدولة عام 2004، (2)80% لخسارة عام 2005 ، (3) 60% لعام 2006، (4) 30% لعام 2007 و(5) صفر% لعام 2008 على أن يبدأ السريان اعتباراً من أول يناير 2008. إلا أن تشغيل هذه الآلية مقيد بسبب اعتماد ميزانية التعويض على سداد مساهمات الدولة.

78. يجب أن تتوافق السلع التي تشملها خطة تحرير التجارة مع قواعد المنشأ التي حددت المنتجات التي منشأها الإيكواس، وذلك على النحو التالي: (1) المنتجات المحلية، (2) المنتجات التي مصدرها بالكامل الدول الأعضاء، 03) السلع المصنع من مواد غير المواد التي مصدرها حيوانات تعيش أو تربى في البلد، مواد مستخدمة وحدها أو مخلوطة بمواد أخرى، شريطة أن تكون نسبتها من حيث الكمية أعلى أو معادلة لـــ 60% من مجموع المواد الخام المستخدمة. ومن شأن إجراء اعتماد المنتجات الأصلية تمكين السكرتارية التنفيذية للإيكواس من توزيع قائمة المنتجات المعتمدة من قبل الدول الأعضاء. وتصدِق شهادة المنشأ الخاصة بالمنتجات التي مصدرها

المجموعة على أن المجموعة هي منشأ المنتجات. ولكن تعفى من هذه الشهادة المنتجات الزراعية والحيوانية وكذلك المصنوعات اليدوية. وجاري تطبيق إجراء ينظم النزاعات الناجمة عن تطبيق خطة تحرير التجارة. وفي حالة حدوث خلال بين الأطراف، يصرح لمحكمة العدل الخاصة بالإيكواس بإصدار حكم نهائي غير قابل للاستئناف.

79. تعفى حركة المنتجات غير المصنعة عبر الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والضرائب، كما أنها لا تخضع لأي قيود كمية أو إدارية. ولكي تستوفي شرط الإعفاء يجب أن يكون مصدر المنتجات المصنعة والمنتجات التقليدية الدول الأعضاء كما يجب أن تصاحبها شهادة منشأ وإعلان تصدير من الإيكواس.

80. أطلقت الشيكات السياحية للإيكواس رسمياً في 30 أكتوبر 1998 أثناء القمة الحادية والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، وتولت إدارتها الوكالة النقدية لغرب أفريقيا لتسهيل التجارة والدفع بالنسبة للصفقات داخل المجموعة. وجاري على مستوى المجموعة تنفيذ برامج لتسهيل النقل وإنشاء طرق مرور (ترانزيت) فيما بين الدول. ونظراً لأهمية التكامل العضوي أعدت الإيكواس عدة برامج قطاعية خاصة بالنقل والطاقة والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما اتخذت العديد من المبادرات المهمة لتشجيع تطوير وتعزيز القطاع الخاص.

81. التحديات

82- يواجه مجموعة إيكواس العديد من التحديات التي تعترض سبيل مساعيه الرامية لتحقيق التكامل على المستوى الإقليمي، ومن بينها الافتقار إلى الأمن وعدم تنفيذ بعض الدول الأعضاء للاتفاقيات التي يتم التوصل إليها علاوة على الحواجز التجارية.

83- جاء ذلك نتيجة لسلسلة الصراعات المدنية اللانهائية التي تشهدها المنطقة.

84- من المسلم به أن سيكون من الصعب تحقيق التعاون والتكامل دون ضمان السلام والاستقرار في هذا الإقليم-الفرعي.

85- ولكن يجب ألا تُستخدم الصراعات كذريعة للصعوبات التي تواجهها مجموعة إيكواس في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء فيها، فقد ظل تنفيذ اتفاقيات إيكواس وخاصة تلك التي تتعلق بالتجارة يسير بخطى بطيئة وغير منتظمة حتى قبل عام 1989. وعلى أية حال، يتعرض عدد محدود فقط من الدول الأعضاء لنزاعات كبيرة في توقيت متزامن.

86- هناك عوامل معينة تعوق التجارة في هذا الإقليم الفرعي، حيث تعد الشكوى الرئيسية من جانب معظم التجار الذين لهم تعاملات تجارية عبر الحدود في غرب أفريقيا هي التكاليف الباهظة التي تقترن بها هذه التعاملات والتي تنجم عادة عن العقبات الروتينية التي يعرقل بها الموظفون الحكوميون في تلك الدول تجارتهم.

87- في حالة الالتزام ببنود ولوائح مجموعة إيكواس، سيتم القضاء حتماً على مثل هذه العراقيل. وفي مايو 1982، وقعت الدول الأعضاء في المجموعة على معاهدة بشا، إقامة شبكة طرق تمتد عبر دول إيكواس، وهي الاتفاقية التي حددت إطاراً يمكِن لبلدان المجموعة العمل من خلاله لضمان حرية حركة السلع في عموم أنحاء الإقليم الفرعي.

88- ولكن نظراً لعدم الالتزام بتنفيذ بنود تلك المعاهدة، وقعت الدول الأعضاء في مايو 1990 معاهدة إضافية أخرى تقضى باستحداث آلية جديدة لضمان تنفيذ المعاهدة الأصلية. وقد اتسمت هذه الخطوة بالأهمية حيث أنها تسمح

باتخاذ إجراءات مضادة ضد أي دولة من الدول الأعضاء في حالة عدم التزامها ببنود المعاهدة.

89- ولكن رغم إبرام هذه المعاهدة الإضافية، ما يزال التجار الذين لهم تعاملات في شبه الإقليم يشكون من قيام الموظفين الحكوميين قصداً بانتهاك أحكام المعاهدة.

90- تتسم معظم العمليات التجارية التي تتم في إقليم غرب أفريقيا بأنها ذات نطاق محدود ولها طابع غير رسمي فضلاً عن أنها تعتمد أساساً على الفروق في الأسعار بين الدول وبعضها البعض. وكان يُنظر في السابق إلى مثل هذه الأنشطة على أنها تعد من قبيل عمليات التهريب وهو الاعتقاد الذي ما يزال قائماً حتى الوقت الراهن ومن ثم فإنه يؤثر على أسلوب تعامل الأجهزة الأمنية مع أولئك التجار.

91. يواجه تنفيذ المعاهدة الخاصة بحرية حركة الأشخاص العديد من المشكلات على أرض الواقع، لا سيما أعمال الاعتداء والابتزاز على الطرق والعدد الهائل للمتاريس والحواجز غير المشروعة فضلاً عن مشكلة انعدام الأمن على الطرق.

92. تتركز معظم الطرق في المناطق الساحلية بنسبة تغطية تتراوح بين 15 و100 كيلومتر مربع، بينما نجد أن مناطق الساحل تأتي في مرتبة متأخرة نظراً لاتساع المساحات الصحراوية، خاصة في مالي والنيجر: تصل نسبة التغطية إلى حوالي 102 مقابل معدل طبيعي يتراوح بين 20 و25 لكل 100 كيلومتر مربع. وفيما يتعلق بشبكة خطوط السكك الحديدة داخل الدول فإنها تظل متغايرة الخواص ومتفاوتة المسافات والتباعد، أي أنها لا تحقق بالفعل هدف الربط والتواصل لتسهيل النقل بين المدن الرئيسية والعواصم في الإقليم. وفيما يخص النقل البحري فإنه يظل محدوداً.

93- ليس ثمة شك في أن تدفق السلع والبضائع على نحو يتسم بقدر أكبر من اليسر والسهولة في غرب أفريقيا سوف يعطى دفعة قوية للاقتصاد في هذه المنطقة. غير أن حقيقة أن اقتصادات بلدان تلك المنطقة لا تتسم بالتنوع الكافي تعد مهمة ومؤثرة بشكل كبير خاصة إذا ما أرادت المنطقة أن تحقق التقدم الكبير الذي يحلم به كبار زعمائها وقادتها.

94- رغم النتائج المخيبة للآمال للتعاملات التجارية التي تتم بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، إلا أن الجهود ما تزال مستمرة للقضاء على المشكلات المتعلقة بمجال البنية التحتية والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي. وثمة مشروعات كبيرة لإقامة شبكة موسعة من الطرق الرئيسة السريعة التي ستربط كذلك ما بين الشبكات القائمة بالفعل في مجالات النقل والاتصالات والطاقة. كما بحثت إيكواس أيضاً إمكانية إطلاق برنامج للاتصالات بين دول المجموعة بقصد الحد من عمليات العبور إلي دول كائنة خارج القارة الأفريقية مع العمل على تحسين الصلات المباشرة بين الدول الأعضاء به. وعلاوة على ذلك، شرع المجموعة في إجراء دراسة حول الربط ما بين شبكات السكك الحديدية بين بلدانه.

95- ومن بين كل المشروعات الكبرى التي تقوم بها مجموعة إيكواس، يبدو أن مشروع إقامة الطرق سيكون هو المشروع المرشح لتحقيق أكبر قدر من النجاح حيث أنه قد جرى الانتهاء بالفعل من تنفيذ نسبة تصل إلى 60 في المائة منه. كما ينطبق ذلك أيضاً على الأعمال الجارية في مشروع خط أنابيب الغاز في غرب أفريقيا والذي سيقوم بتوصيل الغاز من نيجيريا إلى كل من بنين وتوجو وغانا. ورغم أن كل تلك المشروعات لم تكن تعد أصلاً مشروعات خاصة به بصورة خالصة، إلا أن المجموعة عمد إلى

محاولة دمجها في إطار خططه الأوسع نطاقاً لتحقيق التكامل مما أسهم في تعزيز أهميتها من الوجهتين الاستراتيجية والاقتصادية.

96- ليس ثمة شك في أن بعض مشروعات إيكواس سوف تعود لدى الانتهاء منها بالكثير من النفع والفوائد على مواطني بلدان هذا المجموعة حتى رغم المشكلات التي وردت الإشارة إليها آنفاً. ولكن من أجل ضمان الاستفادة بشكل كامل من كافة المميزات المترتبة على إقامة سوق إقليمي متكامل، ينبغي لقادة وزعماء دول منطقة غرب أفريقيا الالتزام بصورة أكبر بإزالة كافة العوائق غير الضرورية، والتي عادةً ما تكون عوائق قانونية، والتي تعرقل عمل الجهات الاقتصادية المختلفة في الإقليم الفرعي.

97- كما يتعين على هؤلاء الزعماء أيضاً أن يبحثوا بشكل جدي الفرص التي تنطوي عليها إقامة مثل هذه السوق الأوسع نطاقاً على الصناعة في الإقليم الفرعي.

98- وأخيراً، سيكون من المتوقع أن تنضم مجموعة إيكواس إلى المجموعة الاقتصادية الأفريقية حسبما تتصورها معاهدة أبوجا، حيث أن أهداف هذه المعاهدة تتوافق بشكل كبير مع أهداف مجموعة إيكواس ذاته ولكن باستثناء أن تلك المعاهدة تسعى من أجل توسيع نطاق التكامل بحيث يشمل القارة الأفريقية بأسرها.

99- تعد مجموعة إيكواس، شأنها في ذلك شأن سائر الهيئات والجهات الإقليمية الأخرى، متأخرة في التوقيتات والأطر الزمنية المستهدفة لتحقيق أهداف المعاهدة، ولكن يمكن من خلال قطع التزامات تتسم بقدر أكبر من القوة والتركيز أن يتم إحراز تقدم كبير وملموس على المدى القصير أو المتوسط.

100. وضعية المجموعة الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

101- فيما يتعلق بمعاهدة أبوجا، وصلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) إلى المرحلة الأولى من مراحل دعم وتعزيز هيكله التنظيمي كما أنه وصل كذلك إلى المرحلة الثالثة فيما يتعلق بإقامة منطقة للتجارة الحرة.

102. الخطة القصيرة الأجل

103. لتحريك عملية التكامل إلى الأمام تقوم مجموعة إيكواس بالأنشطة التالية:

104. تعتزم مجموعة إيكواس – وكانت قد أقامت منطقة نقدية ثانية للدول غير الأعضاء في منطقة الفرنك وذلك من خلال إقامة معهد نقدي في العاصمة الغانية أكرا – أن تقوم بدمج هاتين المنطقتين بحلول نهاية عام 2008 مع طرح عملة موحدة لدول إيكواس في عام 2009.

105. اقترحت خمس دول ناطقة بالإنجليزية في مجموعة إيكواس، هي جامبيا وغانا وغينيا ونيجيريا وسيراليون، اقترحت إقامة منطقة نقدية ثانية في غرب أفريقيا خلال ديسمبر 2009 فضلاً عن إطلاق عملة جديدة موحدة (هي الإيكو).

ثالثاً. السوق المشتركة لشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا)

108- تم تأسيس السوق المشتركة لمنطقتي شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) في عام 1993 حيث أنها تأسست خلفاً لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي كانت قد أُقيمت في عام 1981. وقد حلت الكوميسا رسمياً محل منطقة التجارة التفضيلية في الثامن من ديسمبر عام 1994 بعد أن تم التصديق على معاهدة تأسيس الكوميسا بشكل رسمي.

109- كان تأسيس الكوميسا بمثابة ترجمة عملية للبنود التي تضمنتها معاهدة منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي نصت على أن

يتم تحويل هذه المنطقة إلى سوق مشتركة بعد عشرة أعوام من تاريخ بدء سريان المعاهدة.

110- نظراً لأن إجمالي عدد السكان القاطنين بدولها يصل إلى حوالي 400 مليون نسمة كما أنها تغطى مساحة تبلغ 12.89 كيلومتراً مربعاً كما يقدر إجمالي حجم الناتج المحلي بها بنحو 230 مليار دولار، تعد الكوميسا هي أكبر مجموعة إقليمي في القارة الأفريقية بأسرها.

111- تتمثل الرؤية الأساسية التي تستند إليها الكوميسا في أنها تعد بمثابة مجموعة اقتصادي متكامل تماماً ويهدف إلى تحقيق الرخاء والرفاهية لأعضائه كما يتمتع بالقدرة على المنافسة على المستوى الدولي فضلاً عن أنه قادر على الإندماج تحت مظلة الاتحاد الأفريقى. والدول الأعضاء في سوق كوميسا هى بوروندى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

112- على صعيد التجارة في الكوميسا، أدى إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في الكوميسا إلى نتائج عدة من بينها تعزيز مستوى التبادل التجاري بين هذه الدول من 3,1 بليون دولار في عام 2000 إلى 6,8 بليون دولار في عام 2006 بزيادة نسبتها 119,4%. وكان إلغاء الرسوم الجمركية بشكل كامل على كافة التعاملات التجارة الرئيسية بين الدول الأعضاء ولاسيما بالنسبة لدول منطقة التجارة الحرة هو العامل الأساسي الذي أسهم في زيادة مستوى التبادل التجاري. ويوضح الجدول التالي اتجاهات النمو التجاري خلال الفترة ما بين عامي 1997 و2006:

الشكل رقم (2): حجم التجارة بين دول الكوميسا بين عامي 1997 و2006 مقدرة بالمليون دولار

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	1505	1571	1380	1497	1319	1882	1670	1804	2615	2769
إعادة التصدير	128	97	21	200	400	267	475	531	623	268
إجمالي الصادرات	1632	1669	1401	1697	1719	2149	2145	2335	3238	3037
الواردات	1434	1437	1192	1419	1718	2218	2173	2223	3053	3769
إجمالي حجم التجارة	3066	3106	2593	3116	3437	4368	4318	4558	6291	6806

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

113- تعد القطاعات الرئيسة التي تدفع حركة النمو هي قطاعات التصنيع، والغذاء، والمواد الخام الزراعية والوقود. وتتضمن السلع الرئيسية التي يتم تصديرها المنتجات البترولية، والشاي والمواد الغذائية. كما تمثل المواد المُصنعة والأغذية البضائع الأساسية التي تهيمن على حركة التجارة داخل إطار الكوميسا.

114- ينصب محور التركيز الرئيسي للكوميسا خلال عام 2008 على إطلاق الإتحاد الجمركي خلال شهر ديسمبر، حيث يعد هذا الإتحاد بمثابة خطوة أخرى على سبيل تحقيق التكامل وذلك بعد أن حصل الإقليم على وضعية منطقة التجارة الحرة في أكتوبر عام 2000. وقد جرى توسيع منطقة التجارة الحرة التي بدأت بعضوية تسع دول فقط بحيث أنها أصبحت تضم حالياً أربع عشرة من الدول الأعضاء التسع عشرة.

115- يساعد توثيق عُرى التكامل في المنطقة من خلال إقامة الإتحاد الجمركي في تحقيق فوائد إضافية نتيجة إقامة سوق موسعة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى جذب اهتمام المستثمرين إلى المنطقة.

116- جرى الاتفاق بالفعل على وضع هيكل أساسي لنظام التعريفات الخارجية المشتركة يماثل إلى حد بعيد نفس الهيكل الذي تطبقه كل دولة من الدول الأعضاء داخلها فيما يتعلق بالعمليات التجارية التي تتم في مناطق لا تقع داخل نطاق الإقليم. وبذلك، لم يعد يتبقى الآن سوى تحقيق التوافق بين سائر القوانين والتشريعات التجارية الأخرى، ومواءمة القوانين الجمركية المعمول بها على مستوى الدول بحيث تتوافق مع نظام التعريفات الخارجية المشتركة، ووضع قوائم بالمنتجات والسلع الحساسة علاوة على تنفيذ الأمور التفصيلية المتعلقة بالمبادئ السبعة الخاصة بالإتحاد الجمركي والتي تمت الموافقة عليها بالفعل من قبل المجلس.

117. أهداف الكوميسا

118- تتناول معاهدة كوميسا، والتي تحدد برنامج عمل هذه المنظمة، عدداً كبيراً من القطاعات والأنشطة، غير أن تحقيق التفويض المُخول للكوميسا بالكامل يمثل هدفاً رئيساً طويل الأجل . وللعمل على ضمان تعزيز دورها كمنظمة فاعلة، عمدت الكوميسا إلى تحديد الأولوية الأولى بالنسبة لها في داخل إطار التفويض المُخول لها على المدى المتوسط ألا وهي "دعم فرص التكامل الإقليمي من خلال التجارة والاستثمار".

119- ترى الكوميسا أن المجالات الرئيسة لتحقيق التكامل تتضمن ما يلي:

- التجارة في السلع والخدمات؛
- تحقيق التكامل النقدي بما في ذلك اتخاذ الترتيبات المتعلقة بالمدفوعات والتسويات المالية؛

- إنعاش وتيسير الاستثمارات؛
- تطوير البنية التحتية (النقل الجوي والبري والبحري وشبكات الطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، الخ ...)؛
- التجارة الإلكترونية؛
- تحقيق السلام والاستقرار.

120- ثمة خطوات أخرى مهمة يتعين القيام بها وتتضمن تحرير التجارة والتعاون في المجال الجمركي بما في ذلك إقامة شبكة جمركية موحدة تعتمد على الحاسب الآلي في شتى جنبات المنطقة؛ تحسين أسلوب إدارة قطاعي النقل والاتصالات بقصد تيسير حركة السلع والبضائع وكذلك الأشخاص بين دول الإقليم؛ توفير الأجواء المناسبة ووضع الأطر القانونية التي تشجع على نمو القطاع الخاص فضلاً عن توفير بيئة أمنة للاستثمار وتطبيق مجموعة مشتركة من المعايير التي يتعين الالتزام بها.

121- كما اتفقت الدول الأعضاء في الكوميسا أيضاً على أن هناك ضرورة لتحقيق ما يلي:

أ. منطقة كاملة للتجارة الحرة وتضمن حرية تنقل السلع والبضائع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل دول الكوميسا علاوة إلغاء كافة التعريفات والرسوم وكذلك الحواجز غير الجمركية؛

ب. إقامة إتحاد جمركي يساعد علي جذب السلع والخدمات التي يتم استيرادها من خارج دول الكوميسا وذلك بسبب وجود نظام موحد متفق عليه للتعريفات الجمركية في دول هذه المنظمة؛

ج. ضمان حرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات نتيجة لإقامة منطقة للاستثمار المشترك بهدف توفير أجواء استثمارية مواتية داخل منطقة الكوميسا؛

د. القيام بشكل متدرج باتخاذ إجراءات موحدة فيما يتعلق بعمليات السداد وذلك من خلال إقامة مؤسسة الكوميسا لإصدار التصاريح وتراخيص الإجازة وهو الأمر الذي سيُتوج في النهاية بإقامة إتحاد نقدي مشترك وإصدار عملة موحدة؛

ه. المصادقة على ترتيبات مشتركة في مجال إصدار تأشيرات الدخول مع ضمان حق الدول المختلفة في التأكد من حقيقة وسلامة وضعية الأشخاص الذين يفدون إليها مما سيؤدي في نهاية الأمر لضمان حرية تنقل الأفراد ذوى الأوضاع القانونية السليمة.

122. إنجازات الكوميسا

123. تمكنت الكوميسا، شأنها في ذلك شأن العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، من تحقيق انجازات في مجالات مختلفة ومن بينها ما يلي:

124- تحرير التجارة والتعاون في المجال الجمركي، ووضع برنامج لإزالة كافة الحواجز غير الجمركية، وتفعيل شبكة جمركية موحدة تقوم على الحاسب الآلي في شتى أنحاء الإقليم. وقد أمكن في هذا الصدد بالفعل إقامة منطقة للتجارة الحرة تضم أربع عشرة دولة.

125- تسعى الدول الأعضاء من أجل إقامة إتحاد جمركي يبدأ تفعيله في عام 2008 علاوة على إقامة سوق مشتركة بحلول عام 2014 ثم إتحاد نقدي بحلول عام 2018.

126- تيسير حركة النقل والاتصالات من أجل تيسير حركة تنقل السلع والأفراد علاوة على توفير الخدمات بين الدول المختلفة.

127- توفير الأجواء المواتية ووضع الأطر القانونية التي تساعد على نمو القطاع الخاص فضلاً عن توفير بيئة أمنة للاستثمار والمصادقة على انتهاج مجموعة موحدة من المعايير.

128- المواءمة بين السياسات النقدية والاقتصادية الكبيرة في شتى جنبات المنطقة والعمل على تعزيز السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي.

129- بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات استهدفت تيسير حركة النقل والمرور في دول الكوميسا، تم خفض تكلفة النقل بنسبة تصل إلى حوالي 25% كما أن هناك جهوداً مبذولة من أجل ضمان خفضها بصورة أكبر.

130- وفي قطاع الاتصالات، جرى التركيز بشكل خاص على تكوين شبكة اتصالات تساعد في ضمان أن تكون هناك صلات مباشرة ويمكن الاعتماد عليها بين شتى الدول وذلك بقصد تلافي الاعتماد على نظم الاتصالات الخاصة بدول ثالثة وهو الأمر الذي ثبت بالفعل أنه مكلف للغاية.

131- تم إعطاء أولوية كبيرة لمسألة تحقيق التوافق بين السياسات والتشريعات والقوانين المختلفة للعمل على توفير البيئة المواتية التي تساعد في بناء القدرات واتخاذ إجراءات ليبرالية متطورة فيما يختص بإدارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

132- انضم البرنامج الزراعي للكوميسا إلى البرنامج الأفريقي الشمال للتنمية الزراعية، والذي يتصدر أهدافه تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتعزيز التكامل الإقليمي.

133- تحقيقاً لهذه الأهداف، يكون لزاماً على الدول الأعضاء في الكوميسا أن ترفع من مستوى إنتاجيتها في القطاع الزراعي عن طريق التحديث

والميكنة الزراعية وتطوير عمليات التسويق واستحداث الآليات المؤسسية والمالية المناسبة.

134. مؤسسات الكوميسا

أقامت منظمة الكوميسا العديد من المؤسسات المهمة ومن بينها ما يلي:

i. بنك التنمية والتجارة لشرق وجنوب أفريقيا

135- لعب بنك التنمية والتجارة لشرق وجنوب أفريقيا دوراً فاعلاً على مدار السنوات الماضية في دعم الاستثمارات وتوفير التيسيرات التمويلية للأنشطة التجارية المختلفة. وقد تمت زيادة إجمالي قيمة رأس مال هذا البنك إلى 2 مليار دولار خلال عام 2007، كما أنه حقق من تعاملاته خلال عام 2006 أرباحاً بلغت 4.5 مليون دولار. ووصل إجمالي قيمة الموافقات التي أصدرها البنك على تمويل المشروعات خلال عام 2007 إلى 128 مليون دولار في حيث بلغت قيمة اعتمادات التمويل التي قدمها لدعم الأنشطة التجارية 156 مليون دولار.

ii. غرفة المقاصة لدول الكوميسا:

136. جرى اتخاذ عدد من القرارات التي استهدفت مساعدة غرفة المقاصة التابعة للكوميسا على التعامل بشكل أكثر فعالية مع الاحتياجات والمتطلبات الراهنة للدول الأعضاء وخاصة في مجال القطاع الخاص بما في ذلك تطبيق نظام موحد للمدفوعات. وقد حصلت هذه المؤسسة بالفعل على تفويض يسمح لها بتفعيل نظام لتيسير عمليات السداد التي تتم فيما وراء الحدود فضلاً عن إبرام تسويات بين البنوك المركزية وإقليم الكوميسا.

iii. شركة إعادة التأمين:

137. تمكنت شركة إعادة التأمين، منذ تأسيسها في عام 1992، من الاستئثار بنسبة لا بأس بها من إجمالي حجم التعاملات في قطاع التأمين على المستوى الإقليمي كما أن لها تعاملات الآن في حوالي تسع عشرة (19) دولة.

138. بحلول نهاية عام 2007، زادت قيمة دخل هذه الشركة من الأقساط التأمينية إلى 27.3 مليون دولار. وكانت دولتان عضوتان جديدتان قد انضمتا في أغسطس 1996 إلى اتفاقية شركة إعادة التأمين، وهو الأمر الذي يعد بمثابة مؤشر على الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها منطقة الكوميسا في مجال إعادة التأمين.

iv . مؤسسة الكوميسا للجلود والمنتجات الجلدية:

139- قامت هذه المؤسسة، منذ تأسست في عام 1990، بإعداد العديد من البرامج والمشروعات في مجالات مختلفة مثل الموارد البشرية والتنمية المؤسسية وكذا قطاعي التجارة والاستثمارات. كما ساعدت المؤسسة أيضاً عدداً من أصحاب المشروعات والأعمال في إعداد دراسات جدوى في قطاعات الاستثمارات المختلفة التي يعملون بها.

140. الإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسة الكوميسا للجلود والمنتجات الجلدية بتصميم وتنفيذ الكثير من المشروعات التي استهدفت مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قطاعاتها. وهى تعكف في الآونة الراهنة على تنفيذ مشروع يحمل اسم القيمة المضافة للجلود في أفريقيا وهو المشروع الذي يُنفذ في أثيوبيا وكينيا والسودان وزيمبابوي. كما تلعب هذه المؤسسة أيضاً دوراً مهماً في تطوير صناعات الجلود لدى الدول الأعضاء في الكوميسا.

V. الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري

141. تأسست الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري في عام 2001 كي توفر غطاءاً للحماية من المخاطر السياسية التي قد تتعرض لها التعاملات التجارية أو الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال التصدير وهو الأمر الذي لم يكن متوفراً من قبل على الإطلاق في بعض دول الكوميسا. وحتى في الحالات التي وُجد فيها مثل هذا الغطاء لتوفير الحماية، فإنه كان عادة ما يكون مكلفاً للغاية كما أنه كان يُقدم بشروط غير مواتية على الإطلاق.

142. بوجه خاص، كان هذا الغطاء محدوداً للغاية بل أنه لم يكن موجوداً أصلاً أحيانا بالنسبة للتعاملات ذات المدى المتوسط، وهو الأمر الذي حد من عمليات استيراد الكثير من السلع الأساسية إلى دول الكوميسا. ويعد الانضمام لعضوية الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري أمراً متاحاً لكافة دول الإتحاد الأفريقي. ويحظى هذا المشروع بالدعم والمساندة من قبل البنك الدولي الذي يقدم قروضاً ذات فوائد متدنية للدول المنضمة إليه.

143. بحلول نهاية عام 2007، شرعت الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري في انتهاج سياسات تغطي كافة المخاطر السياسية والتجارية في سبع دول حيث وصل إجمالي قيمة التعاملات التي تم القيام بها في هذا الصدد إلى 400 مليون دولار. وتشمل هذه القطاعات الاتصالات، والتصنيع، والأعمال الزراعية، وخدمات التصدير والتعدين.

144. تتضمن مجموعة المنتجات والخدمات التأمينية التي تقدمها الوكالة في الآونة الراهنة ما يلي:

- التأمين ضد كافة المخاطر السياسية والتجارية؛
- إجراء دراسة شاملة للمخاطر السياسية والتجارية؛
- التأمين على الاستثمارات الخارجية المباشرة؛
- تغطية القروض المُقدمة للمشروعات؛

- تغطية الأصول المنقولة؛
- بحث الحالات التي يتم فيها طرح سندات أو خطابات اعتماد بصورة تفتقر إلى العدل والنزاهة؛
- تغطية عمليات التأمين الائتمانية؛
- التدخل في الحالات التي تلحق فيها أضرار مادية نتيجة للحروب أو العمليات الإرهابية مع تقديم تعويضات تأمينية في مقابل ذلك.

145. تدرك منظمة الكوميسا تماماً أن تعزيز حجم التجارة المُتبادلة على مستوى المنطقة يتطلب ضرورة معالجة الجوانب السياسية والتنظيمية المتعلقة بعمليات النقل والاتصالات وذلك من أجل ضمان تيسير حركة السلع وتنقل الأفراد فضلاً عن توفير الخدمات بين بلدان المنطقة بشكل أيسر وأقل تكلفة.

146. من الأهمية بمكان في هذا الصدد أيضاً أن يتم وضع إطار قانوني مع توفير البيئة المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من العمل بشكل فعال في المنطقة فضلاً عن تحقيق التوافق بين السياسات النقدية والاقتصادية الكبيرة.

147. تدرك الكومسيا كذلك أن هناك حاجة لتعزيز وإنعاش حركة الاستثمار في المنطقة ومن ثم فإنها تتعامل مع هذه المسألة من خلال تيسير إبرام الاتفاقيات الثنائية، ودعم حملات التصدير التي تقوم بها الدول الأعضاء بشكل فردي فضلاً عن تحديد المشروعات الجديدة التي يمكن القيام بها والتي لها مقومات تمكنها من تعزيز التنمية بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء.

vi. تعاون الكوميسا مع بعض المنظمات الإقليمية الأخرى

148- يوجد عدد من المنظمات الإقليمية الأخرى التي تمارس نشاطها داخل المنطقة والتي تتعاون معها الكوميسا ومن بينها مجموعة شرق أفريقيا، ومنظمة التنمية الحكومية (إيجاد)، ومفوضية المحيط الهندي، وكذا المجموعة التنموي لمنطقة الجنوب الأفريقي (سادك).

149- تتمتع الكوميسا بعلاقات عمل جيدة، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، مع جميع هذه المنظمات الإقليمية. فقد جرى توقيع مذكرات تفاهم مع مجموعة شرق أفريقيا، ومنظمة الإيجاد ومفوضية المحيط الهندي ووافقت تلك المنظمات بمقتضاها على تطبيق وتنفيذ برنامج الكوميسا لتحرير وتيسير التجارة.

150- كما شكلت الكوميسا مع مجموعة سادك فريق عمل مشترك كي يتولى مهمة التوفيق ما بين برامج هاتين المنظمتين. كما انضم مجموعة شرق أفريقيا إلى هذا الفريق في عام 2007 ليصبح بذلك فريق عمل ثلاثي.

151. حرية حركة الأشخاص

152. عملاً حققت الكوميسا تقدماً كبيراً على صعيد حرية حركة السلع والأشخاص إلى حد معالجة جميع مشكلات التأشيرات بمنتهى المرونة لصالح المقيمين داخل نطاق المجموعة.

153. من أجل دعم حرية حركة الأشخاص وتعزيز تكامل حقيقي داخل الإقليم، تعمل الكوميسا أيضاً على تعزيز حركة العمالة والخدمات والحق في الإقامة والاستقرار.

154. بناءً عليه وقعت الدول الأعضاء اتفاق إضافي – البرتوكول الخاص بحرية حرية الأشخاص والعمالة والخدمات والحق في الإقامة والاستقرار.

155. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

156. أحرزت الكوميسا تقدماً في المجالات التالية:

- يهدف اتحاد مصارف الكوميسا إلى تبادل معلومات الممارسات البنكية في الإقليم؛
- تتفاوض الكوميسا بشأن قواعد التجارة في الخدمات، وتم استكمال أول دراسة حول المواءمة في القانون التجاري والمالي وسوف تعد دراسات جديدة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي؛
- وجاري إعداد إطار سياسات حول تحرير الخدمات لتسهيل تجارة الخدمات مثل النقل الجوي والتأمين على المركبات الآلية والتأمين الشحن بالسفن والطرق وكذلك نظام الضمانات؛
- وجاري أيضاً تنفيذ برنامج بشأن العقبات غير التعريفية التي تعترض التجارة الإقليمية البينية. وتم إحراز تقدم في إلغاء الرسوم غير التعريفية مثل تحرير تصاريح الاستيراد، إلغاء الضرائب على التبادلات الخارجية، إلغاء حصص الاستيراد والتصدير، إزالة الحواجز وتبسيط الإجراءات وزيادة ساعات فتح النقاط الحدودية.
- تشمل الآليات الرئيسية لتسهيل التجارة: مواءمة تكويد المنتجات، نظام قيمة موحد، وثيقة الإقرار الجمركي للكوميسا، مواءمة مصروفات النقل البري شهادة الكوميسا لشركات النقل؛
- البطاقة الصفراء للكوميسا؛
- نظام المعلومات المسبقة عن المنتجات، النظام المعلوماتي لتاريخ وإدارة الجمارك وتنظيم القواعد بشأن الإحصاءات؛
- قائمة موحدة للرسوم؛

- دعمت كوميسا إمكانية تحويل العملة بقدر محدود والسداد، كما أيدت وجود لائحة إقليمية في هذا الصدد حتى يتسنى تسهيل التجارة عبر الحدود؛
- عقدت الدول الأعضاء مشاورات على المستوى الوطني وأجرت دراسات محاكاتية حول العائدات والقدرة التنافسية، من أجل تنظيم الأمور المتعلقة بالتعريفة الجمركية الخارجية الخاصة بها مع التعريفة الجمركية المشتركة لكوميسا؛
- عمدت كوميسا إلى إشراك أفراد من أعضاء البرلمانات والمجتمع المدني في برامج السلام والأمن، وتبنت "إعلان نيروبي للحد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة"؛
- يتم حالياً وضع استراتيجية إقليمية لخدمات التجارة على النطاقين الإقليمي والعالمي؛
- تعكف كوميسا مع السلطات وشركات الطيران في المنطقة علي وضع برنامج لتقليص الضوابط على الحركة الجوية بهدف إزالتها تماماً في نهاية المطاف باستثناء تلك التي تشكل إزالتها خطراً على الأمن؛
- جرت مواءمة صياغة قانون حول المنافسة الإقليمية وسياسة كوميسا للبرامج الزراعية، مع برامج التنمية الزراعية التي يتبناها الإتحاد الأفريقي ومنظمة نيباد (الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا) – توجد لجنة استشارية خاصة للأعمال وجماعات المصالح الأخرى؛
- شرعت كوميسا في تنفيذ برنامج موسع لتسهيل عمليات تطوير البنية التحتية والنقل من أجل تيسير إزالة العوائق المادية التي تعرقل التجارة فيما بين المجتمعات وتعوق حرية الحركة للسلع والأفراد. وقد جرى في هذا الصدد مراعاة ما يلي: **(1)** مشروع كومتيل (COMTEL) الذي يستهدف تحسين شبكات الاتصالات الإقليمية من خلال استخدام وصلات

أرضية عالية الكثافة؛ (2) إزالة اختناقات البنية التحتية ولاسيما بالنسبة لشبكة الوصلات البينية للسكك الحديدية، والتحرير التدريجي للنقل الجوي، و(3) دعم البنية التحتية المادية بالنسبة للنقل البري وتيسير وإدارة عبور الأروقة مع تسهيل استصدار التراخيص وتبسيط إجراءات التفتيش؛

- يوجد لدى كوميسا اتفاقية تجارة حرة بدأ العمل بها في شهر أكتوبر من عام **2000** وضمت تسع دول أساسية (جيبوتي، مصر، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي) وهي الدول التي قامت بمواءمة التعريفات الجمركية الخاصة بها وقلصتها إلى الصفر بالنسبة للتجارة بين المجتمعية المصادق عليها، وفي عام **2004** انضمت كل من رواندا وبوروندي إلى هذه المجموعة، وبذلك بلغ عدد الدول المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة إحدى عشرة دولة، ويبلغ عدد أعضاء منطقة التجارة الحرة لكوميسا حالياً **13** عضواً، أما باقي دول الكوميسا فرغم عدم اشتراكها في اتفاقية التجارة الحرة إلا أنها مستمرة في التجارة على أساس التعريفة الجمركية التفضيلية، كما قطعت على نفسها عهداً بتقليص القيود الجمركية من **80** % إلى **60** % بالنسبة للمنتجات التي يكون منشأها هو المجتمع وذلك وفقاً لما يقتضيه مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛

- جري تحديد قواعد المنشأ الخاصة بكوميسا والمعروفة باسم "قواعد المنشأ التفضيلية، في المادة **2** من بروتوكول قواعد المنشأ، حيث تتمثل قواعد المنشأ الخاصة بكوميسا في مجموعة من المعايير المستخدمة للتمييز بين السلع المنتجة داخل دول الأعضاء التي تتمتع بالتعريفة التفضيلية وتلك التي تعتبر منتجة من خارج كوميسا. كما جرى تعريف المنتج الأصلي بأنه المنتج الذي يتم إرساله مباشرة من إحدى الدول الأعضاء إلي جهة ما في دولة أخرى من الدول الأعضاء وجرت معالجته بالكامل أو إجراء معالجات أساسية له في هذه الدولة. وقد تم تحديد تلك القواعد بقدر كاف

من المرونة وبما يسمح بتطبيقه مع تقليص احتمالات التقاضي في أدني الحدود. أما طرق التوزيع فقد جرى إيضاحها في "كتيب الإجراءات" الخاصة بتنفيذ بروتوكول قواعد المنشأ للمنتجات المتداولة بين الدول الأعضاء بالسوق المشتركة لدول الكوميسا.

157. التحديات

158. إن ثمة ضرورة لأن تنضم كافة دول الكوميسا التي لم تشارك بعد في منطقة التجارة الحرة – تنضم إلى هذه المنطقة وذلك قبل إطلاق الإتحاد الجمركي للكوميسا في ديسمبر 2008.

159. وفيما يتعلق بمجال البنية التحتية، تجدر الإشارة إلى أن الوزراء والمسؤولين المختصين في الكوميسا ومجموعة التنمية لمنطقة الجنوب الأفريقي (سادك) ومجموعة شرق أفريقيا يحرصون بصورة مستمرة على تطبيق التشريعات المتعلقة بالمنافسة في مجال النقل الجوي المشترك، غير أنه من الضروري مع ذلك أن يتم الإسراع بتأسيس هيئة المنافسة المشتركة. وينبغي لكافة الدول الأعضاء في هذا الصدد أن تقوم بتطبيق آليات الكوميسا المتعلقة بتيسير النقل والمرور والتجارة وذلك حتى يتسنى توسيع نطاق حركة التنقل وعبور الحدود. ومن الضروري بمكان أيضاً أن تُقام شبكة جيدة للنقل الحديدي في منطقة الكوميسا.

160. ولضمان تحقيق رغبتها الراسخة في إقامة إتحاد نقدي، تحتاج منظمة الكوميسا إلى الإسراع بتأسيس المعهد النقدي للكوميسا والذي سيتولى مهمة اتخاذ كافة الإجراءات التحضيرية الضرورية لإقامة الإتحاد النقدي للكوميسا في المنطقة. وفي هذه الحالة، سيكون من المتعين أيضاً على مؤسسة الكوميسا لإصدار التصاريح وتراخيص الإجازة أن تسرع بوضع وتفعيل النظام الإقليمي للسداد والتسوية.

161. لم يبدأ بعد سريان البروتوكول حول حرية حركة الأشخاص والعمالة والخدمات والحق في الإقامة والاستقرار. وسيكون نافذاً عندما توقع وتصادق عليه سبع دول على الأقل. ومع ذلك فإنه منذ اعتماد البروتوكول من رؤساء الدول والحكومات في مايو 2001 لم توقع عليه سوى بضعة دول فقط.

162. وضعية الكوميسا

163. وصلت منظمة الكوميسا بالفعل إلى المرحلة الأولى من مراحل عملية تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة مع إقامة مجموعات جديدة في الأماكن التي لا توجد بها مثل هذه المجموعات. كما وصلت الكوميسا أيضاً إلى المرحلة الثالثة من مراحل منطقة التجارة الحرة والتي كانت قد أُطلقت في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 2000 على اعتبار أن هذه تعد هي أول خطوة في سبيل تحقيق التكامل الإقليمي بشكل شامل وموسع.

164. الخطة قصيرة الأجل

165. من أجل دفع عملية التكامل إلى الأمام، تعمل الكوميسا على تنفيذ الأنشطة الرئيسية التالية:

166. حسبما تنص معاهدة أبوجا، تعتزم الكوميسا تحقيق التوافق ما بين مختلف السياسات النقدية والمالية في موعد لا يتجاوز عام 2014 علاوة على إقامة الإتحاد النقدي بحلول عام 2018. كما تتطلع الكوميسا إلى إقامة منطقة التجارة الحرة كي تكون بمثابة أول خطوة في سبيل تحقيق التكامل الإقليمي الشامل وإصدار عملة موحدة بحلول عام 2025.

رابعاً. المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)

167. تضم المجموعة الاقتصادي لدول وسط أفريقيا (إيكاس) في عضويتها عشر دول أفريقية تقع في منطقة وسط القارة الأفريقية ألا وهي أنجولا،

بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الجابون، ساوتومي وبرينسبي. وكانت رواندا، وهي عضو مؤسس في هذا المجموعة، قد انسحبت من عضويته في يونيو 2007 حيث انضمت بدلاً من ذلك لمجموعة شرق أفريقيا. وقد قررت بوروندي، شأنها في ذلك شأن رواندا، أن تنضم بدورها إلى مجموعة شرق أفريقيا وهو الأمر الذي يثير الكثير من الشكوك حول مسألة بقائها في إيكاس. غير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مُنضمة لعضوية مجموعة إيكاس وكذا لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) في آن واحد. وتشكل قرارات الانسحاب وتباين الولاءات تهديداً كبيراً لبقاء واستمرارية مجموعة إيكاس.

168. تأسست مجموعة إيكاس في عام 1983 وذلك بعد أن حث الاتحاد الجمركي والاقتصادي لمنطقة وسط أفريقيا الدول الأعضاء به على توسيع نطاق المنطقة التجارية القائمة فيما بينها. وعندما جرى توقيع معاهدة تأسيس مجموعة إيكاس في ليبرفيل في الثامن عشر من أكتوبر عام 1983 من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي والاقتصادي لمنطقة وسط أفريقيا (ألا وهي الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وغينيا الاستوائية، والجابون) وكذا أعضاء المجموعة الاقتصادي لدول البحيرات العظمى (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا)، كان ذلك بمثابة إيذان بتشكيل تكتل تجاري كبير للغاية.

169. وفي أعقاب ذلك، بدأ تفعيل مجموعة إيكاس في عام 1985 غير أن هذا المجموعة سرعان ما وجد نفسه مُكبلاً بالقيود نتيجة للصراعات التي تشهدها المنطقة فضلاً عن عدم قيام أعضائه بسداد الرسوم المالية المستحقة عليهم. وخلال هذه الفترة، أدرك القائمون على إيكاس أن ثمة ضرورة لتجاوز الأمور والجوانب الاقتصادية والتركيز بدلاً من ذلك في أنشطة

المجموعة على بذل جهود موسعة ترمي إلى تحقيق السلام والأمن. وفي فبراير عام 1999، أسست الدول الأعضاء في مجموعة إيكاس مجلساً جديداً يحمل اسم مجلس السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا (كوباكس) وذلك بهدف دعم وتعزيز وإرساء دعائم السلام والاستقرار في وسط القارة الأفريقية، حيث بدأ تفعيل هذا المجلس في يناير 2004.

170. **أهداف مجموعة إيكاس**

171. تهدف مجموعة إيكاس إلى تحقيق نوع من الاستقلالية الجماعية ورفع مستوى الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأعضاء به فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق إقامة تعاون متوافق ومُنسق بين بلدانه مع تتويج كافة جهوده في نهاية الأمر بإقامة السوق المشتركة لإقليم وسط أفريقيا.

172. وقد جرى خلال مؤتمر مالابو الذي عقده رؤساء الدول والحكومات في عام 1999 الاتفاق على أربعة مجالات رئيسة لها الأولوية بالنسبة للمجموعة وهي:

- تطوير القدرات من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار وجميعها تعد أموراً أساسية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دفع جهود التكامل في المجالات المالية والاقتصادية والنقدية؛
- الترويج لثقافة ضرورة تحقيق التكامل بين البشر؛
- استحداث آليات تمويل مستقلة بالنسبة لمجموعة إيكاس.

173. نص البروتوكول الخاص بمجلس السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا (كوباكس) على آليتين مهمتين: قوة حفظ السلام متعددة الأطراف في وسط أفريقيا (فوماك) ونظام التحذير المبكر في وسط أفريقيا (ماراك).

174. تضم الأجهزة الفنية التابعة لمجلس كوباكس الجهات الآتية:

- نظام التحذير المبكر في وسط أفريقيا (ماراك) والذي يتولى جمع وتحليل البيانات والمعلومات من أجل أن يتم رصد ومنع الأزمات بشكل مبكر؛
- لجنة الدفاع والأمن والتي يجتمع من خلالها رؤساء أركان قوات الجيش وكذا قادة قوات الشرطة وأجهزة الأمن بالدول الأعضاء. ويتمثل دور هذه اللجنة في التخطيط والتنظيم وتقديم النصح والمشورة للأجهزة المعنية بصنع القرار في بلدان المجموعة وذلك بقصد اتخاذ قرار القيام بعمليات عسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.
- قوة حفظ السلام متعددة الأطراف في وسط أفريقيا (فوماك) وهي قوة غير دائمة تضم فرقاً عسكرية من الدول الأعضاء وهدفها القيام بمهام لتحقيق السلام والأمن فضلاً عن القيام بعمليات للإغاثة الإنسانية.

175. افتقرت هاتان الآليتان الجديدتان إلى الفعالية والكفاءة إلى حد بعيد حيث استمرت الصراعات دون أي تدخل أو سيطرة بين الدول الأعضاء في مجموعة إيكاس، في الوقت الذي لم تحصل فيه المجموعة إلا على قدر محدود فقط من الموارد المالية التي يحتاج إليها لأداء المهام المُوكلة إليه.

176. رغم التحديات التي يواجهها إيكاس، إلا أن هذا المجموعة ما يزال مستمراً في القيام بمشاريع جديدة، ومن بينها مشروع مشترك بين إيكاس والإتحاد الأوروبي ويهدف إلى دعم إدارة التكامل الإنساني والسلام والاستقرار والأمن بالمجموعة كي تتمكن من القيام بدورها في رصد ومنع وإدارة الصراعات داخل إقليم وسط أفريقيا.

177. يتصور المشروع أيضاً أن يتم تزويد نظام ماراك بأجهزة ومعدات للإنذار المبكر بحيث تُمكن هذا النظام من متابعة وتحليل الأزمات التي قد تنشب في المنطقة مع الرد عليها في توقيت مناسب. وثمة هدف آخر يتمثل في

تمكين مجموعة إيكاس من القيام بدور للوساطة في إطار النزاعات التي قد تنشب بين أعضائه.

178. يهدف المشروع كذلك إلى تعزيز إمكانات إيكاس بحيث يعمل عن كثب مع الدول الأعضاء به من أجل مجابهة العوامل التي تزيد من احتمالات تفجر الصراعات مثل انتشار الأسلحة الصغيرة بصورة غير قانونية، والجرائم التي تُرتكب فيما وراء الحدود علاوة على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بالمنطقة. وثمة عنصر آخر يتسم بالأهمية ويتعلق بالدعم المُقدم من الإتحاد الأوروبي ألا وهو إقامة وتنسيق شبكة للمجتمع المدني داخل نطاق منطقة وسط أفريقيا كي تتولى تقديم دعم ومساعدات ذات طابع تخصصي لمجموعة إيكاس.

179. بدأ تنفيذ هذا المشروع في فبراير 2007 حيث حُدد له إطار زمني يستمر لمدة ثلاثة أعوام ونصف كما تصل إجمالي قيمة اعتمادات الميزانية المخصصة له إلى 4 مليون يورو يتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الأوروبي.

180. يوجد لمجموعة إيكاس أيضاً مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات ومجلس للوزراء علاوة على أمانة عامة ولجنة استشارية.

181. وتتضمن المؤسسات التخصصية التابعة لهذا المجموعة مجموعة الكهرباء في وسط أفريقيا التي تأسست في عام 2003 بهدف تنظيم وإدارة سوق للطاقة الكهربية في المنطقة وتلبية كافة احتياجات بلدان وسط أفريقيا من الطاقة عن طريق إقامة شبكة كهرباء متصلة ببعضها البعض على مستوى دول المنطقة. وقد جرى القيام بالعديد من الأنشطة في هذا الصدد حتى الآن ومن بينها: نصب وتركيب الوصلات الخاصة بمجموعة الكهرباء في وسط أفريقيا وصياغة نصوص إضافية للإدارة القانونية لهذا المشروع؛ إعداد

تقرير نهائي عن الدراسة المبدئية التي تم القيام بها حول الخطة الرئيسية المتعلقة بإقامة سوق الطاقة الكهربية في منطقة وسط أفريقيا بحلول عام 2050؛ تحديد مشروعات التكامل التي تحظى بالأولوية وكذا المشروعات الرائدة التي يمكن القيام بها فيما وراء الحدود بين بلدان المنطقة في قطاع الكهرباء؛ إعداد البيانات المطلوبة والمعايير الأساسية المتعلقة بالدراسات التي يتم إجراؤها حول تلك المشروعات، ووضع وثائق تتناول الأمور المتعلقة بالاتصالات وخطة العمل الخمسية (2006–2010) فضلاً عن الأنشطة التي تقوم بها مجموعة الكهرباء في وسط أفريقيا في مجال بناء القدرات.

182. وهناك العديد من البرامج الأخرى وتتضمن تحرير التجارة، وحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، والبنية التحتية في قطاعات النقل والاتصالات. وقد قام مجموعة إيكاس بوضع خطة رائدة تتسم بالمرونة وسعة النطاق والديناميكية علاوة على خطة ثانية لها الأولوية وتم دمجها داخل إطار الخطة قصيرة الأجل الخاصة ببرنامج نيباد في قطاع النقل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك برامج أخرى تتعلق بمجالات التنمية الزراعية، تنمية الطاقة، مجالات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وقطاع الرعاية الصحية. وقد بدأ تفعيل منطقة التجارة الحرة التابعة لمجموعة إيكاس اعتباراً من يوليو عام 2004 لمدة أربعة أعوام وذلك بهدف أن يُتوج ذلك في نهاية الأمر وبحلول عام 2008 بتأسيس إتحاد جمركي ذي نظام مشترك للتعريفات الخارجية. كما يعد تحقيق السلام والأمن والاستقرار من المجالات الرئيسة التي تحظى بالاهتمام داخل مجموعة إيكاس.

183. يهدف إيكاس أيضاً إلى تحقيق الاستقلالية الجماعية، ورفع مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء به علاوة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من

خلال إقامة تعاون مشترك ومُنسق بين بلدانه. ويتمثل الهدف النهائي لهذا المجموعة في إقامة سوق مشتركة لإقليم وسط أفريقيا.

184. جرى خلال مؤتمر مالابو الذي عقده رؤساء الدول والحكومات في عام 1999 تحديد أربعة مجالات رئيسة لها الأولوية ألا وهي:

- تطوير القدرات من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار وجميعها تعد أموراً أساسية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دفع جهود التكامل في المجالات العضوية والاقتصادية والنقدية؛
- الترويج لثقافة ضرورة تحقيق التكامل بين البشر؛
- استحداث آلية تمويل مستقلة لمجموعة إيكاس.

185. إنجازات مجموعة إيكاس

186. تمكنت مجموعة إيكاس من تحقيق الإنجازات الآتية:

187. تعزيز السلام والأمن في المنطقة

188. في الثامن والعشرين من مايو عام 1992، قرر السكرتير العام أن يتم تشكيل اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة بشأن النواحي الأمنية في منطقة وسط أفريقيا كما أنه كلف مركز شؤون نزع السلاح التابع لإدارة الشؤون السياسية بتولي دور السكرتارية لهذه اللجنة الجديدة.

189. تمثل الهدف الرئيسي لهذه اللجنة في دعم وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة وسط أفر يقيا عن طريق انتهاج سياسة احترازية وقائية، وصنع السلام وتعزيزه، والقيام بمهام لحفظ السلام تتضمن تدريب قوات عسكرية ومسؤولين أمنيين من الدول الأعضاء في مجالات الحكم الرشيد وعمليات السلام.

190. تضم اللجنة في عضويتها كلاً من أنجولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، رواندا، وساوتومي وبرينسبي وجميعها أيضاً أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس).

191. شهدت جميع هذه الدول تقريباً – باستثناء الكاميرون، والجابون، وساوتومي وبرينسبي، وإلى حد ما غينيا الاستوائية – شهدت صراعات مسلحة داخلية كما أنها كانت في بعض الأحيان مسرحاً لصراعات مسلحة خارجية.

192. عمدت اللجنة الاستشارية الدائمة منذ تأسيسها إلى اتخاذ إجراءات موسعة وداعمة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبنائه.

193. اعتماد ميثاق عدم الاعتداء في سبتمبر 1993

193. تتضمن إنجازاتها ما يلي:

194. اعتماد في سبتمبر 1993 ميثاق عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء؛ اعتماد معاهدة المساعدات المتبادلة واستحداث آلية للإنذار المبكر تتضمن آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا (ماراك) والقوة متعددة الأطراف لوسط أفريقيا (فوماك).

194. في عام 1999، تم تعزيز هاتين الآليتين وذلك تحت إشراف مجلس السلم والأمن.

195. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الاستشارية الدائمة على مدار سنوات عدة بتنظيم العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية وورش العمل فضلاً عن عقد الكثير من اللقاءات التشاورية. كما أصدرت اللجنة عدداً من التوصيات والقرارات التي استهدفت إرساء دعائم السلام والأمن على المستوى الإقليمي وذلك من خلال جهود التعاون الوثيق المشتركة بين الدول الأعضاء في مجموعة إيكاس.

196. تعقد اللجنة اجتماعين سنوياً على المستوى الوزاري بهدف استعراض التطورات الأمنية والسياسية الحادثة في المنطقة فضلاً عن أنها تنظم في كل عام مؤتمرات وحلقات نقاشية وورش عمل تدريبية تهدف إلى المساعدة في تحقيق أهدافها. وعلى حين يتم تمويل الاجتماعين السنويين من المخصصات العادية لميزانية الأمم المتحدة، يتم بشكل أساسي تمويل سائر الأنشطة الأخرى من المساهمات التي تقدم طواعية من قبل الدول الأعضاء والمانحين الدوليين والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وكذا بعض الأفراد العاديين.

197. المشاركة الفعالة للقطاع الخاص

198. تشارك دوائر القطاع الخاص بصورة فعالة في أنشطة مجموعة إيكاس ولاسيما فيما يتعلق بالقرارات التي يتم اتخاذها بشأن الأمور المتعلقة بتحقيق التكامل على المستويين الإقليمي والقاري.

199. حرصت مجموعة إيكاس على إبداء اهتمام كبير بالسياسات القطاعية وبرامج التنمية.

200. تفعيل القوة متعددة الأطراف في وسط أفريقيا (فوماك)

201. تم أيضاً إحراز تقدم على صعيد تطوير هيكل أساسي للسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا، وخاصة فيما يختص بالجوانب العملياتية المتعلقة بتشكيل ونشر القوة متعددة الأطراف في وسط أفريقيا (فوماك) ونظام الإنذار المبكر في وسط أفريقيا (ماراك) إضافة إلى تأسيس إدارة مختصة بالإجراءات السياسية والدبلوماسية.

202. وضعية مجموعة إيكاس

203. فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص، كان هناك تقدم طفيف. بيد من المشاهد أنه فيما بين بعض بلدان إقليم الإيكاس الحركة تبدو متدفقة نسبياً. ولم يرصد تقدم جوهري على أرض الواقع.

204. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

205. اعتمدت الدول أعضاء مجموعة الإيكاس خطة للإلغاء التدريجي لرسوم التجارة داخل المجموعة معروف باسم الرسوم التفضيلية للإيكاس. ويتمثل الجدول الزمني للخفض المخطط للرسوم كالآتي: بالنسبة للمنتجات المحلية واليدوية التقليدية (من عير المنتجات المعدنية) يكون الخفض بنسبة 100% اعتباراً من أول يوليو 2004؛ أما المنتجات المعدنية والمصنعة تبدجأ نسبة الخفض بـــ 50% من أول يوليو 2004 ثم 70% في يناير 2005 و90% في يناير 2006 و100% في يناير 2007. وإنشاء منطقة تجارة حرة تحدد تاريخه في 31 ديسمبر 2007 وفقاً للجدول الزمني لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. إلا أنه في يوليو 2007 لم تكن عملية خفض الرسوم المؤدية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة قد بدأت بعد.

206. قامت الإيكاس بعملية مواءمة للسياسات التجارية (قواعد المنشأ، خفض الرسوم) مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك). وقد وافقت سيماك وإيكاس على عدد من المسائل مثل رسم القيم المضافة وقواعد المنشأ وطرق ووسائل تحديد أصل المنتج.

207. أبرمت اتفاقية بشأن التعاون والمساعدة القانونية واعتمادها من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كان الإجراء الأخير المطلوب لتنفيذ حرية حركة الأشخاص ابتداء من يناير 2007.

208. اتخذت مبادرات بشأن مواءمة السياسات القطاعية، لا سيما في مجالات الزراعة والنقل والاتصالات السلكية والاتصالات والبنية التحتية للطاقة.

209. إطلاق Consensus Blue Print للنقل في وسط أفريقيا الذي يهدف في الأمد القصير إلى جعل من الممكن بحلول عام 2010 السفر بواسطة الطرق Tarmacked من عاصمة إلى أخرى، وفي الأمد المتوسط إلى أن يكون هناك إطار توافقي للمفاوضات بهدف تعبئة الاستثمارات في مجال البنية التحتية للنقل. أما في الأمد الطويل فإنه يهدف إلى ضمان أن يكون لدى الإقليم نظام للنقل(شاملاً ذلك جميع طرق ووسائل النقل) تشجع بنيته التحتية وخدمات حرية حركة الأشخاص والسلع.

210. التحديات

211. إن مجموعة الإيكاس، شأنها في ذلك شأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، تواجه بعض التحديات التي تتمثل، من بين أمور أخري، في الحاجة إلى الإسراع في تحقيق التوافق في التعريفات الخارجية المشتركة وذلك بهدف الانتهاء من إقامة الاتحاد الجمركي خلال عام 2008. وينبغي كذلك إلغاء الحواجز غير الجمركية، توفيق الأوراق والوثائق الجمركية، ضمان حرية حركة الأشخاص وخاصة أولئك المعنيين بمجالات التجارة والاقتصاد، تطوير جهود دعم البنية التحتية بما في ذلك تنفيذ الخطة الرائدة في قطاع النقل وإقامة مجموعة موحدة للكهرباء على مستوى الإقليم واعتماد برنامج للأمن الغذائي.

212. من الأهمية بمكان أيضاً أن يتم تشكيل لجنة جديدة تضم في عضويتها كلاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، وضع إطار لمواءمة برامج وأنشطة المجموعة الاقتصادية

والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) بهدف أن يتم دمج هذان الكيانين سوياً في نهاية الأمر.

213. لا توجد حرية حركة بين بعض البلدان. وهناك دول تطلب تأشيرة لدخول أراضيها...وتتخذ هذه البلدان الأسباب الأمنية كذريعة أساسية لتأجيل تنفيذ القرار الذي اتخذ على المستوى الإقليمي. والواقع أن غياب الرغبة في حل مشكلة حرية حركة الأشخاص هو السبب الرئيسي وراء إرجاء تنفيذ البروتوكول. وفي الأمد القصير لا توجد أعمال مبرمجة لجعل حركة الأشخاص في الإقليمي أكثر سيولة وحرية. وهناك بالفعل مواثيق موجودة بخصوص حرية حركة الحركة. وكل ما يحتاج إليه الإقليم الآن هو تنفيذ ما سبق أن تم الاتفاق عليه.

214. إن تنفيذ مختلف البروتوكولات إلى تسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال يعوقه بالدرجة الأولي نقص أو غياب البنية التحتية التي تصل بين البلدان في إقليم الإيكاس.

215. وضعية مجموعة إيكاس

216. من أجل دفع عملية التكامل إلى الأمام نفذت مجموعة إيكاس الأنشطة الرئيسية التالية:

217. انتهت مجموعة إيكاس من المرحلة الأولى من مراحل تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة بالفعل كما شرعت في إنشاء مجموعات اقتصادية جديدة. ومن جهة أخرى صادقت المجموعة على مشروع لتحرير التجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة التي أطلقت عام 2004.

218. الخطة قصيرة الأجل

219. تعتزم مجموعة إيكاس الانتهاء من إقامة اتحاد جمركي في العام الحالي 2008.

خامساً. مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)

220. تضم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) في عضويتها كلاً من أنجولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، وزيمبابوي.

221. أهداف مجموعة سادك

222. تتمثل أهداف سادك في الآتي:

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؛ تخفيف حدة الفقر؛ رفع مستوى جودة الأوضاع المعيشية بالنسبة لمواطني بلدان منطقة الجنوب الأفريقي ودعم الطبقات الاجتماعية المُهمشة عن طريق تحقيق التكامل على المستوى الإقليمي؛
- إيجاد قيم سياسية مشتركة واستحداث نظم ومؤسسات موحدة، مع تعزيز ودعم السلم والأمن؛
- تعزيز التنمية الذاتية المستدامة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات وكذا اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض؛
- تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج المعمول بها على المستويات القومية والإقليمية؛
- العمل على توفير أيدي عاملة منتجة واستغلال موارد المنطقة؛
- تحقيق استفادة مستدامة من الموارد الطبيعية وحماية البيئة بصورة فعالة؛
- دعم وتعزيز العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية القائمة منذ أمد بعيد بين شعوب المنطقة.

222. إنجازات مجموعة سادك

221. فيما يلي استعراض لأبرز الإنجازات التي حققها مجموعة سادك

222. البروتوكولات

223. لقد بدأ بالفعل سريان أكثر من ثلثي البروتوكولات التي أبرمها مجموعة سادك كما أن معظم البنود الجوهرية المنصوص عليها في إطار سياسة التكامل الإقليمي بدأت تُنفذ بالفعل ولكن بدرجات متفاوتة. وتهدف هذه البروتوكولات إلى وضع نظم قانونية محددة في كافة المجالات ذات الاهتمام، بحيث يتم على سبيل المثال وضع نظام قانوني لقطاعات السياحة، الرعاية الصحية، التعليم، التعدين، الخ ...

224. التجارة، الصناعة، المالية والتنمية

225. لقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تكامل التجارة الإقليمية من الممكن وصفه على النحو التالي:

226. اتفاقية خاصة للسكر:

227. تم الاتفاق على نصيب نمو السوق الذي سوف يشهد زيادة ثابتة في الصادرات الطنية للسكر إلى سوق الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي حتى عام **2012**، عندما يكون التحرير الكلي لسوق مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي متوقعًا حدوثه على ضوء ما يحدث من مستجدات في السوق العالمي ــ ولرصد تنفيذ الاتفاقية، تم إنشاء لجنة فنية للسكر تضم الحكومات الوطنية وصناعات السكر في جميع الدول الأعضاء.

228. التعدين:

229. يعتبر التعدين الدعامة الأساسية لاقتصاد مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إذ يسهم بنسبة **60%** من عائدات النقد الأجنبي، و **10%** من الناتج المحلي الإجمالي و **5%** من العمالة. وأسهم بروتوكول التعدين في مشاركة هيئات القطاع الخاص في صياغة السياسات الإقليمية. ويوجد كثير من الدول الأعضاء اتفاقيات ثنائية ناتجة عن التعاون بموجب بروتوكول التعدين لتعزيز الاستثمار.

230. البنية الأساسية والخدمات:

231. حققت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في قطاع النقل والمواصلات والأرصاد الجوية، إنجازات في بناء وإعادة تأهيل حلقة النقل بين الدول الأعضاء. على سبيل المثال، بدأت مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية الأساسية للطرق في جني الثمار كما يتضح في تشييد طريق موبوتو كوريدور **N4** بين مابوتو في موزمبيق دويتبانك في جنوب أفريقيا. وتضم شبكة السكك الحديدية في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي **14** خطًا حديدياً، **12** منها تمتلكها الحكومة واثنان حق امتياز.

232. ونظرًا لتحسن شبكة النقل، أصبح تنقل الأفراد والبضائع والخدمات أكثر سهولة.

233. الطاقة

234. أنشئت مجموعة الطاقة لمنطقة الجنوب الأفريقي في عام **1995** لتوسيع تجارة الكهرباء ــ والحد من تكاليف الطاقة وتوفير استقرار أكبر في إمدادات الطاقة اللازمة للمرافق الوطنية في المنطقة ويجرى الآن تنمية العديد من المشروعات الإقليمية لنقل الطاقة وتوليدها من أجل تجنب حدوث حالات نقص، وأبرز مشروع جديد في هذا المجال هو مشروع الممر

الغربي، الذي يشمل حاليًا مرافق أنجولا، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا وجنوب أفريقيا.

235. من خلال مذكرة تفاهم حكومية دولية، أنشأت الدول أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي مجموعة الطاقة للجنوب الأفريقي في عام **1995**، كهيئة إقليمية بهدف تنظيم استخدام موارد الطاقة المتاحة في المنطقة. ودعم بعضها البعض أثناء حالات الطوارئ.

236. تضم مجموعة الطاقة للجنوب الأفريقي **12** اثني عشر دولة عضو بمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ويتم تمويلها من اشتراك تدفعه كل دولة من هذه الدول الأعضاء. وتعمل مجموعة الطاقة للجنوب الأفريقي على تسهيل الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة الحرارية والمائية الإقليمية والحد من رأس المال ونفقات التشغيل من خلال التنسيق فيما بينها.

237. الميـــــــاه

238. تمخض تنفيذ بروتوكول المياه عن إطلاق تاريخي للجنة مجرى مياه نهر زامبيزي في شهر يوليو **2004**، مشيرًا إلى خطوة هامة إلى الأمام نحو التكامل الإقليمي.

239. الهدف الرئيسي للبروتوكول ــ الذي ينشئ ويحكم عمليات مؤسسات قبل لجنة مجرى مياه نهر زامبيزي **ZAMCONI** هو تعزيز التعاون الوثيق من أجل إدارة مستدامة ومنسقة، حماية واستخدام المجاري المائية فضلاً عن تقديم أجندة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي للتكامل الإقليمي وتخفيف حدة الفقر.

240. السيـــاحة

241. اتخذت الدول أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي تدبيرًا لتنمية صناعة السياحة من خلال التخطيط المكاني الاستراتيجي والربط الطبيعي للمناطق السياحية والمنتجات والتسهيلات المتنوعة.

242. تعتبر منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي مؤسسة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي المسئولة عن النهوض بالسياحة وتنميتها في المنطقة كما أنها مسئولة عن تنمية السياحة وتنسيق السياسة الخاصة بذلك في المنطقة.

243. الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية

244. تشمل إنجازات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في مجال الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية ما يلي:

- توفير القيادة والتنسيق من أجل العمل الجماعي والتعاون في مواجهة تحديات المنطقة في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية.
- مواءمة السياسات والنظم واللوائح الخاصة بالدول الأعضاء لاسيما من خلال وضع وتنفيذ البروتوكولات مجالات صيد الأسماك، والمياه البرية ــ والغابات والسياسات المعنية بالآفات المهاجرة والمبادئ التوجيهية بشأن الكائنات المعدلة وراثيًا، والتكنولوجيا الحيوية والسلامة الحيوية.
- الإسهام في تعزيز الخبرات والتعاون في مجال تكييف الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيات الملائمة في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية.
- إنشاء أطر وبرامج وسياسات حكيمة للحفاظ على الموارد الحيوانية والبنائية الوراثية من خلال الموارد الوراثية الحيوانية الزراعية

ومركز الموارد البنائية الوراثية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي مع شبكته التي تضم مراكز وطنية للموارد البنائية الوراثية.

- إنشاء نظام متابعة منال لرصد تنفيذ البرامج الإقليمية بشأن الزراعة والموارد الطبيعة.
- تسهيل المكافحة الإقليمية المرحلية للأمراض الحيوانية ومنع انتقالها عبد الحدود وإنشاء مكتب إقليمي للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية.
- الإسهام نحو تنمية ووضع سياسات للإدارة الإقليمية للموارد المائية المشتركة فضلاً عن إدارية المحيطات ومستجمعات المياه فضلاً عن مكافحة الصيد غير القانوني.

245. الإنجازات في مجال الموارد المائية العابرة للحدود:

246. من حيث الاعتراف بأهمية المياه كمورد إنمائي هام مطلق، تم إحراز تقدم كبير نحو إنشاء آليات إقليمية.

247. تم إحراز تقدم إيجابي في وضع وتنفيذ برنامج شامل فضلاً عن الاعتراف بالحقيقة التي تفيد أن الموارد تحتاج إلى إدارة مشتركة، إلى جانب إرادة سياسية معززة في الإدارة المشتركة للمياه العابرة للحدود.

248. فيما يتعلق بإسهام المياه في التكامل الإقليمي والتجارب الريادية إلى إنشاء منتدى للاتصال مع وتنسيق دعم المانحين في قطاع المياه، أدى هذا الإنجاز أيضًا تعزيز الشراكات وزيادة تدفق الموارد تجاه البرامج والمشروعات.

249. الاستقرار:

250. إن تحقيق الاستقلال السياسي للدول أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، الذي بدأ في أوائل الستينيات، قد استكمل أخيرًا بتحقيق استقلال ناميبيا في عام **1990** ونهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في عام **1994**.

251. تعتبر السلام في أنجولا خطوة إيجابية أخرى نحو الاستقرار السياسي في المنطقة. وتعتبر المستجدات الإيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سجته أخبار، فضلاً عن أنها تسهم في زيادة احتمالات التعاون الأكثر فعالية والتكامل في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

252. خلال التسعينيات، اتبعت الدول أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية، ووفقًا لذلك، شهدت المنطقة إجراء انتخابات دورية. وقد تدعم هذا الاتجاه، وتعزى هذه التطورات إلى

التحسينات التي طرأت على الحكم السياسي والاقتصادي، والديمقراطية، وجو السلم والأمن الذي ساد منذ بداية التسعينيات. مثل هذه البيئة تعتبر هامة للحد من الفقر من خلال التعاون والتكامل.

253. حرية حركة الأشخاص

254. فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص، تتمثل الإنجازات التي حققتها مجموعة سادك في الآتي:

- لا يرتهن دخول أحد رعايا قطر عضو في المجموعة إلى أراضي قطر آخر عضو بالحصول على تأشيرة وذلك لفترة لا تزيد على تسعين يوماً سنوياً؛
- الحصول على تصريح بالإقامة في أرضي قطر عضو يجب أن يمنح من خلال إذن من سلطات القطر المعني وفقاً لتشريعات هذه الدولة العضو؛
- الحق في الإقامة يتمثل في تصريح يمنح لأحد رعايا دولة عضو أخرى من دولة عضو بالاتساق مع تشريعها الوطني بممارسة نشاط اقتصادي أو مهني سواء كان الشخص يتقاضى أجراً أو من المستثمرين.

255. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

256. تم أيضاً إحراز بعض التقدم في التعجيل بحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال، وذلك كما يلي:

- تم اتخاذ مبادرات تهدف إلى مواءمة الإجراءات الجمركية والأدوات (بما في ذلك التبادل الإليكتروني للبيانات الجمركية)؛
- تم إصدار وثيقة إدارية واحدة للجمارك لتسهيل مواءمة الإقرار الجمركي داخل إقليم سادك؛
- صدر قانون بشأن النموذج الجمركي لتسهيل مواءمة التشريعات الوطنية؛

- اعتمدت قائمة موحدة للرسوم؛
- طرح اقتراح بشأن إطار لإقليمي للمرور (الترانزيت)؛
- شرع في عام **2007** في مراجعة قواعد المنشأ؛
- أعد برنامج معلوماتي لتسهيل التجارة: من ذلك على سبيل المثال تعزيز **counter** واحد عند النقاط الحدودية وتنفيذ سلسلة قواعد ضمانات الحجز الجمركي للترانزيت الخاصة بسادك؛
- تحديث معالجة العقبات غير التعريفية التي تمت عام **2007** من خلال خطة تهدف إلى التبليغ بالحواجز غير التعريفية توطئة لرصدها وإلغائها؛
- مواءمة تحرير التجارة من خلال قوة عمل مكون من سادك والكوميسا ولجنة الممم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛
- إعداد مشروع بروتوكول حول التجارة والخدمات؛ بروتوكول حول حرية حركة الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات؛
- أطر إقليمية للمواصفات، مواءمة نظم التعليم في الإقليم بهدف تسهيل حرية حركة الأشخاص ورجل السلطة.

257. التحديات:

258. نظرًا لأن خطط مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ترمي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة خلال هذا العام، واتحاد جمركي في عام **2010** فإن هذا يشكل تحديات يتعين على مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي التصدي لها من خلال إحدى الاستراتيجيات بغية لتحقيق هذه الخطط في حينها وفي الوقت المحدد لها. ويمكن إنشاء الاتحاد الجمركي بحيث يكون حاجزًا للعمل عندما تكون هناك منطقة تجارة حرة كاملة.

259. في داخل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، يوجد أيضًا اتحاد جمركي للمجموعة، وهو في مرحلة متقدمة من التكامل. وهناك حاجة إلى أن تصبح جميع الدول أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي على مستوى الاتحاد الجمركي، وهناك أيضًا بعض الدول أعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي أعضاء في الكوميسا أجا، والتي تقرر أن يكون لديها اتحادها الجمركي في عام **2008**. والدول الأعضاء لا يمكن أن تكون طرفًا في اتحادين جمركيين في وقت واحد. وهذا يتنافي مع انتماء الدول الأعضاء لنفس المجموعات الاقتصادية الإقليمية (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والكوميسا)، ومن ثم يتعين على الدول الأعضاء أن تنضم فقط لاتحاد جمركي واحد الذي يمكن أن يمتلك تحديًا أمام كل من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والكوميسا للاقتناع. ومن ثم هناك حاجة، إلى مشاركة كل من المجموعتين الاقتصاديتين الإقليميتين في صياغتهما، ومشاهدة كيف يندمجان مع بعضهما مع مضي عملية التكامل قدمًا إلى الأمام.

260. من أجل نهج إقليمي وقاري منسق ومتسع تجاه تمويل البنية الأساسية، هناك حاجة إلى إتباع مواءمة مؤسسية وبتنسيق للسياسات، للتأكد من أن الفوائد والفرص المتحققة من إمكانية الوصول التفصيلي تستغل الاستغلال الأمثل ويمكن تحقيق ذلك، من خلال إطار شامل لمبادرة النيباد. ويعتبر تحسين بنية النقل الأساسية في القارة أمرًا مهما لتشجيع التجارة.

261. هناك حاجة أيضًا إلى تنمية أوسع للبنية الأساسية وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعي الطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية ويعتبر الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الموجهة إلى تنمية وصيانة البنية الأساسية أمرًا أساسيًا في غياب أو انعدام الاستثمارات المحلية والخاصة الأجنبية، وربما يعمل أيضًا على تشجيع الاستثمار الخاص.

262. ما زال بروتوكول **1997** حول تسهيل حرية تنقل الأشخاص ينتظر التطبيق. بيد أن الدول الأعضاء تخطط لتهيئة بيئة مواتية حتى يتأتى لجميع العاملين في الإقليم الحصول على الحق في الحماية الاجتماعية الكافية وتلقي مزايا الضمان الاجتماعي بغض النظر عن مركزهم أو نمط التوظيف لعدم استكمال والمصادقة على بروتوكول التمويل والاستثمار وعدم وجود سياسة للمواءمة بين الدول الأعضاء. ويشار في هذا الصدد إلى عدم المصادقة على قانون المالية والاستثمار فضلاً عن غياب المواءمة بين سياسات الدول الأعضاء.

263. يواجه تنفيذ ومتابعة تحرير التجارة مشكلة نقص البيانات والقدرات لدى الدول الأعضاء على مستوى اللجنة الوطنية لسادك.

264. وضع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

265. بهدف تحريك عملية التكامل إلى الأمام تمثلت الأنشطة الرئيسية لسادك في الآتي:

266. بموجب اتفاقية أبوجا، وصلت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى المرحلة الثانية، التي تتطلب إلغاء تدريجيًا للحواجز الجمركية وغير الجمركية.

267. مرت المجموعة أيضًا خلال المرحلة الأولى في تعزيز منظمتها.

268. خطة قصيرة الأجل:

269. يوجد لدى مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي أهداف استراتيجية من بين أهداف أخرى **هي:**

- تحقيق منطقة تجارية حرة بحلول عام **2008** التي تتضمن التخلص من الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛

- إنشاء اتحاد جمركي لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بحلول **2010**، التي تشمل إنشاء تعريفة خارجية مشتركة ومواءمة السياسات خلف الحدود.
- تعزيز مناخ تجاري واستثماري شامل والالتقاء حول مؤشرات اقتصادية كبرى مختارة.
- تعزيز القدرة التنافسية الصناعية وتنويع اقتصادات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي من خلال تعزيز التجارة البينة بين الأقاليم، والاستثمار الإنتاجي والتعاون في مجال التكنولوجيا.
- إنشاء سوق مشتركة بحلول عام **2015** واتحاد نقدي بحلول عام **2018**.

سادساً. الاتحاد المغربي العربي:

270. يضم اتحاد المغرب العربي الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى، وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، ومملكة المغرب والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

271. أهداف اتحاد المغرب العربي:

272. إعلان وتوقيع اتفاقية لإنشاء اتحاد المغرب العربي (مراكش **1989/2/17**):

- تم تكوين الاتحاد في الأصل لتمكين أعضائه أساسًا من التفاوض مع الاتحاد الأوروبي. عندما أعلن سوقًا أوروبية واحدة وتشجيع التعاون التجاري والاقتصادي من خلال حرية تنقل الأفراد والبضائع عبر الحدود.
- كان الهدف الرئيسي من اتفاقية اتحاد المغرب العربي هو تعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الأعضاء (بغية ضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز وتنسيق السياسات)، فضلاً عن حرية تنقل البضائع

والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية. كما يعد الدفاع المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من الجوانب الرئيسية في المعاهدة. والمعاهدة تسلط الضوء على ضرورة متابعة الاستراتيجية الاقتصادية الموسعة، وهي على وجه التحديد تنمية الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي، وإنشاء مشروعات مشتركة وبرامج عامة للتعاون والاقتصادي. وأخيراً، تنص الاتفاقية على إمكانية انضمام دول عربية وأفريقية أخرى إلى الاتحاد في مرحلة لاحقة.

- يوضح إعلان الاتحاد أن إنشاء هذا التكتل هو خطوة نحو الوحدة النهائية لجميع الدول العربية، في إشارة إلى الزعيم الليبي "معمر القذافي"، الذي اقترح توسيع الاتحاد ليشمل تشاد، ومالي، والنيجر، والسودان.

273. نظم اتحاد المغرب العربي خمسة مؤتمرات قمة لرؤساء الدول، **26** دورة لمجلس وزراء الخارجية، اجتماعات لجان ومجالس الوزراء المسئولين عن التجارة: يناير، **2007**، النقل: مارس **2007**، المالية: مارس **2007**، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، يونيو **2007**، سلامة الأغذية، يونيو **2007**، الشباب والرياضة، يونيو **2007**.

274. الإنجازات

275. تشمل المنجزات الملموسة لاتحاد المغرب العربي في الوقت الحاضر الربط الكهربائي بين خمس دول أعضاء، إنشاء نظام مشترك لرصد المياه الجوفية للصحاري، نظام الطبقة الصخرية المائية المشترك بين ثلاث دول أعضاء (الجزائر، ليبيا، وتونس)، وإنشاء اتحاد للبنوك العربية في تونس.

276. أبرم اتحاد المغرب العربي أيضًا **38** معاهدة واتفاقية، دخل منها ستة حيز التطبيق، على الوجه التالي:

1 ــ الحجر الصحي الزراعي.

2 ــ تعزيز وحماية الاستثمارات.

3 ــ إنشاء هيئة المغرب العربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

4 ــ تبادل المنتجات الزراعية.

5 ــ مضاعفة الضرائب وتطبيق قواعد التبادل في مجال ضريبة الدخل.

6 ــ نقل الركاب، والبضائع والترانزيت.

277. من الإنجازات الأخرى:

- الربط الكهربائي بين خمسة بلدان أعضاء في الاتحاد.
- إنشاء بنك اتحاد مغربي (تونس).
- إنشاء اتحاد للسائقين المغاربة **(2006)**.
- إنشاء الاتحاد المغربي لأرباب العمل **(2007)**.
- إنشاء اتحاد مزارعي شمال أفريقيا (تونس).
- إطلاق موقع على الشبكة الإلكترونية بشأن حماية البيئة ومكافحة التصحر **(2006)**.
- إطلاق المدخل الجديد لاتحاد المغرب العربي (مايو **2007**).

278. حرية حركة الأشخاص

279. أحرز اتحاد المغرب العربي تقدماً على صعيد حرية حركة الأشخاص، بيد أن هذا التقدم لم تمتد فعاليته إلى جميع الدول الأعضاء.

280. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

281. عملت الدول الأعضاء المنتمية إلى اتحاد المغرب العربي بالنحو الذي مكنها من إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات. والواقع أن تلاقي هذه الاتفاقيات يسمح بنوع من الاستمرارية لإطار العلاقات المتعددة الأطراف للاتحاد. ووجود مشروعات إقليمية ترتكز على الربط بين شبكات الرق والسكك الحديدية يبعث على الأمل في تعزيز جوهري للتكامل الإقليمي.

282. التحديات:

283. لا تزال مواءمة المعايير منعدمة الوجود. وفي الوقت الحاضر تكثف الجهود للانتهاء من مشروع الاتفاق بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة، وهذا بالطبع يشكل تحديًا لاتحاد المغرب العربي، وقد حدد إعلان قمة تونس في أبريل **1994** أسس هذه المنطقة.

284. من جهة أخرى، فإن الدعوة لحرية حركة عوامل الإنتاج والبضائع في داخل حيز اقتصادي، لا يمكن أن تتم بدون مواءمة السياسات الاجتماعية والثقافية والبيئية داخل هذا الحيز.

285. يحتاج اتحاد المغرب العربي إلى بذل الجهود اللازمة في مجال مواءمة منطقته، ذلك أنه إذا كان هناك بلد مستعد للتوقيع على اتفاق خارج نفس المنطقة، ينبغي أن لا يكون من المستحيل بالنسبة للدول الأعضاء أن يكون لديها اتفاق مماثل بينها. على سبيل المثال، وقعت الولايات المتحدة والمغرب، في **15** يونيو **2004** اتفاقية التجارة الحرة وعلى الفور ألغت اتفاقية التجارة الحرة التعريفات الجمركية على **95%** من التجارة الثنائية، على أن يتم إلغاء باقي التعريفات خلال الأعوام التسعة المقبلة وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب الأولى في أفريقيا والأولى في

ظل مبادرة منطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط. ودخلت المغرب أيضًا عدة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون الاقتصادي، واتفاقية تنشأ بموجبها منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية خلال فترة الانتقال التي تمتد لـــ **12** سنة.

286. وبالمثل، ففي مايو **2001**، وافقت المغرب وتونس على إنشاء منطقة تجارة حرة وإلغاء الحواجز الجمركية بحول عام **2010**، ويمكن أن يمتد هذا إلى دول أعضاء أخرى في اتحاد المغرب العربي بغية التعجيل للعجلة التكامل ومن بين الدول الأعضاء الأخرى التي لا تنتمي لاتحاد المغرب العربي والتي وقعت نفس الاتفاقية مع المغرب وتونس، هي مصر والأردن.

287. نظر اتحاد المغرب العربي في أمر التعريفات العالية والمانعة بصفة عامة، والتي تكفل درجة عالية من الحماية لبعض المنتجات المحلية.

288. ما زالت المنتجات المتداولة في إقليم اتحاد المغرب العربي خاضعة للتراخيص وغيرها من إجراءات السيطرة شديدة الاهتمام بالتفاصيل بالنسبة لقواعد المنشأ لهذه المنتجات.

289. وضع اتحاد المغرب العربي:

290 ــ وصل اتحاد المغرب العربي المرحلة الأولى من اتفاقية أبوجا من خلال تعزيز تنظيمه.

سابعاً. الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)

300. أنشئت الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)، في شرق أفريقيا، في عام **1996**، لتحل محل الهيئة الحكومية للجفاف والتنمية التي أنشئت في عام **1986**.

301. سببت حالات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى التي حدثت في الفترة بين **1974** ــ و **1984** مجاعة واسعة الانتشار وتآكلاً بيئيًا ومصاعب اقتصادية في منطقة شرق أفريقيا. وعلى الرغم البلدان منفردة بذلت جهودًا كبيرة لمواجهة هذا الموقف وتلقت دعمًا سخيًا من المجتمع الدولي، إلا أن حجم ومدى المشكلة تطلبتا نهجًا إقليميا لإكمال الجهود الوطنية.

302. في عام **1983** و **1984**، اتخذت ستة بلدان في منطقة القرن الأفريقي ــ جيبوتي، أثيوبيا، كينيا، الصومال، والسودان، وأوغندا، إجراء من خلال الأمم المتحدة لإنشاء هيئة حكومية دولية للتنمية ومكافحة الجفاف في منطقتهم.

303. اجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في جيبوتي في يناير **1986** لتوقيع الاتفاق، الذي أطلق رسميًا الهيئة الحكومية الدولية بشأن الجفاف والتنمية ومقرها جيبوتي.

304. في أبريل عام **1995**، في أديس أبابا، أعد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إعلان لإعادة تنسيق الهيئة الحكومية الدولية بشأن الجفاف والتنمية، وتوسيع التعاون بين الدول الأعضاء. وفي **21** مارس **1996**، وقع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، في نيروبي "رسالة صك لتعديل ميثاق اتفاق الهيئة الحكومية الدولية بشأن الجفاف والتنمية المنشئ للهيئة الحكومية للتنمية وذلك باسم جديد وهو "الهيئة الحكومية للتنمية".

305. تم إطلاق الهيئة الحكومية الدولية للتنمية المعاد تنشيطها بمجالات موسعة للتعاون الإقليمي وهيكل تنظمي جديد، من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للهيئة الحكومية للتنمية في يوم **25** نوفمبر في جيبوتي.

306. أهداف الإيجاد

307. فيما يلي الأهداف الرئيسية للهيئة الحكومية الدولية للتنمية:

- تعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة ومواءمة السياسات والبرامج الاقتصادية للاقتصادات كبيرة الحجم بالتدريج في المجالات الاجتماعية، والتكنولوجية والعلمية.
- مواءمة السياسات فيما يتعلق بالتجارة، والجمارك، والنقل، والمواصلات، والزراعة والموارد الطبيعية، وتعزيز حرية تنقل البضائع، والخدمات والأفراد في المنطقة.
- خلق بيئة قادرة للتجارة المحلية والأجنبية والاستثمار عبر الحدود.
- تحقيق أمن غذائي إقليمي وتشجيع ومساعدة جهود الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان الأخرى وعواقبها الطبيعية.
- بدء وتعزيز البرامج والمشروعات لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتشجيع ومساعدة جهود الدول الأعضاء في المكافحة الجماعية للجفاف والكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان الأخرى وعواقبها.
- تنمية وتحسين بنية تحتية منسقة وتكميلية، في مجالات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والطاقة في المنطقة.
- إقرار السلام والاستقرار في المنطقة، وإيجاد آليات داخل المنطقة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات فيما بين الدول من خلال الحوار.
- تعبئة الموارد لتنفيذ البرامج الطارئة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في إطار التعاون الإقليمي.
- تعزيز وتحقيق أهداف السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) والجماعة الاقتصادية الأفريقية.

- تسهيل وتعزيز وتقوية التعاون في مجال تنمية وتطبيق البحوث في العلم والتكنولوجيا.

308. إنجازات الإيجاد

309. حققت الإيجاد من خلال إنشاء آليات فعالة وعلى درجة عالية من الكفاءة، شبكات وعمليات مؤسسات متخصصة وشراكات من أجل تنفيذ أنشطتها الإقليمية.

310. أنشأت الإيجاد أيضًا مؤسسات متخصصة بما في ذلك الإنذار المبكر للصراعات والتصدي لها. ومنتدى أعمال الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والكتيبة الجاهزة لشرق أفريقيا، ومركز الهيئة الحكومية الدولية للتنمية للتنبؤ بالأحوال الجوية، لرصد التنبؤ.

311. آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات:

312. آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات عبارة عن مبادرة للإيجاد، تم تصميمها لخدمة المنطقة كآلية تتنبأ بصورة منتظمة بالنزاعات العنيفة والتصدي لها بصورة فعالة وعاجلة.

313. إن قرار الإيجاد بإنشاء آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات في قمتها الثامنة عام **2000** أعقب إعادة تنشيطها في عام **1996** وتوسيع اختصاصها لتشمل السلم والأمن إلى جانب القضايا الإنمائية الواسعة. وكان القرار مبنيًا كذلك على إدراك الإيجاد بأن التدخل السريع لمنع تصاعد أو تخفيف أسوأ آثار النزاعات العنيفة يكون أكثر فعالية كما سيكون أرخص بكثير من حيث الموارد البشرية والمادية من التعامل مع الأزمات بعد استفحالها.

314. تم التوقيع على بروتوكول إنشاء آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات من جانب مجلس وزراء الإيجاد في يناير **2002**، ودخل حيز التطبيق في

أغسطس **2003**، وافتتح مكتب آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات رسميًا في أديس أبابا في شهر يونيو **2003**.

315. وتعتبر رؤية آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات مجسدة في رسالتها التي تنطوي على تمكين أصحاب المصلحة من منع النزاعات العنيفة ووفقاً لذلك، فإن رسالتها تكمن في بناء نفسها كآلية إقليمية فرعية فعالة ومستدامة تضطلع بمهمة الإنذار المبكر عن النزاعات والتصدي المبكر أيضًا لها فضلاً عن تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الذين لهم صلة بذلك بغية التصدي للنزاعات المحتملة والحقيقية العنيفة في المنطقة على نحو عاجل.

316. على الرغم من أن القرن الأفريقي يعتبر منطقة تجتاحها النزاعات فيما بين الدول بصور النزاعات المجتمعية الحدودية، إلا أن آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات قد اضطلعت بنهج إضافي يركز حصرياً على النزاعات الرعوية ــ ذات الطابع البلدي والعابر للحدود ــ قبل التمويل لأنواع أخرى من النزاعات فيما بعد.

317. ومنذ إنشائها، كانت آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات، من خلال شبكة أجهزة رصدها الميدانية، والمنسقين القطريين، ومعاهد الأبحاث الوطنية ووحدات الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات على المستوى الوطني، ترصد وتبلغ عن النزاعات الرعوية في منطقتين هامتين .. المجموعة الصومالية (التي تضم أجزاء من كينيا، وأثيوبيا والصومال) ومجموعة كاما روجا (التي تضم أجزاءً من أثيوبيا، وكينيا، والسودان وأوغندا).

318. أقامت آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات نفسها كآلية إقليمية فرعية بأعظم نظام متطور للإنذار المبكر الإقليمي الذي يعتمد على البيانات في أفريقيا، وقد طورت أداة فنية لرصد وتحليل البيانات بصورة فعالة.

319. كشفت النقاب عن حجم الضعف غير المعروفة في المناطق الرعوية الهامة.

320. اضطلعت ببناء القدرات في مجال منع وإدارة النزاعات والتصدي لها في المنطقة من خلال تدريب المهارات لأصحاب المصلحة على مستويات مختلفة.

321. تمكن من بناء الثقة والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

322. بيد أن آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات تدرك أن هناك فجوات في أعوام التشغيل الأول بما في ذلك نقص عنصر التصدي الفعال للآلية والحاجة إلى توسيع قاعدة معلوماتها ومجالات التبليغ لتغطي جميع الدول الأعضاء.

323. في هذا الصدد، وضعت آلية الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات استراتيجية خمسية (**2007 ــ 2011**) لسد هذه الفجوات والقدرة على لعب دورها كآلية إقليمية فرعية فعالة ومستدامة للإنذار المبكر عند وقوع النزاعات والتصدي لها.

324. المسائل الجنسانية

325. تولى مسائلا الجنسين أهمية قصوى كمبادئ توجيهية في المجالات الخاصة بالأمن الغذائي، وحماية البيئة، والتعاون والتكامل الاقتصادي، والسلم والأمن بما في ذلك الشئون الإنسانية والمجالات المستعرضة الأخرى مثل رصد وتقيم فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في إقليم الإيجاد.

326. في إطار الاستراتيجية، وضعت أمانة الإيجاد الآن سياسة الجنسين ووثيقة الاستراتيجية اللتين تحددان ما ينبغي عمله في الأعوام الخمسة المقبلة.

وتدرك الإيجاد أهمية مشاركة المرأة على جميع مستويات إقرار السلام وبناء السلام وإعادة التأهيل كمطلب أساسي للتنمية المستدامة.

327. يعتبر إدماج الجنسين في بناء السلام بالنسبة لمنطقة الإيجاد مهمة أساسية لرؤيا الإيجاد. وعلاوة على ذلك، كفلت الإيجاد مشاركة المرأة في مؤتمر الصحة الوطنية في الصومال، وفي عملية السلام في السودان، والعلامة الرئيسية للإيجاد في هذه المنطقة، هى توقيع مختلف بروتوكولات السلام. وفي هاتين العمليتين، لعبت المرأة دورا هاما رئيسيا.

328. تنفيذ برنامج العمل الإقليمي الفرعي للإيجاد في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

329. تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واحدة من أهم المنجزات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية لعام **1992**.

330. تتمثل أهداف البرنامج في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف من خلال تداخلات فعالة على جميع الأصعدة، مدعوما بتعاون دولي وترتيبات شراكة في مجالات نقل التكنولوجيا، وجمع المعلومات ونشرها، والبحث العلمي والتنمية فضلا عن تعبئة الموارد المالية اللازمة.

331. تم وضع برامج عمل إقليمية وطنية تكميلية، وجاري تنفيذها لمكافحة موجة التصحر القاسية في أفريقيا وفي العالم وفقا لما جاء بالاتفاقية.

332. بمساندة الآلية العالمية، أنشأت الإيجاد مكتب دعم إقليمي فرعي وقدمت الآلية العالمية بعض الأموال لمساعدة المكتب في عمله الاستهلالي.

333. الهدف من مكتب الدعم الإقليمي الفرعي هو تمكين الإيجاد من دعم أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر في المنطقة الفرعية من خلال تسهيل تحديد وصياغة

المفاهيم لتنمية المشروعات والبرامج بموجب برنامج العمل الإقليمي الفرعي وبرامج العمل الوطنية.

334. في عام **2006** تم الاضطلاع بأنشطة لدعم اتجاه وأنشطة مكتب الدعم الإقليمي الفرعي وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومن بين هذه الأنشطة:

(1) دعم تنفيذ برنامج العمل الإقليمي الفرعي وبرامج العمل الوطنية؛

(2) التبادل المجتمعي ومشروعات التدريب؛

(3) تعزيز قاعدة شراكة مكتب الدعم الإقليمي الفرعي للإيجاد.

335. تكمن القوة الرئيسية للإيجاد في أعداد السكان الكبيرة والمتنوعة في المنطقة والالتزام السياسي لقيادة البلدان الأعضاء تجاه فكرة التعاون الإقليمي.

336. على الرغم من الاختلافات الثنائية السائدة بين بعض الدول الأعضاء، إلا أن هناك التزاما ايجابيا تجاه الإيجاد كمؤسسة من المؤسسات. ويمكن ضرب مثل على ذلك من خلال المشاركة الدورية لجميع البلدان في اجتماعات هيئات السياسات للإيجاد، والمساهمات المالية التي تدفع للحفاظ على الأمانة وإنشاء أدوات سياسية على مستوى عالي مثل آلية الإنذار المبكر والتصدي للأزمات، التي لها مضامين بالنسبة للدول كل على حدة. وتعتبر هذه الإرادة السياسية للتعاون الإقليمي أحد أقوى الأرصدة للإيجاد.

337. ثمة قوة أخرى للإيجاد تتمثل في إيجاد محافل وتنظيم منتديات للخبراء الفنيين من الدول الأعضاء لمناقشة القضايا في الاختصاص/ البرامج.

338. هذه المحافل تنظم أساسا لفرص تبادل وجهات النظر حول موضوع محدد مثل لجنة قطاع النقل الوزارية للإيجاد، ووزراء شئون المرأة للإيجاد،

واللجان الإقليمية للأرصاد الجوية والطاقة، والاجتماعات الفنية لبلورة وتنسيق الأفكار والمواقف المشتركة.

339. اكتسبت أمانة الإيجاد تجربة كبيرة في تنظيم وتسهيل العمليات التي تؤدي إلى الاجتماعات والمنتديات وورش العمل الهامة خصوصا لتبادل المعلومات والخبرات، وصياغة السياسات والمفاهيم الإنمائية المناسبة.

340. أنشطة بناء القدرات:

341. تعد أنشطة بناء القدرات أحد مكامن القوة الرئيسية الأخرى للإيجاد. وتشمل هذه الأنشطة، تحديد احتياجات التدريب، تنمية مفاهيم التدريب، تعبئة الأموال، التنظيم، تنظيم أو تسهيل تنظيم ورش العمل التي تغطى كافة أنشطة الإيجاد، بما في ذلك الموضوعات المستعرضة مثل إدارة المعلومات، والجنسين وعمليات الوساطة. ومن بين المشاركين مهنيون مهمين، مسئولون رفيعو المستوى، أمناء دائمون، سفراء أو برلمانيون.

342. على مر السنين، اكتسبت الأمانة ونبتت مهارات معينة في توجيه وتسهيل العمليات وورش العمل لتنمية المفاهيم، والاستراتيجيات، والسياسات والبرامج. وتهيئ هذه القدرات إمكانية كبرى لتعظيم مثل هذه العمليات ولنقل هذه المهارات للمهنيين الرئيسيين في البلدان الأعضاء بالإيجاد.

343. تلعب سكرتارية الإيجاد دوراً هاماً متزايدا في تعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنسيق الإقليمي والعمل للوصول إلى موقف مشترك للدول الأعضاء في مختلف المنابر، والاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

344. تنسيق الآليات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى:

345. استطاعت الإيجاد أيضا إنشاء آليات تنسيق مع تجمعات اقتصادية إقليمية أخرى مثل، الكوميسا، والجماعة الاقتصادية الأفريقية وIOC تحت إشراف لجنة التنسيق الإقليمية الدولية.

346. الترشيد مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية

347. تحاول الإيجاد أيضا اتخاذ خطوات في الترشيد مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. وخلال اجتماعات هيئة السياسات الأجهزة التابعة للإيجاد، قيمت أمانة الإيجاد اجتماعات المناقشة الجارية بشأن ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقي/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية/ والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ووفقا لهذه الممارسة، وجه مجلس وزراء الإيجاد الأمانة إلى "المتابعة الوثيقة للترشيد الجاري للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، والتأكد من أن الإيجاد لا تزال مجموعة اقتصادية إقليمية كما حددته اتفاقية أبوجا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

348. في هذا الصدد، أعدت الأمانة ورقة موقف للإيجاد، التي تم تقديمها لاجتماع الخبراء المعنيين بترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية في لوساكا، زامبيا لإقليم شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

349. تناولت الإيجاد أيضا عدداً من القضايا العابرة للحدود، ألا وهى التجارة، والتسويق، والبنية التحتية، والطاقة، ونظام الإنذار المبكر، وأمراض الماشية، واقتسام الموارد الطبيعية والنزاعات المتصاعدة.

350. التجارة والتسويق

351. في مجال التجارة، عززت الإيجاد برنامج الكوميسا بشأن التجارة لتجنب ازدواجية الجهود والموارد. ويشمل هذا البرنامج الاتحاد الجمركي، مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالتسويق، أنشأت الإيجاد نظم معلومات التسويق للمحاصيل والثروة الحيوانية على شبكة الانترنت، كما أنشأت موقعا على الشركة ونقاط الربط الشبكي في الدول الأعضاء.

352. البنية التحتية

353. لعبت الإيجاد دوراً في توجيه نداء لمساندة الدول الأعضاء في تحسين الطرق التي تربط البلدان ببعضها، على سبيل المثال، تحسين الطريق الذي يربط بين كينيا – وأوغندا. وتعدل الإيجاد حاليا أقصى ما في وسعها لتشييد الطريق بين أثيوبيا وكينيا. وفي هذا الصدد، قدم بنك التنمية الأفريقي الأموال اللازمة.

354. الموانئ البحرية

355. دعم كفاءة ميناء جيبوتي البحري لمواجهة الشحنات الضخمة لأثيوبيا.

356. الكهرباء

357. الدعوة لإنشاء شبكات كهربائية عابرة للحدود لزيادة إمكانية الحصول على الكهرباء في المنطقة، فمثلا، تمتلك أثيوبيا موارد مائية هائلة لتوليد الطاقة الكهربية من المياه. وهناك بالفعل اقتسام للطاقة بين كينيا وأوغندا.

358. الموارد المائية

359. في الموارد المائية المتقاسمة، لم تفعل الإيجاد الكثير بيد أن مبادرات مثل مبادرة حوض النيل، تتناول مثل هذه القضايا لتفادي الازدواجية.

340. نظم الإنذار المبكر

341. هذه النظم المتعلقة بالجو، والجفاف، وسقوط الأمطار تم إنشاؤها. والمثال في هذا الشأن هو إنشاء مركز الإيجاد للتنبؤ بالأحوال الجوية وتطبقها – ومقره نيروبي، الذي ينسق أنظمة الإنذار المبكر المتعلقة بالطقس والمناخ في الإقليم.

342. الأمراض والآفات

343. بذلت محاولات للتصدي لأمراض الماشية في المنطقة. ويعمل الاتحاد الأفريقي/ المكتب الأفريقي الدولي للثروة الحيوانية سويا لمراقبة والقضاء على أمراض الماشية. فمثلاً، في مجال الآفات تقوم منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في القرن الأفريقي بالتصدي للجراد.

344. النزاعات:

345. للإيجاد سمعة واسعة فيما يتعلق بعمليات السلام في السودان والصومال. وقد أنشأت الإيجاد نظام إنذار مبكر بشأن تنظيم النزاعات يعرف بآلية الإنذار المبكر للنزاعات.

346. مركز الإيجاد للتنبؤ بالمناخ والتطبيق.

347. إن القرن الأفريقي، مثله مثل كثير من أجزاء أخرى من المناطق الاستوائية، يعتبر أكثر ميلا للتعرض لأحداث مناخية حادة مثل حالات الجفاف والفيضانات. وتترك هذه الأحداث الحادة آثار سلبية على القطاعات الاجتماعية/ والاقتصادية الهامة لجميع البلدان في الإقليم الفرعي.

348. في محاولة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للأحداث المناخية الحادة والاستفادة من الأعوام الطبية، أنشأ **24** بلدا في المنطقة الفرعية لشرقي وجنوبي أفريقيا تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركزا إقليميا لرصد الجفاف في نيروبي ومركز أخر فرعي في هراري، في عام **1989**.

349. في نهاية المشروع الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام **1998**، ونظرا للطلب المتزايد على المعلومات المناخية وخدمات التنبؤ، يعمل مكتبي نيروبي وهراري الآن بصورة مستقلة. ويشار إليهما بمركز رصد الجفاف، نيروبي ومركز رصد الجفاف، هراري. ويقوم مركز نيروبي بتزويد البلدان الأعضاء في الإيجاد والبلدان الأخرى في منطقة القرن

الأفريقي بالمعلومات اللازمة، بينما يقوم مركز هراري بنفس الدور للبلدان في إقليم الجنوب الأفريقي.

350. صادق مؤتمر القمة الـ **10** لرؤساء دول وحكومات الإيجاد الذي عقد في كمبالا، أوغندا في أكتوبر **2003** على قرار القمة الثامنة التي عقدت في الخرطوم، السودان في نوفمبر **2000** لاستيعاب مركز رصد الجفاف – نيروبي كمؤسسة متخصصة مستقلة ذاتيا من مؤسسات الإيجاد.

351. تم الانتهاء من خطط العلم والتنفيذ لمركز رصد الجفاف – نيروبي في عام **2003** من خلال تمويل الوكالة الدولية الأمريكية للمعونة **REDSO** وأوصت الخطة الاستراتيجية بتغيير اسم مركز رصد الجفاف – نيروبي إلى اسم مركز الإيجاد للتنبؤات والتطبيقات المتاحة بغية عكس جميع اختصاصاته ومهامه وأهداف جديدة بصورة أفضل في أطار نظام الإيجاد.

352. هناك ثلاثة أهداف متوازية التي إذا أخذت مع بعضها، يمكن أن تستغل قدرة مركز الإيجاد للتنبؤات والتطبيقات المناخية في أداء عمل علمي سليم وتطبيق النتائج من خلال التعاون مع قاعدة موسعة ومتعلمة للمنتفعين:

1- تحسين القدرة الفنية لمنتجي ومستخدمي المعلومات المناخية بغية تعزيز المدخلات في الرصد المناخي والتنبؤ بالمنتجات؛

2 -تنمية نظام محسن لقاعدة عريضة للمعلومات ونشر المنتجات والتغذية الارتجاعية، على المستويين الإقليمي الفرعي والوطني من خلال الشركاء الوطنيين؛

3 -توسيع قاعدة المعارف في المنطقة الفرعية بغية تسهيل صنع القرار السليم من خلال فهم أوضح للعمليات المناخية والعمليات ذات الصلة بالمناخ، والبحث المعزز والتنمية، فضلا عن أرشيف بيانات ومنتجات معلوماتية مدارة إدارة جيدة.

353. من بين الأنشطة التشغيلية للمركز:

- تنمية وتحقيق بنوك بيانات إقليمية ووطنية من نوعية جيدة وتصنيف السجلات المناخية المأخوذة من الأقمار الاصطناعية.
- معالجة البيانات بما في ذلك تنمية إحصاءات مناخية أساسية.
- الحصول على البيانات الخاصة بالمناخ من خلال الاستشعار من بعد.
- رصد تطورات الحيز – الزمن للطقس والمناخ في المنطقة.
- خلق تنبؤات مناخية ومنتجات إنذار مبكر.
- معالجة مناطق خطر الأحداث المناخية المتطرفة.
- الربط الشبكي مع الخدمة الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجية ومع المراكز الإقليمية والدولية للبيانات وتبادل المعلومات.
- النشر الفوري لمنتجات الإنذار المبكر.
- الوعي العام وتعليم المستخدمين القطاعين لمنتجات الأرصاد الجوية.
- تنمية المعلومات المناخية المحددة للقطاعات ومنتجات التنبؤ.
- تنظيم منتديات حول التنبؤات المناخية؛
- التفاعلات مع المستخدمين من خلال ورش العمل الإقليمية والوطنية للمستخدمين ومشروعات التطبيق الريادية، الخ.
- رصد التغيرات المناخية والكشف عنها.
- تقييم الآثار وإمكانية التعرض المرتبطة بالأحوال المناخية الصارمة.
- البحث في مجال المناخ والمجالات الأخرى ذات الصلة.

354. رصد المناخ الماضي:

355. يتم رصد المناخ الماضي الأخير في القرن الأفريقي كل عشرة أيام، وشهريا وعلى فترات موسمية بغية اكتشاف تطور أى حالات سافرة هامة التي يمكن أن تؤثر بالسلب على الأنشطة الاجتماعية/ والاقتصادية في المنطقة.

356. تتم كل هذه الأمور من خلال ملخصات كل عشرة أيام وشهرية وموسمية حول سقوط الأمطار وقسوة الجفاف والظواهر الشاذة لدراجات الحرارة الشهرية.

357. يتم رصد وتقييم الحالة الجارية للمناخ باستخدام التشخيصات المناخية وتقنيات النماذج. ويتم استقاء هذه الأشياء من المعلومات حول الحالات الشاذة لدرجة حرارة سطح البحر في جميع أحواض المحيطات الكبرى، والحالات الشاذة الجوية الأرضية والعليا للضغط، والرياح ومقاييس المناخ الأخرى.

358. تؤخذ المنتجات الخاصة بالتنبؤ من نماذج الإحصاءات التي تدار في المركز، وتؤخذ نواتج النماذج الديناميكية من المراكز المتقدمة بمعدلات زمنية كل عشرة أيام وشهرية وموسمية. وفي الفترة الأخيرة حصل المركز على سوبر كومبيوتر لتعزيز قدرته الديناميكية على وضع النماذج، وهو في طريق لوضع معيار للنموذج الإقليمي للمناخ الطبقي للقرن الأفريقي الذي سينفذ في المستقبل القريب.

359. يتم توفير منتجات التنبؤ من خلال نظرات ثلث شهرية، وشهرية وفصلية. وتنظم منتديات التوافق العام على النظرة المناخية السابقة للفصل والتي تتم بالاشتراك مع المراكز الرئيسية للمناخ في جميع أرجاء العالم بغية الحصول على تنبؤ واحد متفق عليه للإقليم.

360. من بين الآثار تقييم إمكانية التعرض جنبا إلى جنب مع الأحوال والآثار الاجتماعية/ والاقتصادية المحتملة (السلبية والايجابية) المرتبطة مع الأحوال الشاذة المناخية المتوقعة والملاحظة، الذي يقوم على أساس ثلث شهري وشهري وفصلي.

361. توزع هذه المنتجات على جميع المكاتب الوطنية للأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية في البلدان المشاركة لكي تكون بمثابة معلومات إنذار مبكر لمجموعة متنوعة من المستخدمين القطاعيين لمعلومات ومنتجات الأرصاد الجوية. بما في ذلك صانعي السياسات، ورجال التخطيط فضلا عن قطاعات الصحة، والطاقة والموارد الزراعية والمائية، والمزارعين ومعاهد الأبحاث من بين جملة أمور أخرى.

362. من بين المنجزات الأخرى:

- إنشاء بنك معلومات للمناخ يتم تحديثه بصفة دائمة.
- بناء القدرات في معالجة البيانات، رصد المناخ ووضع النماذج والتنبؤ.
- رفع كفاءة مركز الإيجاد للتنبؤات والتطبيقات المناخية ومرافقه الحسابية وتحسين النماذج المناخية الإقليمية والقدرة التنبؤية.
- إنتاج ونشر معلومات الإنذار المبكر دون توقف وفي حينها.
- التعاون المعزز بين **NMHS,s** والبلدان المشاركة خاصة في مجال تبادل المعلومات.
- التعاون بين مركز الإيجاد للتنبؤات والتطبيقات المناخية، **NMHS,s** والمراكز الإقليمية للتشخيصات المقنعة، تم تعزيزه خاصة فيما يتعلق بوضع النماذج المناخية والقدرات التنبؤية.

- تم تنظيم ورش بناء القدرات المناخية، ورش مستخدمي بناء القدرات ومنتديات النظرة المناخية وكللت جميعها بالنجاح.
- القدرات المعززة لـــ **NMHS,s** في وضع النماذج الإحصائية اللازمة للتحليل التشخيصي والتنبؤ.
- قدرات التقديرات المعززة لـــ **NMHS,s** .
- تعزيز التعاون الوثيق بين علماء المناخ ومستخدمي المعلومات المناخية.
- تم بدء مشروعات التطبيق الريادية مع بعض المستخدمين القطاعيين.

363. حرية حركة الأشخاص

364. فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص أعد اقتراح بشأن إدارة تدفقات الهجرة وبناء القدرات.

365. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

367. أعدت دراسة في هذا الصدد حول مواءمة قانون الاستثمار في إقليم الإيجاد .

368. التحديات

369. نظرا لعدم توفر التكنولوجيا الزراعية الكافية، فإن الزراعة في منطقة الإيجاد ما زالت تواجه تحديا. فهناك حاجة إلى برنامج ميكنة كفء، يتمخض عنه إنتاج زراعي كافي. كما أن نقص المستوى المنخفض من البنية التحتية ومرافق التخزين الجيدة للإنتاج ما زال يشكل تحديا للإيجاد يتعين عليها مواجهته والتعامل معه. وفي المدى القصير، تستطيع الإيجاد تنمية بعض مهارات التسويق من خلال التأكد أن المنتجات المنتجة تباع على الفور. بيد أن هناك حاجة إلى إيجاد مرافق التخزين بغية امتلاك آلية دائمة في المنطقة.

370. تواجه الإيجاد أيضا تحديا بسبب نقص العمالة في المنطقة وينتقل أهل الريف إلى المناطق الحضرية بحثا عن فرص عمالة. وهناك حاجة إلى التوسع في التعليم في المناطق الريفية، والاضطلاع بحملة للوعي من أجل تشجيع الكبار على عدم السماح لأطفالهم بعد ترك الدراسة.

371. شكلت أمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الايدز تحديا أيضا في المنطقة. وهناك حاجة لأن تقوم منطقة الإيجاد بتصنيف النزاعات فيما بين الدول مثل السودان، وأوغندا والصومال وكذلك النزاعات الدولية مثل النزاع بين أثيوبيا واريتريا. ومما لا شك فيه أن النزاعات تعطل تقدم نمو الاقتصاد، ومن ثم هناك حاجة إلى أن تعمل الإيجاد مع الاتحاد الأفريقي على التعجيل بمبادرات السلام من أجل التنمية في المنطقة.

372. ونظراً لأن أعضاء الإيجاد ينتمون أيضا لمنطقة الكوميسا، فإن هناك حاجة للترابط وتجنب الازدواجية، من أجل تكامل المنطقة. ويتعين أن تكون برامج الكوميسا متوازية مع برامج منطقة الإيجاد، وهذا يتطلب مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعلومات وأن تتولى بنفسها تحديث الأنشطة بصورة يومية بغية الترابط وتجنب أى ازدواجية. كما لا توجد أداة قانونية لتعزيز تنقل الأشخاص في إقليم الإيجاد.

373. وضع الإيجاد:

374. وفقا لاتفاقية أبوجا، وصلت الإيجاد للمرحلة الأولى والثانية من خلال تعزيز مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية، كما واءمت أيضا سياساتها وبرامجها.

375. خطة قصيرة الأجل

376. من أجل دفع عملية التكامل إلى الأمام تمارس الإيجاد الأنشطة الرئيسية التالية:

- فيما يتعلق بتنقل الأفراد، توجد مذكرة تفاهم بين الإيجاد والكوميسا بغية تجنب الازدواجية.

سابعا: مجموعة دول الساحل–الصحراء (سين صاد).

377. تعتبر مجموعة سين صاد إطارا للتكامل والتكاملية.

378. تضم مجموعة سين صاد، بنين، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر ، اريتريا، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، وغينيا كوناكري، ليبريا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، جمهورية الصومال الديمقراطية، السودان، توجو وتونس.

379. أهداف سين صاد.

380. يستهدف إنشاؤها تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء اتحاد اقتصادي شامل يقوم على إستراتيجية تنفذ وفقا لخطة إنمائية يتم إدماجها بخطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء. وتشمل الاستثمار في المجالات الزراعية، والصناعية، والاجتماعية، والثقافية والطاقة.
- القضاء على جميع العراقيل التي تعوق اتحاد الدول الأعضاء من خلال اتخاذ تدابير تضمن الآتي:

(أ) تسهيل حرية تنقل الأفراد. ورأس المال وتحقيق مصلحة مواطني الدول الأعضاء.

(ب) حرية الإقامة، والعمل، والتملك والنشاط الاقتصادي.

(جـــ) حرية تنقل البضائع الوطنية، والمواد التجارية والخدمات.

(د)تشجيع التجارة الخارجية، من خلال رسم وتنفيذ سياسة استثمارية للدول الأعضاء.

(هـ)تعزيز وتحسين النقل البري، والجوي والبحري والاتصالات السلكية واللاسلكية بين الدول الأعضاء من خلال تنفيذ المشروعات المشتركة.

(و)موافقة الدول أعضاء المجموعة على منح مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق والمزايا المنصوص عليها في دستور كل دولة.

(ز)تنسيق النظم التربوية والتعليمية على مختلف المستويات التعليمية وفي المجالات الثقافية، والعلمية والفنية.

381. المنجزات

382. تعتبر سين صاد سوقا لـ **400** مليون مستهلك. ويوضح تحليل للتجارة الخارجية عام **2003** أن إجمالي الصادرات وصل إلى **77.270.8** مليون دولار مقارنة بـ **88.345.9** مليون دولار بعجز تجاري قيمته **11.083.5** مليون دولار.

383. الاتحاد الأوروبي، هو الشريك التجاري الرئيسي لمنطقة "سين صاد" إذ تمثل الصادرات **36%**. وتمثل أفريقيا أقل من **10%** من تدفقات التجارة بين المجموعات. وتعتبر التجارة بين المجموعات أقل من **6%**. وتقدم هذه الأرقام صورة لفرض حجم التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية وتربية الماشية والصيد، والتي يتعين استغلالها وتنميتها.

384. وضعت "سين صاد" إستراتيجية **2007** بشأن أنشطتها. واستنادا إلى توصيات الاجتماع الوزاري للزراعة والبيئة، تم مناقشة الاستراتيجيات واعتمادها في عام **2007**، وهى تغطي ثلاثة جوانب أساسية خرجت بهذه التوصيات، الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والمياه والتصحر.

385. استطاعت "سين صاد" أيضا وضع برامج المواءمة على الطريق عن طريق إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وأيضا من خلال تنظيم

اجتماع في **2007** مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أفريقيا. وتم توجيه الدعوة لسائر المجموعات الاقتصادية الإقليمية كما تم تقاسم المعلومات أيضا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تحضر.

386. استطاعت مجموعة سين صاد الاندماج في الدوائر الإقليمية والدولية.

387. اعتقدت سين صاد أن هناك حاجة لبناء نظام لإدارة المعارف والبرامج المحددة، التي يمكن أن تعزز هذه التكاملية. على سبيل المثال، يمكن أن تكون مشاريع المياه ممارسة لوضع المجموعات الاقتصادية الإقليمية سويا ومواءمتها.

388. صممت الأمانة العامة لـــ UMA، وسين صاد UEMOA برنامجا قائما على المجتمع للتصدي للتصحر، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وتعتقد "سين صاد" أن هناك حاجة لانقسام المعلومات والبيانات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، والتي تعتبر خطوة جيدة لوضع عملية المواءمة على الطريق الصحيح.

389. وضعت الآن الشئون الاجتماعية وشئون الجنسين في مكانهما الصحيح، كما كانت على اتصال مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى لمعرفة كيف نمضي هذه الأمور قدما. ويتم التركيز أيضا على برنامج التنمية الاجتماعية، والطفل، وحماية الشباب والرأي والجنسين.

390. فيما يتعلق بالسلم والأمن، تغطى "سين صاد" **25** دولة عضو وتساعد في نزاعات عدم التدخل. وهى تنظم إضافات للأمن والدفاع، ورؤساء الأركان ورؤساء إدارات الأمن الخارجية، ووزراء العدل بغية محاولة حل المشاكل ومعالجتها على نحو مشترك مثل: المشاكل العابرة للحدود، والاتجار في الأسلحة، والمخدرات، والاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية.

391. لإدارة هذه المشاكل، يجتمع وزراء الأمن كل عام لاستعراض واتخاذ إجراءات حل المشاكل. وهناك نقاط محورية في كل بلد لحل مشكلة الأمن بغية التصرف السريع عند نشوء أي مشكلة. وهناك أيضا نظام الإنذار المبكر بغية تجنب النزاعات.

392. تعمل سين صاد أيضا على تعزيز الشراكة مع المنظمات الأخرى مثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، من خلال محاولة مشاركة الأفكار ومعالجة المشاكل سويا.

393. بالنسبة لحالة نزاع السودان وتشاد، لعبت سين صاد دورا في التقريب بين الطرفين.

394. تشرك سين صاد الآن القطاع الخاص للمساعدة في المشروعات ولديها الآن بنك للتجارة والاستثمار لمساعدة رجال الأعمال. ولهذا البنك فروع في جميع الدول الأعضاء في سين صاد.

395. إن سين صاد مقتنعة بالقضايا التالية:

- أهمية دورها الاستراتيجي. وما يمثله هذا الدور من حيث الموارد البشرية والمادية التي جعلت من المجموعة أكبر منظمة إقليمية.
- الروح الإنسانية العالية والمشاركة جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي في تسوية مختلف قضاياها وبعقل مفتوح.
- تجسد الإرادة السياسية الحرة وتشجع الزعماء ورؤساء الدول.
- تمثل تعبيرا حقيقيا لإحساسها التاريخي بالمسئولية تجاه أفراد المجموعة.

396. وفيما يلي المجالات الأخرى للانجازات التي حققتها سين صاد:

397. في المجال "السياسي، والسلم والأمن".

398. تجري سين صاد مشاورات سياسية دورية رفيعة المستوى، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة (الفصل الثامن) والبروتوكول منشئ مجلس السلم والأمن، الذي يتناول الأزمات المعلقة من خلال آليات محددة وقد شنت كفاحا منسقا ومتضافرا ضد عوامل الأزمة واختلال الأمن.

399. في المجال "التجاري، والتكاملي والاجتماعي"

400. أطلقت سين صاد:

- عملية تحرير التجارة وفقا لاتفاقية أبوجا بتاريخ **3** يونيو **1991.**
- أطلقت عملية حرية تنقل الأفراد التي تؤتي أكلها وتؤمن بالعمل أكثر لتسهيل حرية تنقلات الأفراد في الإقليم.
- أطلقت العملية التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية للمرأة والطفل.

402. في مجال "التنمية الريفية والبيئة"

403. حققت سين صاد المنجزات التالية:

- الإسهام في "تعزيز مشروع بحيرة تشاد".
- اعتماد وتنفيذ "إستراتيجية تنمية ريفية" بمساعدة الفاو.
- إطلاق مشروعات مائية – زراعية لإيجاد ودعم الأمن الغذائي.
- أطلقت في الدول الأعضاء، حملات للعلاج والتحصين ضد الأوبئة.
- أجرت دراسات في سياق "الجدار الأخضر العظيم".
- أجرت دراسة بشأن إنشاء سوق مشتركة للسلع الزراعية.

404. في مجال "البنية التحتية والنقل.

405. حققت سين صاد منجزات في:

- الدعم المؤسسي والسياسي في مجال تكامل مشروعات البنية التحتية للنقل .

- الدعم الدولي الذي يستهدف فتح بعض البلدان من خـــلال الطريـــق العـــام طرابلس – النيجر – تشاد – نيجيريا – وخط السكة الحديـــد علـــى نفـــس الجدول.

406. إقرار مجموعة من اتفاقيات المواثيق.

407. حققت سين صاد منجزات أيضا في:

- مجال إطلاق أنشطة المجلس الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي في باماكو "مالي".
- إطلاق أنشطة بنك إقليمي: بنك السهل الساحلي للاســـتثمارات والتجـــارة، بفروع في البلدان الأعضاء.

408. حرية حركة الأشخاص

409. يعفى الأشخاص الذين في حوزتهم جوازات سفر دبلوماسية من التزام الحصول على تأشيرة في منطقة سين صاد. وسوف يمتد هذا الامتياز ليشمل الطلبة ورجال الأعمال وأبطال الرياضة والأكاديميين. ولقد صرحت السلطات الليبية لمواطني سين صاد الحاملين لجواز سفر دبلوماسي وجواز مهمة بالدخول دون تأشيرة إلى الأراضي الليبية.

410. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

411. يجسد بنك سين صاد للتجارة والاستثمار أحد مكاسب هذه المجموعة. والهدف من إنشاء هذا البنك دعم القطاع الخاص وتمويل الاستثمارات التجارية والتنمية. ولدى البنك فروع في العديد من الدول الأعضاء.

412. التحديات

تواجه سين صاج التحديات التالية:

328. مجموعة سين صاد – مثلها مثل بقية المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى – يحتاج إلى تنسيق توجهاته الإقليمية والقارية لتمويل البنية الأساسية كما يحتاج إلى التنسيق المؤسسي وتنسيق السياسات. يعتبر تحسين البنية الأساسية للنقل على مستوى القارة أحد العناصر الحرجة لتحسين التجارة وفقا لما ورد عند بداية تجارة س. ص. داخل الإقليم وخارجه.

413. الشريك التجاري الرئيسي لمجموعة س. ص. هو الاتحاد الأوروبي وهو مسئول عن **36%** من الصادرات. وتعتبر أفريقيا مسئولة عن أقل من **10%** من التدفقات التجارية للمجموعة. أما التجارة البينية داخل المجموعة فإنها أقل قليلا من **6%**. وهناك حاجة لأن تفتح الدول الأعضاء أسواقها لتسمح بالأنشطة التجارية البينية التي تؤدي بالتالي إلى الإسراع في عملية التكامل الإقليمي.

415 إنشاء وبدء تشغيل البنك الإقليمي Sahelo-Sahelian Bank for Investment and Trade – BSIC-SA وفتح فروع له في الدول الأعضاء هو التحرك الصحيح نحو التكامل. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشروع الاتفاقية حول "حرية حركة واستيطان الأشخاص في أراضي الدول الأعضاء في مجموعة دول الساحل–الصحراء" لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

416. على صعيد النصوص القانونية ليس لدى مجموعة سين–صاد وثيقة قانونية مثل اتفاقية حول حرية حركة الأشخاص تكون بمثابة أداة ضغط على الدول الأعضاء لتنفيذها.

417. هناك عدة قيود تتسبب في تأخير تحقيق الطاقات الهائلة التي تزخر بها هذه المجموعة؛ نذكر منها ضعف البنية التحتية للنقل مما يجعل من الصعب

ربط مناطق الإنتاج الزراعي بالأسواق الاستهلاكية في الحضر وكذلك بأسواق التصدير، سوء حالة البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، عدم كفاية إنتاج الطاقة..ألخ هناك ثلاث دول فقط (مصر، المغرب وتونس) تستأثر بـــ **50%** من شبكة الطرق، بينما **8** من الـــ **23** دولة لديها خطوط سكك حديدية. وهذا النقص يطرح مشكلات على البلدان الحبيسة أي تلك التي ليس لها منفذ على المحيط وبالتالي فإنها تعتمد على جيرانها في تجارتها الخارجية.

418. وضع سين صاد:

419. لكي تدفع عملية التكامل إلى الأمام تحقق مجموعة سين صاد الأنشطة الرئيسية التالية:

420. سين صاد لها مشروعات اتفاقيات في منطقة التجارة الحرة واتفاقية السوق المشتركة بشأن القطاع الزراعي.

421. استطاعت سين صاد الوصول إلى المرحلة الأولى من اتفاقية أبوجا من خلال دعم تنظيمها. واستطاعت أيضا الوصول إلى المرحلة الثالثة، التي تمثل منطقة تجارة حرة.

حادي عشر. مجموعة شرق أفريقيا

422. مجموعة شرق أفريقيا هو المنظمة الإقليمية الحكومية الدولية لجمهوريات بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومقره أروشا، تنزانيا.

423. تم التوقيع على معاهدة إنشاء مجموعة شرق أفريقيا بتاريخ **30** نوفمبر **1999** وبدأ سريانها بتاريخ **7** يوليو **2000** بعد التصديق عليها من ثلاث دول شريكة أصيلة هي كينيا وأوغندا وتنزانيا. انضمت كل من جمهورية رواندا وجمهورية بوروندي إلى معاهدة مجموعة شرق أفريقيا بتاريخ **18** يوليو **2007** وأصبحتا كاملتي العضوية في هذا المجموعة اعتبارا من أول يوليو **2007**.

424. أهداف مجموعة شرق أفريقيا

425. فيما يلي الأهداف الرئيسية لمجموعة شرق أفريقيا:

- تعزيز النمو المستدام والتنمية العادلة للمنطقة بما في ذلك الاستفادة المرشدة لموارد المنطقة الطبيعية وحماية البيئة.
- تقوية وتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقليدية، والروابط التاريخية بين شعوب المنطقة لتعزيز التنمية المتبادلة القائمة على أساس الشعوب.
- تحسين وتقوية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني،
- تضمين الجيندر في جميع برامج المجموعة وتقوية دور المرأة في التنمية.
- تعزيز الحكم الرشيد بما في ذلك التمسك بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والمحاسبية والعدالة الاجتماعية والفرص المتساوية والمساواة بين الجنسين.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

426. تكوين كتلة اقتصادية إقليمية كبيرة تضم بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا ويبلغ إجمالي عدد سكانها **120** مليون نسمة، ومساحتها **1.85** مليون كيلومترا مربعا، ويصل إجمالي الناتج المحلي فيها إلى **41** مليار

دولار، ولها دلالة استراتيجية وجغرافية وسياسية عظيمة، وتحمل إمكانية تجديد مجموعة شرق أفريقيا وإعادة تنشيطه.

427. تركز مجموعة شرق أفريقيا على زيادة الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمارات والصناعات والتجارة. ترتكز المنطقة على قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد الطبيعية، والأراضي الشاسعة الخصبة، والمعادن، والمياه، والطاقة، ومصادر الغابات والحياة البرية، وكلهم تقدم مجالا عظيما للتنمية والتوسع في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية.

428. دول مجموعة شرق أفريقيا تتمسك بالحكم الرشيد الجيد، واقتصاد السوق الحر،وسيادة القانون، والسلام، والأمن، والاستقرار كشروط أساسية للتنمية الإقليمية والشراكة العالمية.

429. إنجازات مجموعة شرق أفريقيا

430. مجموعة شرق أفريقيا. – مثله مثل بقية المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى – أحرز أيضا تقدما جيدا منذ إنشائه. ومن أهم إنجازاته إجراءات بناء الثقة وتنسيق سياسات الدول الشريكة وبرامجها.

431. ومن الأهداف الأساسية تقوية الهوية المشتركة لمجموعة شرق أفريقيا في إطار التكامل التام لشرق أفريقيا حيث ستكون هناك حركة مضمونة لعوامل الإنتاج.

432. تم بالفعل اتخاذ خطوات في هذا الشأن تشمل إصدار جواز سفر شرق أفريقيا وتنسيق إجراءات النقل بالسيارات ومتطلبات تسهيل عبور الحدود.

433. وبالإضافة إلى ذلك ما تزال هناك سياسات متبعة لتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على مواطني دول شرق أفريقيا في أي من الدول الشريكة فيما

يتعلق بالحصول على الخدمات في مجال الصحة والتعليم والتدريب والشئون القانونية والقضائية والسياحة والاتصالات وغبرها.

434. في سنة **1997** ضع مجموعة شرق أفريقيا بالفعل نظاما لتحويل عملة شرق أفريقيا، وتتطلع إلى أن تكون لها عملة موحدة سنة **2012**.

435. تم إحراز تقدم في تشجيع الاستثمارات والجارة، وكذلك تحديد وتطوير مختلف مشروعات البنية الأساسية الإقليمية التي تجتاز الطرق البينية، وست سكك حديدية، والطيران المدني والبريد والاتصالات اللاسلكية والطاقة وبرنامج تطوير بحيرة فيكتوريا،

436. توجد توقعات كبيرة أن تتحقق في هذه المنطقة إمكانيات تحوله إلى محور يمكن أن يُقام حوله مجموعة أكبر. ومع دخول رواندا وبوروندي اتسعت قاعدة موارد المجموعة وارتفعت معها احتمالات التقدم السريع تجاه تحول مجموعة شرق أفريقيا إلى اقتصاد متوسط الدخل سنة **2020**.

437. الحقيقة أن مجموعة شرق أفريقيا في موقع استراتيجي يؤهله ليكون محورا اقتصاديا في الكيان الاقتصادي لشرق ووسط أفريقيا.

438. بالنسبة للزراعة والأمن الغذائي، ما يزال مجموعة شرق أفريقيا يؤكد على الزراعة والأمن الغذائي. الدول الشريكة في مجموعة شرق أفريقيا اعتمدت ووقعت خلال **2006** اتفاقيات تنموية تتعلق بالزراعة وتحقيق الأمن الغذائي للمجموعة تشمل سياسة الزراعة وتنمية المناطق الريفية وإستراتيجية الزراعة والتنمية الريفية.

439. برنامج الزراعة وتنمية المناطق الريفية واحد من أهم برامج الاستراتيجية الثالثة لتنمية مجموعة شرق أفريقيا الذي ستكون لتنفيذه أولوية كبيرة في الفترة المقبلة.

440.وفيما يتعلق بالطاقة، لوحظ أن آثار الجفاف الخطيرة على الاقتصادات الإقليمية خلال السنوات القليلة الماضية لفتت الأنظار إلى ضرورة وضع إجراءات عاجلة لمعالجة نقص الطاقة في المنطقة.

441. وضعت الخطة الرئيسية للطاقة الكهربائية في شرق أفريقيا إطارا زمنيا يصل إلى سبع سنوات للوصول إلى نظام إقليمي كامل للطاقة يكون إنشاء مجمع للطاقة الكهربائية من أهم مكوناته.

442. تنفيذ الخطة الرئيسية للطاقة الكهربائية سيغطي مشروعات توليد ومشروعات نقل الكهرباء بتكلفة تقديرية قدرها **1.2** مليار دولار و **600** مليون دولار على التوالي وذلك لمشروعات التوليد والنقل خلال مدة التنفيذ.

443. ُقد المؤتمر الثالث للبترول في شرق أفريقيا في أروشا في مارس **2007** على خلفية التطورات الإيجابية في اكتشاف البترول في البيرتاين جرابين في أوغندا سنة **2006** بواسطة شركة Hardman Resources and Heritage Oil and Gas واكتشاف رواسب تحتوي على الغاز في بئر مكورانجا جنوب دار السلام بواسطة شركة Maurel and Prom وتطوير حقل غاز منازي بي بواسطة شركة Artumas Group لاستخدام الغاز لتوليد الكهرباء لمناطق متوارا و ليندي، بالإضافة إلى استكشافات الغاز السابقة في سونجو سونجو، وحفر أول بئر استكشافي بحري في شواطئ كينيا بواسطة شركة Woodside Energy Limited والتنمية المستمرة لإمكانات الطاقة في جزء الوادي المتصدع العظيم الواقع في كينيا.

444. الاتحاد الجمركي

445. كانت مراحل تكامل مجموعة شرق أفريقيا تشمل إنشاء الاتحاد الجمركي كنقطة دخول إلى المجموعة، وقد تم بالفعل إنشاء الاتحاد الجمركي

لمجموعة شرق أفريقيا الذي يعتبر إنجازا جيدا لتحقيق التكامل.، فضلا عن كونه تقدما هاما لأنه كان هدفا للمجموعة منذ قيامه.

446. وافقت الدول الشريكة على إنشاء الاتحاد الجمركي، وتشمل تفاصيل الاتحاد تطبيق مبدأ عدم التماثل والقضاء على التعريفة الداخلية والرسوم الأخرى ذات التأثير المتكافئ، والقضاء على الحواجز غير الجمركية، ووضع تعريفة خارجية مشتركة، وقواعد المنشأ، والإغراق، والدعم، ورسوم التعويض، والأمن، وقيود التجارة الأخرى، والمنافسة، والرسوم الجمركية المستردة، وتحويل الرسوم والضرائب، والتعاون الجمركي، وإعادة تصدير السلع، وتبسيط وتنسيق الوثائق والإجراءات الجمركية.

447. أفادت جميع دول مجموعة شرق أفريقيا عن حدوث زيادة في إيراداتها بعد تشغيل الاتحاد الجمركي لدول المجموعة. هذه التطورات تبعث على الثقة والارتياح رغم ما ساور البعض من المخاوف وعدم الثقة في بداية الأمر، وبالتالي تسود روح التفاؤل بتأسيس السوق المشتركة.

448. اعتمدت الدول أعضاء الاتحاد الجمركي لمجموعة شرق أفريقيا برنامجا لإلغاء الرسوم على الواردات أو بعض المنتجات التي تصدر من كينيا إلى تنزانيا وأوغندا خلال خمس سنوات.

449. يتم بالتدريج تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من سلع معينة عاما بعد عام، وهذا يعني أن الجولة الأولى من تخفيض التعريفات الداخلية دخلت حيز التنفيذ في أول يناير **2006**.

450. تعزيز هوية شرق أفريقيا

451. حدثت تطورات مصممة لتعزيز الشعور بالتكامل بين شعوب مجموعة شرق أفريقيا ولتسهيل تحقيق هوية شرق أفريقيا، ومن هذه التطورات: علم

مجموعة شرق أفريقيا، والنشيد الوطني لشرق أفريقيا وجواز سفر شرق أفريقيا.

452. يصدر جواز سفر شرق أفريقيا في الدول الثلاثة شركاء المجموعة، وهو وثيقة للسفر مصممة لتسهيل عبور سكان شرق أفريقيا للحدود.

453. هذه الوثيقة صالحة للتنقل بين دول مجموعة شرق أفريقيا فقط، وتسمح لحاملها بالدخول عدة مرات، وقابلة للتجديد، وتجيز البقاء حتى ستة شهور في أي دولة من دول المجموعة الثلاثة.

454. مواءمة السياسات النقدية والمالية

455. معاهدة مجموعة شرق أفريقيا تلزم الدول الشريكة بالتعاون في الشئون النقدية والمالية لاستتباب وصون استقرار الاقتصادات الكلية داخل المجموعة.

456. سياسة المواءمة المتبعة في الإقليم هي المفتاح لتشجيع التوسع التجاري والنمو. المناقشات في هذا المجال تتقدم بصورة أسرع من المناقشات المتعلقة بسياسة التجارة التي توجد فيها بعض المسائل التي ما تزال بحاجة إلى الحسم.

457. سياسات التنسيق تشمل قابلية عملات الدول الشريكة للتحويل، وتنسيق القواعد واللوائح المصرفية، وتنسيق المشاورات بين وزراء المالية قبل وبعد إعداد الموازنات، وتبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن الموازنات، وقراءة بيانات الموازنات في نفس اليوم.

458. النقل والمواصلات

459. تمكنت مجموعة شرق أفريقيا من تحقيق اتفاقية ثلاثية حول النقل صدقت عليها الدول الشريكة لتسهيل النقل البري بين هذه الدول بتقليل الوثائق

المطلوبة للأطقم والمركبات العابرة للحدود، وتنسيق شروط تراخيص التشغيل، ولوائح الجمارك والهجرة، وإنشاء المجلس القطاعي للنقل والاتصالات والأرصاد الجوية.

460. مشروع محور ربط شرق أفريقيا يشمل تحسينات شبكات النقل التالية:

تنزانيا

- دار السلام – دودوما – إيساكا – موتوكولا – ماساكا (**2020** كم).
- بيهارامولو – موانزا – موسوما – سيراري – لودوار لوكيتـــشوجيو فـــي كينيا (**449** كم).
- تونـدوما – سومباوانجا – كاسولو – نياكانازي (**1121** كم).
- تونـدوما – سومباوانجا – تياكانازي (**1056** كم).

أوغندا

- مالابا/بوسيا – كاتونا (**636** كم).
- ماساكا – موتوكولا (**85** كم).
- كابشوروا–سوام–مبال–لواكاكها

كينيا

- مومباسا – مالابا
- إيسبانيا – لوكيتشوجيو (**954** كم).
- نامانجا – مويالي (**128** كم).

461. يبدأ إنشاء طريق أروشا – نامانجا – آثي ريفر حسب الخطة في نوفمبر **2007** بينما تستمر دراسات الجدوى والتصميم لطريق آروشا – هوليلي – تافيتا – فوا، والاستعدادات الاستثمارية لطريق تانجا – هوروهورو. تبلغ

تكلفة تنفيذ هذه المشاريع حوالي مليار دولار أمريكي ومن المقرر تنفيذها في **2008**.

462. الدول الشريكة تنفذ مكونات المشروع داخل حدودها مباشرة بدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي وغيرها بالتعاون مع الأمانة المنسقة للمشروع ككل على المستوى الإقليمي من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التشاورية المنتظمة.

463. فريق العمل يدرس تنسيق رسوم العبور وأمور السلامة على الطريق في المنطقة. وبالنسبة للنقل بالسكك الحديدية هناك مشروعات لإنشاء سكك حديد تانجا – أروشا – موسوما – بورت بيل/جينجا التي سيكون لها تأثير كبير على كفاءة نظام السكك الحديد في شرق أفريقيا.

464. تبحث الدول الشريكة حاليا شروط وضع خطة رئيسية لسكك حديد شرق أفريقيا تهدف إلى تحسين شبكة السكة الحديد. ويسير تحسين شبكة السكة الحديد جنبا إلى جنب مع مشروعات تطوير الموانئ في مومباسا ودار السلام التي تعتبر بوابة لدول شرق أفريقيا غير الساحلية.

465. حدث تسليم شركة سكك حديد كينيا وشركة سكك حديد أوغندا إلى شركة سكك حديد الوادي المتصدع حسب الخطة في أول نوفمبر **2006**.

466. تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية حق الامتياز بين شركة رايتس RITES الهندية وحكومة تنزانيا في سبتمبر **2006**، وفي نفس الوقت درست حكومتا تنزانيا وزامبيا التوصيات التي وردت في تقرير فريق الدراسة الصيني بالمضي قدما للاتفاق على حق امتياز هيئة سكك حديد تنزانيا – زامبيا (تازارا).

467. في القطاع الفرعي للطيران المدني أنشأ مجموعة شرق أفريقيا الوكالة الإقليمية لمراقبة تنفيذ معايير المنظمة الدولية للطيران المدني (الإيكاو) وأوصت بممارسات تهدف إلى تحسين سلامة الطيران وأمنه.

468. تم التوقيع على بروتوكول تأسيس هيئة مراقبة سلامة وأمن الطيران المدني في مجموعة شرق أفريقيا (CASSOA) في الاجتماع غير العادي لمجلس الوزراء في أروشا يوم **18** ابريل **2007**. وكذلك عين الاجتماع غير العادي لمجلس الوزراء أول مدير تنفيذي للهيئة وعدد من الموظفين، وبدأت الهيئة عملها في مايو **2007**.

469. الإنجازات الأخرى في النقل والاتصالات تشمل تنفيذ الربط بالاتصالات عبر الحدود، وتنفيذ مشروع أتمتة نظام البريد في شرق أفريقيا، وإبرام اتفاقية ثلاثية بشأن المجاري المائية داخل البلاد، وإكمال الدراسة حول تقييم حالة موانئ بحيرة فيكتوريا.

470. توسيع البرامج الإقليمية

471. بتنفيذ برنامج إدارة بحيرة فيكتوريا البيئية والتصديق على الاتفاقية الثلاثية حول طرق النقل المائي الداخلي في مجموعة شرق أفريقيا تكون الدول الشريكة في هذا المجموعة قد اتخذت عدداً من الخطوات للمحافظة على البحيرة من خلال تنفيذ برنامج الإدارة البيئية لبحيرة فيكتوريا.

472. صدقت الدول الشريكة على الاتفاقية الثلاثية حول طرق النقل المائي الداخلي سنة **2004** وتنص الاتفاقية على وجود تشريع موحد يغطي طرق النقل المائي الداخلي في مجموعة شرق أفريقيا لتحسين النقل والسلامة في البحيرة. ويعتبر إنشاء مفوضية بحيرة فيكتوريا – بتفويض من الدول الشريكة في المجموعة لضمان الاستخدام المستدام لبحيرة فيكتوريا – أمرا حيويا لاستدامة بحيرة فيكتوريا.

473. تكونت لجنة حوض بحيرة فيكتوريا رسميا يوم **11** يوليو **2007** لتتولى برامج تنمية البحيرة وتشمل سلامة الملاحة وحماية البيئة والحفاظ عليها والتنمية المستدامة الكلية للبحيرة وحوض البحيرة.

474. تشمل الأنشطة إدارة برنامج المحافظة على النظام الايكولوجي الإقليمي في منطقة جبل إلجون MERCEP التي تضم أجزاء من أوغندا وكينيا، ومشروع مبادرة الماء والصرف الصحي في منطقة بحيرة فيكتوريا الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع هابيتات – الأمم المتحدة.

475. وفي ذات الوقت تواصل منظمة صيد الأسماك في بحيرة فيكتوريا LVFO تنسيق إجراءات الاستفادة المستدامة من الموارد السمكية في بحيرة فيكتوريا وخاصة إعادة تنظيم مجموعات الصيد والأنشطة الإدارية والتعاونية للصيد في البحيرة.

476. وبالمثل، أدى تكوين مفوضيات جديدة – مثل مفوضية العلوم والتكنولوجيا في شرق أفريقيا ومفوضية كيسواحيلي ووكالة مجموعة شرق أفريقيا لسلامة ومراقبة الطيران المدني – إلى توسيع البرنامج الإقليمي. واقترن توسع هذا البرنامج الإقليمي مع توسع الإقليم ذاته بدخول رواندا وبوروندي.

477. بنك التنمية لشرق أفريقيا

478. يستمر بنك التنمية لشرق أفريقيا في تنفيذ برامجه المصممة لتحسين قدرة البنك على القيام بدور أكبر وأكثر استدامة كمؤسسة تمويلية تنموية إقليمية.

479. الأداء المالي لهذا البنك في تحسن مستمر وقد ارتفعت أرباحه الصافية أكثر من **100%** في كل سنة من السنوات الأربعة الماضية من خلال إصدار السندات والقيام بخطوط ائتمانية وتبادلات نقدية عبر الحدود. وبناء على توجيهات القمة، يقدم البنك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي مقترحات

محددة عن كيفية تحويل نفسه إلى وكالة قيادية لتعزيز مشروعات التكامل الإقليمية.

480. القطاعات الاجتماعية

481. بالنسبة للقطاعات الاجتماعية كانت هناك خطوات كبيرة بإنشاء مختلف المفوضيات مثل مفوضية العلوم والتكنولوجيا في شرق أفريقيا ومفوضية كيسواحيلي لشرق أفريقيا، ومفوضية البحوث الصحية لشرق أفريقيا التي ستتوسع برامجها خلال استراتيجية التنمية الثالثة لشرق أفريقيا (**2006 – 2010**).

482. مجلس جامعات شرق أفريقيا – الذي يضم في عضويته الآن **46** جامعة من القطاعين العام والخاص في المنطقة – يدير العديد من البرامج البحثية الاستراتيجية.

483. بالنسبة للقطاعات الاجتماعية تجرى مفاوضات البروتوكول الخاص بحرية انتقال الأشخاص والعمالة والخدمات وحق التأسيس والإقامة بالاشتراك مع المفاوضات حول السوق المشتركة لشرق أفريقيا التي يعتبر إنشاؤها من أولويات الاستراتيجية التنموية الثالثة.

484. تنسيق السياسة الخارجية

485. تمكن مجموعة شرق أفريقيا سنة **2002** من توقيع مذكرة تفاهم حول تنسيق السياسة الخارجية والتعاون في الأنشطة الدبلوماسية والقنصلية.

486. المذكرة تشمل أوجه التعاون في الأنشطة الدبلوماسية والقنصلية، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والاتصال وتبادل المعلومات، والتعاون في الإدارة وبناء القدرات. وفي ذات الوقت،بدأت دراسة تنفيذ المادة **123** من معاهدة وضع سياسة خارجية مشتركة.

487. مبادرة تعزيز السياحة المشتركة

488. تم توقيع بروتوكولات مثل بروتوكول إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وبروتوكول المعايير القياسية لتصنيف الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية الأخرى.

489. كجزء من الجهد المشترك لترويج منطقة شرق أفريقيا كمقصد سياحي كبير شاركت الدول الشريكة في كبريات أسواق ومنتديات السفر الدولية بما فيها سوق السفر العالمية في لندن في نوفمبر **2005** وبورصة السياحة الدولية في برلين في مارس **2006**.

490. شاركت مجموعة شرق أفريقيا في سوق السفر العالمية في لندن في نوفمبر **2005**، وبورصة السياحة الدولية في برلين في مارس **2006** وقامت دول المجموعة بالترويج في منطقة مشتركة في المعرض وذلك لأول مرة في ذلك المعرض الدولي. وتخطط مجالس السياحة في شرق أفريقيا لتوسيع مثل هذه الجهود المشتركة للترويج في أسواق آسيا والشرق الأقصى وأمريكا خلال الفترة المقبلة.

491. حرية حركة الأشخاص

492. فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص، أحرزت مجموعة شرق أفريقيا تقدماً على النحو التالي:

- يسمح جواز سفر مجموعة شرق أفريقيا بعدة مرات دخول وخروج من الدول العضو جهة الإصدار لمدة ستة أشهر؛
- تلزم الدول الشريكة نفسها بالتعاون من أجل إرساء شراكة اجتماعية بين الحكومات وأرباب والعاملين بما يزيد من إنتاجية القوة العاملة من خلال إنتاج فعال. ولقد وافقت الدول الشريكة على إرساء اعتراف متبادل بالمؤهلات المهنية.

- أعدت دراسات حول موضوع " مواءمة سياسات التوظيف في شرق أفريقيا" و" مواءمة تشريعات العمل" في شرق أفريقيا" وتم عرضها في ورش عمل عقدت لأصحاب المصلحة بكمبالا في **20** يونية، ونيروبي في **27** يونية، ودار السلام في **18** يوليو **2007** وفي زنزبار في **20** يوليو **2007**.

493. حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال

494. تمثلت الإنجازات في مجال حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال في الآتي:

- تحرير كامل لأسواق رأس المال في معظم الدول الأعضاء؛
- اجتماعات منتظمة لمحافظي البنوك المركزية؛
- قامت مجموعة شرق أفريقيا من خلال التمويل الدولي بإعداد دراسة بهدف إنشاء سوق رأس مال وبورصة لشرق أفريقيا؛
- وضع تسعير للشركة بالنسبة لمختلف الشركات في إطار العملية؛
- عملات دول مجموعة شرق أفريقيا قابلة جميعها للتحويل فيما بينها؛
- أسهم الشركات من الممكن تبادلها في جميع بورصات الدول الأعضاء؛
- تعمل مجموعة شرق أفريقيا على تعزيز تبادل الخدمات التجارية فيما بين الدول الأعضاء؛
- خططت أيضاً أنشطة كجزء من تنفيذ السوق المشتركة: بدأت جولة من المفاوضات حول بروتوكول السوق المشتركة. كما قررت قمة مجموعة شرق أفريقيا أن يبدأ دخول برتوكول السوق المشتركة حيز التنفيذ بحلول **2010**؛

- تم إعداد واعتماد نموذج لقانون الاستثمار؛
- ينظر إلى جميع الدول الأعضاء على أنها عناصر استثمارية محلية تباع أسهمها أو يتم تبادلها على هذا الأساس؛
- إنشاء نقاط حدودية لتسهيل الحركة عبر الحدود؛
- خطط لإنشاء الاتحاد الجمركي في الفترة ما بين **2005** و**2010**. ونفذت الجولة الأولي للخفض على المنتجات الواردة من كينيا إلى تنزانيا وأوغندا في أول يناير **2006** كما تمت الجولة الثانية في أول يناير **2007**؛
- برنامج إلغاء التعريفات جاري تنفيذه وفقاً للمخطط له بحيث تصل إلى صفر% بالنسبة لجميع البنود التي يتم تداولها داخل مجموعة شرق أفريقيا بحلول أول يناير **2010**. والإلغاء الكلي للرسوم جاري تطبيقه بالفعل بالنسبة لتجارة السلع الواردة من أوغندا وتنزانيا وكينيا وبين أوغندا وتنزانيا؛
- واصلت لجنة تنمية سوق رأس المال قيادة عملية مواءمة السياسات الخاصة بالأسواق المالية بهدف تطوير سوق إقليمية لرأس المال في شرق أفريقيا. وفي اجتماع أبريل **2007** تمت الموافقة على دراسة مسألة تحقيق تكامل أكبر للأسواق المالية في الإقليم وفقاً لاستراتيجية التنمية **2006-2010**؛
- تنفيذ الاتفاقية الثلاثية لمجموعة شرق أفريقيا حول النقل البري لتسهيل وخفض تكلفة نقل الترانزيت في الإقليم من خلال تخفيف الإجراءات المستندية لهذا النقل، بما في ذلك الإجراءات المتصلة بالجمارك والهجرة والتفتيش الشرطي.

495. التحديات

496. أهم التحديات التي تواجه الدول الشريكة في مجموعة شرق أفريقيا هي تنويع زراعتها وصناعتها لكي تتلاءم مع مزاياها النسبية والتنافسية أمام تأثير التغير المناخي والتقلبات المناخية الشديدة التي أثرت خلال السنوات القليلة الماضية على بعض أجزاء المنطقة. هناك حاجة إلى طرق مبتكرة لتعزيز وزيادة الإنتاج الزراعي القادر على تلبية الحاجة المتزايدة إلى الأمن الغذائي. وكذلك يحتاج مجموعة شرق أفريقيا إلى تعزيز درجة أعلى من التصنيع الذي يركز على إضافة قيمة إلى الأحوال الزراعية عن طريق الصناعات الزراعية اتساقا مع استراتيجية تصنيع منطقة شرق أفريقيا.

497. مجموعة شرق أفريقيا بحاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على الأوضاع الحالية لأنشطته، ورسم خريطة الاتجاه المستقبلي للمجموعة ووضع أولويات للبرامج والأنشطة الإقليمية، والمضي قدما بصفة عامة نحو التكامل. وأمام هذه التحديات الرئيسية فإن فاعلية واستدامة التنمية في مجموعة شرق أفريقيا تتوقف على الإرادة السياسية الجادة، وعلى إحداث زيادة كبيرة في وعي الشعوب ومشاركتها في عملية التكامل والتنمية، والحفاظ على السلام والأمن بما في ذلك الحكم الرشيد، والترويج النشط لثقافة مبادرات الأعمال الخاصة، وتطوير القدرات الوطنية للاستثمار بما في ذلك قدرات الموارد البشرية وتطوير العلاقات الجيدة القائمة على المبادئ مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية الأخرى والمجتمع الدولي بأسره في نطاق نظام اقتصادي عالمي تنافسي.

498. هناك حاجة إلى أن تحث كل من رواندا وبوروندي الخطى في عملية التكامل التام في اتحاد الجمارك لمجموعة شرق أفريقيا، وأن تتحرك الدول الشريكة بسرعة نحو إنشاء سوق مشتركة واتحاد نقدي بحلول عام **2012**. وفي هذه الحالة ستحتاج أمانة مجموعة شرق أفريقيا إلى

استكشاف إمكانية تحقيق سقف الاتحاد الجمركي في وقت أقرب ووضع إطار استراتيجي للإسراع بقيام السوق المشتركة والاتحاد النقدي.

499. تواجه عملية تحرير التجارة في إقليم شرق أفريقيا بعض التحديات؛ إذ أن تحرير رأس المال تعترضه مشكلة مواءمة السياسات لإنشاء سوق رأسمال إقليمية في شرق أفريقيا. أضف إلى ذلك، أن الانتقال إلى الاتحاد الجمركي المشترك يشكل مرحلة حاسمة في تاريخ الكومنولث. والواقع أن هذا الانتقال قد يكون من أسباب بطئه عدم توافق السياسات الجاري تطبيقها على الصعيد الوطني.

500. الوضع في مجموعة شرق أفريقيا

501. من أجل دفع علية التكامل إلى الأمام تحقق مجموعة شرق أفريقيا النشطة الرئيسية التالية:

502. بلغت عملية التكامل الإقليمي درجة عالية سنة **2007**، إذ أدى التقدم المحرز في إنشاء اتحاد الجمارك لشرق أفريقيا، وتوسيع المجموعة بانضمام رواندا وبوروندي، والمفاوضات حول السوق المشتركة لشرق أفريقيا، والعي المستمر لإنشاء اتحاد شرق أفريقيا إلى زيادة العزم الأكيد لدى القيادات والمواطنين في شرق أفريقيا على إنشاء كتلة اقتصادية وسياسية قوية ومستدامة في شرق أفريقيا. وقد تمكن مجموعة شرق أفريقيا من تقوية المجموعات الموجودة بالفعل وتكوين مجموعات جديدة لم تكن موجودة من قبل. وكذلك وضعت المرحلة الثالثة لقيام الاتحاد الجمركي التي بدأ تنفيذها في يناير **2005**.

503. الخطة قصيرة المدى

504. تخطط مجموعة شرق أفريقيا لتنسيق سياساته النقدية والمالية وسياسات المالية العامة بحلول **2009**، كما يهدف المجموعة إلى توسيع وتعميق

التعاون بين الدول الشريكة – بين أمور أخرى – في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليها بالفائدة المتبادلة. وفي هذا الصدد فإن دول المجموعة تسعى إلى إنشاء السوق المشتركة سنة **2010** والاتحاد النقدي سن **2012** وبعد ذلك الاتحاد السياسي لدول شرق أفريقيا.

عاشراً. التقدم الذي أحرز نحو التكامل الإقليمي في أفريقيا

505. الجماعة الاقتصادية الأفريقية **(AEC)** هي منظمة للدول أعضاء الاتحاد الأفريقي تضع أسس التنمية الاقتصادية المتبادلة بين غالبية الدول الأفريقية. الدول الأعضاء تصعد جهودها من أجل التعاون الاقتصادي، إلا أنها تواجه معوقات منها الحروب الأهلية المستعرة في بعض أجزاء أفريقيا. الأهداف المحددة لهذه المنظمة تشمل إنشاء مناطق تجارية حرة، واتحادات جمركية، وسوق واحدة، وبنك مركزي، وعملة مشتركة، وبذلك يتم إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

506. المجموعات الاقتصادية الإقليمية كركائز للجماعة الاقتصادية الأفريقية

507. توجد في أفريقيا حالياً عدة تكتلات اقتصادية إقليمية، ومجموعات اقتصادية إقليمية ذات عضوية متداخلة. تتكون المجموعات الاقتصادية الإقليمية في المقام الأول من تكتلات تجارية، وفي بعض الحالات يوجد بينها تعاون سياسي وعسكري. معظم هذه المجموعات تشكل "ركائز" الجماعة الاقتصادية الأفريقية وكثيراً ما تكون عضوية بعض الدول متداخلة. وكذلك تحتوي العديد من هذه الركائز على مجموعات فرعية تكون فيما بينها اتحاداً جمركية و/أو نقدية أكثر عمقاً.

508. هذه هي المجموعات الاقتصادية الإقليمية الركائز الموجودة في أفريقيا:

*مجموعة دول الساحل والصحراء (سين صاد)

*المجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)

*مجموعة شرق أفريقيا

*المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)

*المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

*الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)

*مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)

*اتحاد المغرب العربي

509. الأهـــــداف

510. تأسست الجماعة الاقتصادية الأفريقية بموجب معاهدة أبوجا الموقعة سنة **1991** والتي دخلت حيز التنفيذ سنة **1994** على أن يتم تنفيذها على ست مراحل:

1. (تكتمل سنة **1999**): تكوين تكتلات إقليمية في المناطق التي لا توجد بها تكتلات.
2. (تكتمل سنة **2007**): تعزيز التكامل بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتنسيق فيما بينها.
3. (تكتمل سنة **2017**): إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي في كل تكتل إقليمي،
4. (تكتمل سنة **2019**): إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة (ومنطقة تجارة حرة).
5. (تكتمل سنة **2023**): إنشاء السوق الأفريقية المشتركة على مستوى القارة.

6. (تكتمل سنة **2028**): إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي على مستوى القارة (وأيضاً عملة موحدة) وبرلمان.

- انتهاء جميع الفترات الانتقالية: عام **2034** على الأكثر.

511. مراحل التقدم اعتباراً من سبتمبر **2007**:

- المرحلة **1**: اكتملت؛
- المرحلة **2**: تقدم مستمر، لا يوجد شيء واقعي للاختبار؛
- المرحلة **3**: في تقدم، لا يوجد شيء واقعي للاختبار؛
- المرحلة **4**: لا يوجد تقدم حتى الآن؛
- المرحلة **5**: لا يوجد تقدم حتى الآن؛
- المرحلة **6**: لا يوجد تقدم حتى الآن.

512. الجدول التالي يبين أوضاع المجموعات الاقتصادية الأفريقية:

الشكل رقم 3: أوضاع المجموعات الاقتصادية الأفريقية

مراحل معاهدة أبوجا	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة	
	تقوية المجموعة الاقتصادي الإقليمي الموجود وتكوين تكتلات إقليمية في المناطق التي لا توجد بها تكتلات	تنسيق وتنسيق الأنشطة	القضاء التدريجي على الحواجز الجمركية وغير الجمركية	منطقة تجارة حرة	اتحاد جمركي	اتحاد جمركي قاري	تنسيق السياسات النقدية والمالية، والمالية العامة	اتحاد نقدي	اتحاد اقتصادي
توقعات المجموعات	**إيجاد**	**إيجاد**							
	سادك		**سادك**		**2012**		**2015**		**2018**
	سين–صاد			**سين–صاد**					

	إيكواس	2008		إيكواس				2009	
	كوميسا	2008		كوميسا			2014	2018	
	إيكاس	2008		إيكاس					
	EAC		2009		الجماعة الاقتصادية الأفريقية				

المصدر: جدول من إعداد المصدر الداخلي

ملاحظة:

الاتحاد النقدي: إيكواس: تخطط لتنفيذه سنة **2009** و كوميسا: سنة **2018**.

الاتحاد الجمركي: إيكواس و كوميسا و إيكاس تستهدف إنشاء الاتحاد الجمركي سنة **2008** بينما تستدف سادك إنشاءه سنة **2012**.

السوق المشتركة: تستهدف كوميسا إنشاؤها سنة **2014**، و **EAC** سنة **2009** و سادك سنة **2015**.

513. الوضع الراهن لكل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية كالتالي:

تنسيق السياسات والبرامج: إيجاد

إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية: سادك

مناطق التجارة الحرة:

1. إيكواس
2. كوميسا
3. سين–صاد
4. إيكاس

السوق المشتركة:

1. كوميسا سنة **2014**

2. **EAC** سنة **2009**
3. سادك سنة **2015**

الاتحاد الجمركي:

1. **EAC**
2. **CEMAC**
3. إيكواس سنة **2008**
4. كوميسا سنة **2008**
5. إيكاس سنة **2012**
6. سادك سنة **2012**

الاتحاد النقدي:

1. **CEMAC**
2. إيكواس سنة **2009**
3. كوميسا سنة **2018**

514. من المعلومات المذكورة أعلاه، نلاحظ أن إيكواس و كويسا و إيكاس ستنشئ الاتحاد الجمركي سنة **2008**، إلا أن سادك تخطط لإنشائه في تاريخ لاحق وهو **2012**. وقد قام كل من **EAC** و سيماك بإنشاء اتحادين جمركيين. أما مجموعات إيجاد و سادك و سين صاد فستصل إلى المرحلة الثانية من التكامل حسب معاهدة أبوجا في تاريخ لاحق. وما يزال وضع اتحاد المغرب العربي غير معروف جيدا.

515. وكذلك يختلف الجدول الزمني لإنشاء السوق المشتركة، فبينما تخطط مجموعة شرق أفريقيا مثلا لإنشائها سنة **2009** اقترحت الكوميسا إنشاءها سنة **2014**، وتأتي بعدها سادك سنة **2015**.

516. وبخصوص الاتحاد النقدي تخطط إيكواس لإنشائه سنة **2009** إلا أن إيكواس تتوقع أن يتم ذلك سنة **2018**.

517. حيث أن وضع اتحاد المغرب العربي غير معروف، يتبين مما تقدم أن إيكواس و كوميسا و إيكاس ستلحق بمجموعة شرق أفريقيا سنة **2008**، وأن سيماك في مرحلة الاتحاد الجمركي، وأن المجموعات الاقتصادية الأخرى و إيجاد و سادك و س ص يتصل في المرحلتين الثانية والثالثة. الموقف المذكور أعلاه يقود إلى التوصيات التالية:

1. حيث أن الدول أعضاء إيجاد هي في الواقع أعضاء في كوميسا، يجب دعوة إيجاد لاعتماد نفس البرامج مثل كوميسا وأن تتخذ إجراءات ملائمة لإنشاء الاتحاد الجمركي سنة **2008**.

2. يمكن أن تستفيد الدول أعضاء سادك التي هي أيضا أعضاء كوميسا (فيما عدا جنوب أفريقيا وبوتسوانا وموزمبيق) من خبرة الأخيرة ومن خبرة الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لجنوبي أفريقيا (**SACU**) وبذلك يتم تعجيل التقدم نحو الاتحاد الجمركي وإنشاؤه بين سنة **2008** و **2012**.

3. في هذا الشأن يكون إنشاء منطقة تجارة حرة في سادك/كوميسا بمثابة حل وسط لكي تختار الدول الأعضاء الاتحاد الجمركي الذي ترغب في الانضمام إليه كمرحلة ثانية. ويمكن لكل من سادك و كوميسا أن تضع برنامجا زمنيا محددا لتنسيق إجراءاتها تجاه الهياكل الموحدة كخطوة إيجابية نحو الدمج المحتمل والتحقيق النهائي للسوق الأفريقية المشتركة.

4. يجب دعوة سين–صاد التي تشمل أيضا دولاً أعضاء من إيكواس (فيما عدا غينيا) لكي تدرس بعناية وضع إيكواس وأن توحد برامجها معه في مرحلة لاحقة. الصعوبة الوحيدة المتوقعة ستكون رفض المغرب للانضمام إلى هذه المبادرة وتنسيق الجمارك بين الدول أعضاء الإيكواس وأعضاء اتحاد

المغرب العربي بالإضافة إلى مصر. أما الدول أعضاء س ص التي تنتمي إلى إيكاس فيمكنها أن تدخل الاتحاد الجمركي للأخيرة سنة **2008**.

5. على افتراض أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تنشئ اتحادات جمركية ستقوم بإنشائها، فإنه من الممكن تصور أن هذه المجموعات ستقوم بإنشاء سوق مشركة على مستوى القارة فيما بين **2012** و **2014** وإنشاء اتحاد اقتصادي فيما بين **2014** و **2017**.

518. رغم أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تتميز حاليا بتداخل العضوية وعدم كفاية التقدير والتمويل (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا **2002**)، إلا أنها حققت نجاحات ملحوظة.

519. تمكنت بعض المجموعات في بعض مناطق القارة من تحويل جهود تعاونها النقدي والاقتصادي إلى قوة دافعة لتنسيق السياسة الاقتصادية والتكامل، وربطت الهياكل المطلوبة لتحقيق هدف إنشاء سوق حقيقية بمسئولية تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي.

520. الهياكل المطلوبة لتحقيق هدف إنشاء سوق حقيقية ارتبطت بإنشاء مؤسسات إقليمية تُوكل إليها مسئولية تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي.

521. التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي

522. الانتقال من "الأمانة" إلى "المفوضية" يعتبر من أكبر التغيرات في دستور الاتحاد الأفريقي، وهو يجسم إرادة القيام بنقلة نوعية إلى الأمام نحو التكامل.

523. يعتبر الاتحاد الأفريقي مؤسسة جامعة مستقلة عن الدول الأعضاء تتمتع بالكفاءة لتمثيل الاتحاد.

524. كذلك يلعب الاتحاد الأفريقي دورا في تنسيق الأنشطة وتنفيذ التعاون بين الدول الأفريقية الذي كان يتم في السابق من خلال مؤسسات حكومية دولية (جمعية منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الوزراء). وفي بعض مجالات السياسة أثبتت المفوضية أنها كانت في موقع يقدم بالفعل قيمة مضافة إلى الدول الأعضاء.

525. إنشاء الهيكل الأفريقي للسلم والأمن الذي يشمل مجلس السلم والأمن. ولقد كان للاتحاد الأفريقي دور كبير في عمليات السلام المعقدة (مثل دارفور) وجذب المانحين والتمويل (مرفق السلام في أفريقيا).

526. ظهور مؤسسات الاتحاد الأفريقي: البرلمان الأفريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

527. في نهاية ولايتها الأولى أحرزت مفوضية الاتحاد الأفريقي نتائج ملموسة، وهي ما تزال تقوم بإصلاح العمليات ذات الأجل الطويل. الركيزة الأولى لعملية التحول المؤسسي في الاتحاد الأفريقي ترتبط بالتعزيز المؤسسي للمفوضية – التي تضطر في بعض الأحيان للعمل بوسائل محدودة (تشمل القيود المالية) لتحقيق الأهداف الناشئة عن ذلك.

528. التنفيذ التدريجي للرقابة القضائية هو خطوة كبيرة أخرى نحو اتحاد أقوى. كانت الخطوة الكبيرة عند بدء سريان البروتوكول الذي أنشأ المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أول يناير **2004** وانتخاب قضاتها الأحد عشر في يناير **2006** بمناسبة الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي.

529. عقدت المحكمة جلستها الأولى بمناسبة القمة السابعة للاتحاد الأفريقي في بانجول، لكن لم يتم البت في تأسيس محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي

لأن المفاوضات بشأن مشروع دمجها مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما تزال جارية.

530. تم إحراز تقدم بشأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر "اللبنات" التي يُبنى منها الاتحاد الأفريقي. اعتمد الخبراء القانونيون ولجنة الممثلين الدائمين في اجتمع مشترك عقد في مارس **2005** مشروع بروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مما أرسى أساساً جيدا يمكن الاعتماد عليه.

531. تم توقيع بروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتاريخ **27** يناير **2008**.

532. قرار المجلس AU/Dec.112 (VII) بشأن الوقف الاختياري للاعتراف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية (قرار بانجول **2006**).

533. قرار المجلس AU/Dec.113 (VII) بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل (مقرر بانجول **2006**).

534. إنشاء فرق جاهزة في ست مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة في إطار الهيكل الأفريقي للسلم والأمن بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي يعتبر خطوة إلى الأمام في إيجاد الشراكة الممكنة.

535. التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الإسراع بالتكامل الإقليمي

536. يتوقف نجاح أي عملية للتكامل بدرجة كبيرة على الالتزام السياسي من الدول الأعضاء بتنفيذ معاهداتها وبروتوكولاتها. ويبين النقص في قيام الحكومات بالتنفيذ وجود نقص في الإرادة السياسية. فإذا كانت الدول الأعضاء في أحد المجموعات الاقتصادية الإقليمية مثلا مطالبة بالتصديق على بروتوكول لتحرير التجارة وتنفيذه أو بروتوكول لحرية انتقال الناس

فإن المواطنين وأصحاب المصلحة في ذلك المجموعة قد يستاءون من الدولة التي لم تصدق على البروتوكول ولم تنفذه. الالتزام بعملية التكامل الذي يفوق مجرد الخطابة يكون مفتقراً إلى الشفافية والنظرة الفاحصة إذا لم يكن مصحوبا بهياكل الاتصال الكافية.

537. هناك حاجة إلى توافر معلومات ومعارف بشفافية عن التزامات الدول الأعضاء بعملية التكامل حيث ستساعد أصحاب المصلحة على التعرف على أداء الدول الأعضاء وهل هو مساعد أو معوق، وقيامهم بحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها.

539. تحديات أمام إشراك أصحاب المصلحة في التعجيل بالتكامل الإقليمي

540. تعتبر مشاركة الشعوب الأفريقية والمجتمع المدني في جهود التكامل من الأمور الضرورية والحتمية. ولا بد أيضا من تمكين أصحاب المصلحة لكي يساهموا في مراقبة عملية التكامل الأفريقية ولتحسين مساءلة المؤسسات الإقليمية المناط بها قيادة العملية من أقاليمها الفرعية المعنية.

541. وجود منبر لتوفير المعلومات والمعارف الكلية عن أجندة وعمليات التكامل الأفريقي سيعتبر وسيلة تمكن أصحاب المصلحة من استكشاف وفحص ما يظهر من هذه المؤسسات وبالتالي يُسهل انتشار عملية التكامل وصبغها بالطابع الديمقراطي.

542. أصحاب المصلحة ومعهم المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات المجتمعية الأخرى ليسوا دائما مزودين بالمعلومات المناسبة المطلوبة للتقييم الصحيح لأجندة التكامل وعملياته وتقدمه والتحديات التي تقابله على مستوى الدول والأقاليم.

543. من خلال المشاركة الفعالة لجميع هذه المجموعات في عمليات التكامل الإقليمي يمكن الإحساس بالتكامل الإقليمي ومساندته على المستوى الوطني.

544. التحديات على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية

545. حماس القارة الشديد للتكامل الإقليمي لم تواكبه إرادة سياسية متكافئة والتزام من الدول الأعضاء بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مختلف ترتيبات التكامل.

546. التحديات التي تواجه التنمية في القارة تتضاعف بسبب العديد من الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا والسل التي تعتبر تهديدا خطيرا لتنمية رأس المال البشري وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

547. ما تزال هناك تحديات تتعلق بتعميق الديمقراطية لكي لا تقف عند حد الانتخابات، وتقوية الحوكمة الاقتصادية واحترام القانون وتعزيز الدولة التي تقدم الخدمات بفاعلية وتعزز النمو من أجل الفقراء والمساءلة.

548. الحصول على الطاقة والأمن يمثل قيدا خطيرا آخر أمام جهود أفريقيا لتحقيق نمو شامل ومستدام. ورغم ما في القارة من موارد كبيرة للطاقة إلا أن مستوى الحصول عليها ما يزال متأخرا جدا عن بقية أنحاء العالم. "ما يزال أكثر من **600** مليون أفريقي يعتمدون على الكتلة البيولوجية التقليدية كمصدر رئيسي للطاقة، وأكثر من **500** مليون لا تصل إليهم الكهرباء حيث تتدنى معدلات التوصيل إلى **2.3%** في الكثير من المناطق الريفية.

549. بالإضافة إلى ذلك، فإن إمدادات الطاقة تعوقها أسعار الطاقة المرتفعة وعدم كفاية المرافق والاستخدامات النهائية. وفضلا عن ذلك فإن التعاون العابر للحدود في تجارة الطاقة في المنطقة ما يزال ضعيفا."[1] وهكذا، هناك حاجة في بعض المناطق الفرعية إلى جهود إضافية لتسخير الأرباح الناتجة عن أطر سياسات الطاقة الإقليمية وآليات التنسيق مثل مجموعات الغاز والطاقة وتكامل أسواق الطاقة الإقليمية.

[1] وثيقة البرنامج الإقليمي لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008 – 2011).

550. هناك عدد قليل من دول القارة تبدو مستعدة للتنازل الجزئي عن السيادة للدخول في مجموعات تعتبر حرجة لنجاح أي مشروع إقليمي للتكامل. تم التوقيع على بروتوكولات كثيرة إلا أن بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية لم تضعها موضع التنفيذ حتى الآن. ويرجع هذا إلى عدم وجود جزاءات فعالة مقابل تقصير الدول الأعضاء وضعف الإنفاذ والقدرة على التنفيذ. وقد انعكس ضعف الإرادة السياسية والالتزام على الإخفاق في تحقيق الأهداف في المواعيد المحددة لها.

551. عملية التكامل في القارة تعوقها كثرة حدوث الصراعات بين الدول الأعضاء. الصراعات تعوق التكامل والتنمية لأنها تقلص الأنشطة الاقتصادية وتدمر البنية الأساسية وتقيم حاجزا خطيرا أمام تدفق التجارة والاستثمارات. وكذلك يتم تحديد فاعلية العملية بتعدد المشروعات الذي يضع أعباء ثقيلة على القدرات الإدارية والمالية المحدودة في الدول المعنية وتؤدي إلى تضارب الالتزامات.

552. هذا يشرح السبب في أن معظم الدول الأعضاء تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات المالية الكافية لمشروعات التكامل وإخفاق هذه المشروعات في تنفيذ برامجها وسياساتها بكفاءة.

553. وكذلك انتكست عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا بسبب سوء تصميم وتسلسل الترتيبات، وقد انعكس ذلك في التأكيد الشديد في معظم المشروعات على تحرير التجارة وتكامل السوق دون كثير من الاعتبار لتعزيز التكامل في الإنتاج أو التكامل الإقليمي أو البنية الأساسية الإقليمية (وخاصة النقل) لتقود تكامل السوق.

554. من التحديات الكبيرة الأخرى عدم القدرة على التعامل الكافي مع القضايا المتعلقة بسوء الحوكمة وسوء المحاسبية وغياب الشفافية وعدم تعزيز الاستقرار السياسي والسلام والأمن.

555. غياب آليات التمويل الذاتي لمنظمات التكامل الإقليمية، وعدم كفاية الآليات التي تضمن توزيع فوائد التكامل توزيعا عادلا بين الدول الأعضاء، ونقص مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التكامل، وعدم تناسب الوقت المخصص للمسائل المتعلقة بالصراعات ، كل هذه العوامل لها مضاعفات خطيرة على المهارات والكفاءات التي تحتاج إليها المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

557. التحديات أمام الاتحاد الأفريقي

558. ترجع المشكلة المرتبطة بفشل التكامل الإقليمي في أفريقيا إلى انخفاض التجارة البينية الإقليمية في أفريقيا. وهذا يفرض تحدياً خطيراً أمام الاتحاد الأفريقي.

559. رغم التأكيد على أهمية التكامل الاقتصادي وموارد القارة الطبيعية والمعدنية أثبتت معظم الدول أنها ليست عملية من الناحية الاقتصادية، وأن الاعتماد على تصدير سلع محدودة قد لعب دورا في إضعاف التكامل الاقتصادي والتجارة البينية الأفريقية. وهذا يفرض تحديا للاتحاد الأفريقي في معالجته للتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الأعضاء.

560. لا بد من النظر إلى العملية الإقليمية للتكامل الاقتصادي في سياق الجهود القارية تجاه التكامل الاقتصادي والسياسي.

561. صعوبة توقيع جزاءات على الدول الأعضاء غير الملتزمة.

562. اعترفت قمة الاتحاد الأفريقية التي عقدت في بانجول، جامبيا في يوليو **2006** بضرورة تسريع معدل التكامل في القارة. ولن تكون أفريقيا عضوا

كامل العضوية في المجتمع الدولي إلا إذا حققت تكاملها النقدي والاقتصادي. وسيكون التحدي أمام الاتحاد الأفريقي هو تقريب هذه لمجموعات الاقتصادية الإقليمية لكي تتحرك عملية التكامل إلى الأمام.

563. يقر الاتحاد الأفريقي بوجود المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا ويسعى إلى تنسيق وتوحيد سياساتها كأساس لتحقيق أهداف الاتحاد. المشكلة التي تظهر هي تعدد عضوية بعض الدول الأعضاء في هذه الاتحادات الاقتصادية الإقليمية مما يؤدي بالتالي إلى تنافس المصالح وإلى مزيد من التفكك بدلاً من التكامل. ومن المهم أن نذكر أن بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية لها برامج ومذكرات تفاهم متوازية، وهي خطوة إيجابية نحو التنسيق. وهذا العنصر يحتاج إلى تشجيع وأن تتخذ المجموعات الاقتصادية الإقليمية مزيداً من الخطوات من أجل تنسيق نفسها.

564. لا بد أن تأتي التوجيهات الواضحة والقيادة من الاتحاد الأفريقي لتحديد الطريق الذي يجب اتخاذه. ولكن وجود الكثير من الحدود ومن اللغات والعوامل السياسية والاقتصادية ونقص الموارد البشرية والمالية يمثل تحدياً أمام الاتحاد الأفريقي.

حادي عشر. التوصيات

565. حققت المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا تقدما في محاولة تحقيق بعض الأهداف، لكن ما تزال هناك حاجة إلى تشجيع المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف بعيدة المدى. هذه الجهود تحتاج من القارة أن تعيد التفكير في مشروع تعاونها وتكاملها الإقليمي.

566. وهناك جهود غير كافية لتنسيق الأنشطة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ورغم أن بعض هذه المجموعات لديها مذكرات تفاهم مع الأخرى في مختلف قطاعات التعاون، ما تزال هناك حاجة إلى الإرادة السياسية

وإجراءات بناء الثقة حتى تتحرك عملية التكامل إلى الأمام. وبدلا من أن نرى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكأنها تتنافس مع الآخرين، يجب التركيز بصورة أكبر على التكامل. وهذا بالضرورة يحتاج إلى قيادة "جيدة" يمكن أن تقنع الدول الأعضاء بالجانب الإيجابي للتكامل.

567. يجب تشجيع الاجتماعات القطاعية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي لكي تساعد في تحسين الموقف المشترك تجاه موضوعات معينة خاضعة للمناقشة. هذه الاجتماعات تؤدي إلى تكوين صورة واضحة والتوصل إلى استراتيجيات مشتركة لتحسين تنفيذ أي توصية يتم اتخاذها.

568. هناك حاجة إلى تشجيع استخدام أفضل الممارسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وخاصة في المؤسسات التي تم إنشاؤها والتي تحرز تقدما في تعزيزها للمزيد من التكامل فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

569. يجب على الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين دعم الآليات الإقليمية للوقاية من الأزمات وتعزيز الجهود الإقليمية المؤثرة لتحقيق السلام.

570. إلا أن هناك تحديات ملحوظة تقف في طريق التكامل الإقليمي وقد سبق تحديدها في الفقرات السابقة. لكن يمكن التغلب على معظم هذه التحديات بالإرادة السياسية القوية لدى الدول الأفريقية الأعضاء القائمة على التنفيذ.

الجزء2: الوضع بالنسبة لتنفيذ توصيات المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل

ثاني عشر: المقدمة

571. هذا الجزء من التقرير يتابع الأنشطة التي سوف تتم أو التي يزمع القيام بها لتفيذ التوصيات التي انبثقت عن المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل؛ حيث صدر عدد من التوصيات التي صدرت من المؤتمر الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل المنعقدين في واجادوجو، بوركينا فاسو، في الفترة من **30**- إلى **31** مارس **2006** وكيجالي، رواندا، في الفترة من **26** إلى **27** يوليو **2007**. وطلبت هذه التوصيات من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اتخاذ إجراءات محددة للتعجيل بعملية التكامل القاري. وركزت على بعض الموضوعات الهامة التالية:

- استعراض اتفاقية أبوجا مع الأخذ في الاعتبار إعلان سيرت الصادر في ف سبتمبر **1999**؛
- إعداد برنامج الحد الأدنى للتكامل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- المواءمة بين السياسات والبرامج فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية لتعزيز عملية الترشيد؛
- تعزيز حرية حركة الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات عبر جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بغية تحقيق تكامل قاري سريع.

572. تتطلب الحركة نحو التكامل القاري متابعة منتظمة وهذا كان السر وراء عملية المتابعة وكذلك الحاجة إلى:

- قياس التقدم نحو أهداف وأغراض التكامل كما جاءت في اتفاقية أبوجا؛

- تتبع التقدم في مجال الترشيد والمواءمة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء؛
- تحديد التحديات والمشاكل التي أدت إلى إعاقة التنفيذ؛
- اقتراح التوصيات للسير قدماً من أجل التعجيل بتحقيق هدف التكامل القاري.

573. تم اعتماد المنهجية التالية لتنفيذ أنشطة المتابعة:

- تم توزيع مصفوفة التنفيذ على العناصر الفاعلة ذات الصلة لاستكمالها؛
- تم توزيع استبيان إضافي على الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- تم إيفاد مهمة إلى الدول والأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنظيم واستكمال الاستبيان؛
- تم عمل بحث مكتبي لاستخدام بيانات ثانوية تخص على سبيل المثال التقارير السنوية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والخطط الاستراتيجية وتقارير اجتماعات القمة إلخ..

ثالث عشر: وضع تنفيذ توصيات المؤتمرين الأول والثاني للوراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل

أ) الدول الأعضاء

574. يقدم هذا الجزء ملخصاً عن تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات؛ فقد تم تقديم تسع توصيات إلى الدول الأعضاء من التوصيات التي انبثقت عن المؤتمرين السابقين. وتم تلخيص التقدم الذي أحرز على أساس الموضوعات التي تضمنتها كل توصية من هذه التوصيات، ومع ذلك ونظراً إلى لقلة عدد الاستجابات من قبل الدول الأعضاء إزاء المصفوفة

والاستبيان (خمس دول أعضاء فقط) فإنه لم يكن في الاستطاعة إعداد تقرير شامل عن تنفيذ الدول الأعضاء لهذه التوصيات؛ وعلى ذلك فإن معالم هذا الجزء ممكن أن تكون عامة في طبيعتها.

575. ترشيد ومواءمة البرامج

576. اتخذ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات المنعقد ببانجوا، جامبيا، في يوليو **2006** مقرراً (**Assembly/AU/Dec. V11) 112)** لتبني توصيات الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل وأوصى، حتى إشعاراً آخر، انتظاراً للاعتراف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية الجديدة الخارجة عن الثماني المتفق عليها. وعلى ذلك هناك وقف للاعتراف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية منذ ذلك الحين.

577. علاوة على ما تقدم قامت بعض الدول الأعضاء بتخفيض عضويتها في المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ فعلى سبيل المثال قامت رواندا مؤخراً باتخاذ قرار سحب عضويتها من الإيكواس.

578. الأكثر من ذلك، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي تجري حالياً دراسة بشأن إعداد السيناريوهات الخاصة بالترشيد (من المقرر أن تنتهي عام **2008**) التي سوف تعمل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء للقيام باتخاذ قرارات محددة في مجال الترشيد.

579. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء تقوم كذلك باتخاذ إجراءات للتصديق على القرارات الإقليمية وتنفيذها في مجال التجارة وحرية الحركة والبنية التحتية. وساعدت كذلك برامج بناء القدرات التي قدمتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية في المواءمة بين الأنشطة فيما بين القطاعات.

580. كذلك شاركت بعض الدول الأعضاء في الاجتماعات القارية والدراسات الخاصة بمواءمة القوانين المالية والخاصة بالأعمال في أفريقيا.

581. التنمية المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية

582. شارك بعض المسؤولين من الدول الأعضاء في الدورات التدريبية عن التكامل التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي تتم باللغتين الإنجليزية والفرنسية. الغرض من التدريب هو تحسين القدرة الاستيعابية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ويستهدف التدريب مساعدة الأطراف على فهم أفضل للمشكلات المتصلة بعملية التكامل حتى يتم التعرف على هذه المشكلات والتغلب عليها.

583. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول الأعضاء تقدم مساهمات منتظمة ومحددة لميزانيات المجموعات الاقتصادية الإقليمية المنضمة إلى عضويتها؛ وعلى ذلك فإن بعض الدول الأعضاء التزمت بتسديد مساهماتها لتلك المجموعات حتى حينه. إلا أن عدداً من الدول الأعضاء لا تزال متأخرة في سداد التزاماتها تجاه المجموعات المذكورة مسببة تحديات كبيرة ونقص في موارد البرامج وهو الأمر الذي يرجع في جزء منه إلى درجة الأولوية التي توليها بعض الدول الأعضاء للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها.

584. هناك عدد من الدول الأعضاء استفادت وسوف تستفيد من برامج بناء القدرات التي توفرها المجموعات الاقتصادية الإقليمية. في هذا الصدد يعد برنامج القدرات لمجموعة سادك مثالاً جيداً حيث تم اعتماد **12** نموذج تدريب لمسؤولي الجمارك بهدف وضع معايير موحدة لتحسين القدرة الفنية لإدارات الجمارك في الدول الأعضاء. تم استخدام صندوق التنمية الأوروبي التاسع لبناء قدرات مؤسسات بعض الدول الأعضاء من خلال شراء المعدات وتدريب الموظفين. وقد أدى ذلك إلى تحسن كبير في عمليات بعض الإدارات والوزارات.

585. تنمية البنية التحتية الإقليمية

586. في مجال البنية التحتية تدعم بعض الدول الأعضاء صناديق البنية التحتية الإقليمية التي تستهدف تعزيز تنمية البنية التحتية في أقاليمها؛ والمثال على ذلك هو صندوق البنية التحتية للكوميسا الذي شهد تعاوناً بين الدول الأعضاء في مشروعات عبر الحدود في مجالات السكك الحديدة والطرق والطاقة والموانئ والطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك عدد لا بأس به من الدول الأعضاء تشترك في مشروعات تحسين البنية التحتية والترشيد واشتركت في كذلك في مشروعات النيباد وبنك التنمية الأفريقي. بعض هذه الأمثلة تشتمل على مشروعات تحديث ميناء مومباسا، السكك الحديدة المشتركة عبر كينيا/أوغندا. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من بلدان غرب أفريقيا تولي أولوية لخط سكك حديد أفريقيا الذي يستهدف بناء خط سكة حديد بين بوركينا فاسو، بنين، النيجر وتوجو. وهذا المشروع له أهمية كبرى خاصة الدول التي ليس بها نظام سكك حديد.

587. التنمية القطاعية

588. بعض الدول الأعضاء تلزم نفسها أيضاً بأهداف حرية الحركة من خلال التوقيع على بروتوكولات حرية انتقال الأشخاص والعمالة ورأس المال والخدمات وتنفيذها. وكذلك تنفيذ الإجراءات مثل التخفيف من القيود على منح التأشيرات وجوازات السفر الإقليمية وخطط التأمين على المركبات الإقليمية، مثل البطاقتين الصفراء والبنية المعمول بهما في إقليمي الكوميسا والإيكواس على التوالي. إلا أن تنفيذ حرية حركة لا يحدث عبر الحدود كما وضح ذلك في الجزء الأول من هذا التقرير. بالنسبة لحرية انتقال رأس المال والخدمات المالية، تتخذ بعض الدول الأعضاء خطوات نحو تنظيم ضوابط أسعار صرف العملات.

589. تشمل الأنظمة القطاعية الأخرى الدول الأعضاء المشاركة في البرامج الزراعية الإقليمية مثل استراتيجية الأمن الغذائي الإقليمية للإيجاد وبرنامج التنمية الزراعية الشامل للكوميسا. والهدف منها هو تحسين تنويع الإنتاج الزراعي. وثمة أنشطة أخرى في هذا المجال تشمل الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات من شأنها تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتحسين التجارة فيما بين الأقاليم.

590. وفيما يتعلق بمسائل الأمن الغذائي والمسائل البشرية، يجري الآن تعزيز التنفيذ من خلال برامج الأمن الغذائي فضلا عن المصادقة على اتفاقيات بشأن الأنشطة الجنائية والإرهاب، ويجري الآن أيضا ضم الآلية الأخيرة في عدد من قوانين العقوبات الوطنية. كما يجري تشكيل لجان في بعض الدول الأعضاء للتصدي لقضايا المخدرات، والاتجار في الأسلحة والسجائر.

591. تعزيز جانب الإنتاج.

592. تحاول أيضا بعض الدول الأعضاء مواجهة قضايا الإنتاج بغيرة أن تكون قادرة على خدمة الأسواق الكبرى من خلال تحسين الحواجز التي تقف حجر عثرة في طريق الاستثمار، وتخفيض تكلفة أداء الأعمال، وتعزيز البنية الأساسية وكذلك تحسين الأمن، من بين جملة أمور أخرى وقطعت بعض الدول الأعضاء شوطا في زيادة عدد الوزراء الذين يتناولون قضايا الإنتاج الصناعي، والقطاع الخاص، والاستثمار والتجارة.

593. من بين الأنشطة الهامة الرئيسية استراتيجيات التصميم لتعزيز التنوع والقدرة التنافسية في القطاع الصناعي؛ واستراتيجيات تنمية القطاع الخاص، وإصلاح الأراضي من أجل تشجيع وحفز الإنتاج في المجال الزراعي؛ والتوسع في عدد مؤسسات التدريب لزيادة قاعدة الموارد البشرية

المتاحة للقطاع الصناعي؛ توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة؛ والمشاركة في أنشطة تستهدف مواءمة قوانين الأعمال والقوانين المالية لدعم الاستثمار وتعزيز تنمية القطاع الخاص.

ب) المجموعات الاقتصادية الإقليمية

594. يقدم هذا الجزء ملخصا للتنفيذ من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية بناء على التوصيات المطروحة. وهذا الملخص مقدم في ظل مجالات موضوعية تتفق مع الموضوعات الواردة في كل توصية. أما التقدم المحرز لكل مجال مواضيعي فيعرض من خلال مؤشرات، في شكل نسب مئوية المصورة في شكل رسوم بيانية.

595. بصفة عامة، هناك الآن **13** توصية مقدمة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية من **COMA1 1** و **COMA1 11** ، تجري الآن على قدم وساق من جانب بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية إن لم يكن كلها، كما يوضحه الجدول **1**. لكن هناك عدد قليل من التوصيات لم تبدأ بعد كما هو معروف.

جدول 1: موقف تنفيذ التوصيات المقدمة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

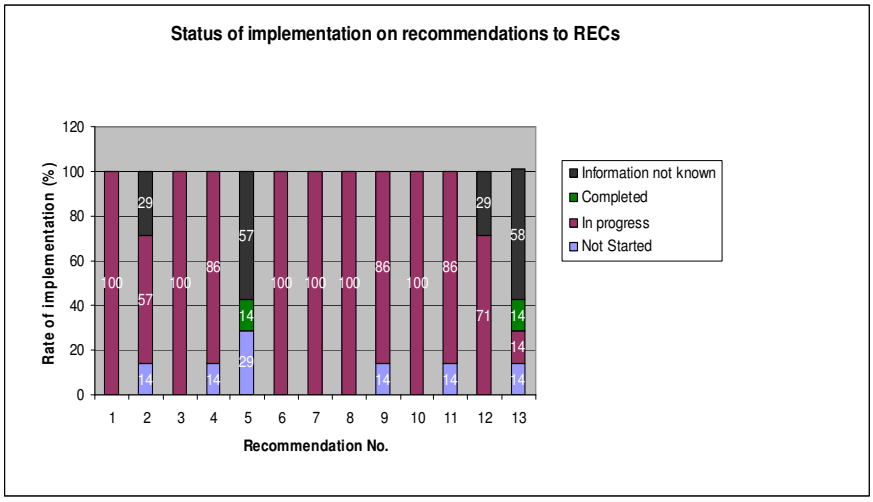

	توصية رقم	التوصية
COMA1 1	1	من أجل تعزيز التكامل، ينبغي تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز حرية تنقل الأفراد، والبضائع، ورأس المال والخدمات.
	2	إدراج قضية الترشيد في أجندة الاجتماعات القانونية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وإجراء مشاورات أوسع مع أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني، والقطاع الخاص والبرلمانيين.
	3	مواءمة وتنسيق سياسات وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل استراتيجيات الترشيد.
	4	إنشاء آليات لتسهيل عملية المواءمة والتنسيق داخل وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
	5	تنفيذ مراجعة مؤسسية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتقييم التحديات ومعوقات الكفاية في تنفيذ اتفاقية أبوجا.
COMA1 11	6	دعوة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للتركيز على تنمية البنية الأساسية في القارة للتعجيل وتعميق التكامل الإقليمي والقاري بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي والنيباد؛ ودعم تنمية آليات تمويل متابعة مثل الصندوق الأفريقي لتنمية البنية الأساسية.
	7	دعوة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى تعزيز التكامل الإقليمي والقاري من خلال إجراءات ملموسة تشمل: التصدي لتحديات معوقات جانب الإمدادات، وتنويع الإنتاج، وحرية تنقل الأفراد، وحقوق الإقامة والاستقرار، حرية حركة البضائع، والخدمات ورأس المال فضلا عن ضمان الأمن البشري، في الوقت الذي يتم فيه إيجاد آليات لتناول الأنشطة الجنائية؛

	توصية رقم	التوصية
	8	بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي، للعمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال مواءمة قوانين الأعمال والقوانين المالية لتعزيز حرية تنقل رأس المال.
	9	يتعين على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تسهيل مواءمة قوانين الهجرة بالتعاون مع الدول الأعضاء بغية تعزيز حرية تنقل الأفراد.
	10	تعزيز قدرة الهيئات الإقليمية المسئولة عن التكامل.
	11	بتأييد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، للتعجيل بعملية إنشاء بورصة أفريقية لتعزيز الموارد المالية في القارة.
	12	تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إنشاء آليات للتمويل الذاتي حيث لا تكون موجودة بغية تعزيز الاعتماد على الذات.
	13	مفاوضات الشراكة الاقتصادية واستمرارها واضطلاع المفوضية بتنسيقها مع الأخذ في الاعتبار أجندة التكامل الإقليمي والقاري.

596. ترشيد ومواءمة البرامج

597. في ظل المجال المواضيعي للترشيد والمواءمة للبرامج، تجري المواءمة الآن بصورة فعالة، ومائة في المائة **100%** من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تضطلع بأنشطة المواءمة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في نفس المجال الإقليمي وتبذل **43%** ثلاثة وأربعون في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية جهودا لمواءمة قوانين الأعمال والقوانين المالية لتعزيز حرية حركة رأس المال. ويبدأ عدد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا الآن التركيز على قضايا الترشيد. على سبيل المثال، يعرف أن **57%** سبعة وخمسين في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية قد أدرجت الترشيد على جدول أعمال اجتماعاتها

القانونية. فمثلا، أدرجت مجموعة شرق أفريقيا قضية الترشيد على جدول أعمال قمة مارس **2008**. بيد أن مجموعة شرق أفريقيا قد لاحظت أن الترشيد ليس بندا دوريا في جدول أعمال القمة. ولم يكتشف أن أيا من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تجري مشاورات مع أصحاب المصلحة حول قضية الترشيد (انظر شكل **4** من أجل التحقق من التفاصيل).

شكل **4:** الترشيد والمواءمة.

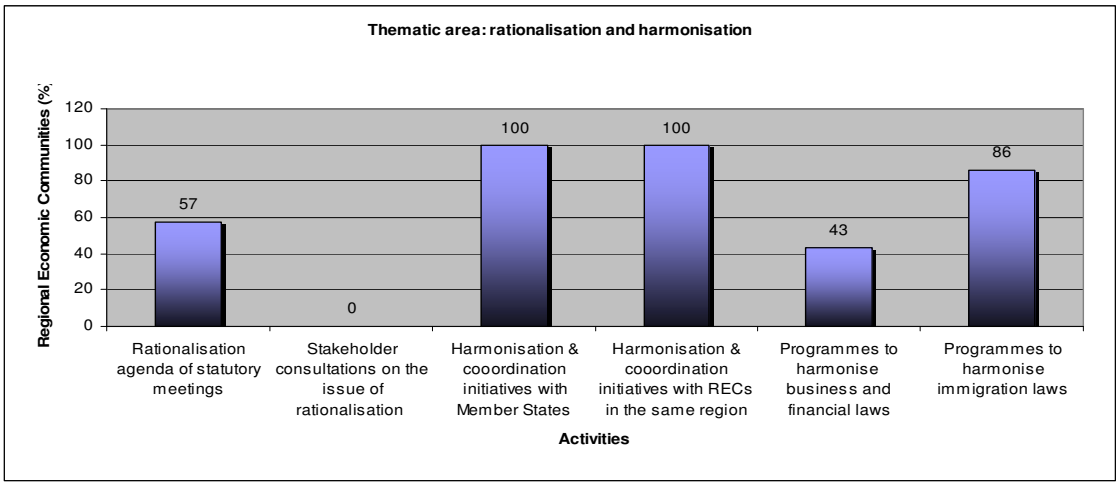

598. التنمية المؤسسية.

599- في ظل التنمية المؤسسية، كان بناء القدرات أهم الأنشطة المسجلة، مع وجود **100**% من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تضطلع بشكل ما من بناء القدرات لتحسين عملية التكامل. ومن بين المحالات الملحوظة في بناء القدرات كانت في الإجراءات الجمركية، السلم والأمن، والإدارة البيئية.

والأمثلة البارزة في هذا الصدد، مجموعة شرق إفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا علي التوالي. ومن أجل تعزيز كفاية الموارد، هناك **71**% من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تقوم بتنفيذ آليات التمويل الذاتي في حين أن هناك أقل من

14%، اضطلعت بمراجعات مؤسسية في سياق تقييم التحديات ومعوقات الكفاية في تنفيذ اتفاقية أبوجا، والتي كانت تمثل توصية من التوصيات.

بيد أنه قد تم الاضطلاع بمراجعات داخلية علي مستوي قطاعي. ونظراً لأن تقرير المراجعة المفوضية، الاتحاد الأفريقي وهيئاتها في عام **2007**، فإنه من المتوقع أن تكون المؤشرات والعلامات المرجعية مصدر إلهام لمثل تلك المراجعات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بصفة خاصة في سياق اتفاقية أبوجا. وعلاوة علي ذلك، هناك أقل من **50%** من المجموعات الاقتصادية الإقليمية قد لاحظت عمليات نقل كبري للسلطات من الدول الأعضاء.

شكل 5: التنمية المؤسسية

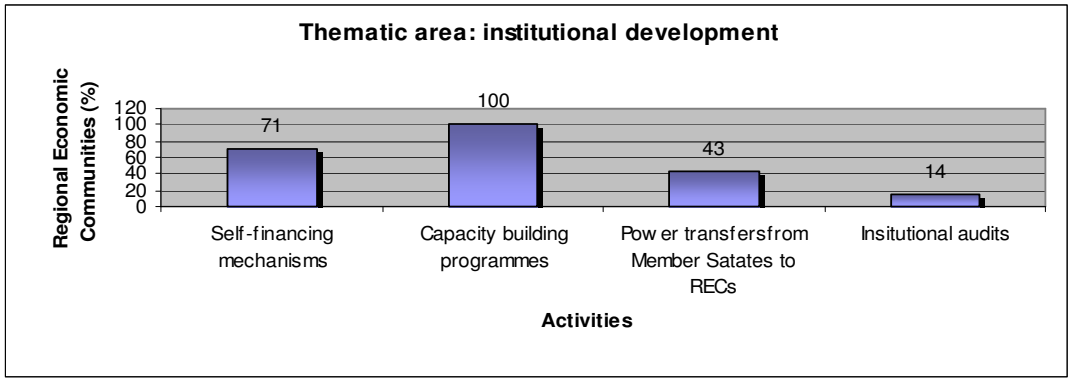

600-تنمية البنية الأساسية الإقليمية

601-يجرى الآن إحراز المزيد من التقدم في مجال البنية الأساسية علي سبيل المثال، يبدو أن جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية مشتركة في مشاريع غبر الحدود، كما يبدو أيضاً إما تقدم أو تعمل نحو إيجاد المصادر الأساسية المطلوبة لتنمية البنية الأساسية في مناطقها. وفيما يتعلق بالتعاون مع النيباد وبنك التنمية الأفريقي، هناك **71%** و **86%** من المجموعات الاقتصادية

الإقليمية علي التوالي، معروف أنها تعمل مع هاتين الهيئتين من أجل تنمية البنية الأساسية، وتحسينها وإعادة تأهيلها.

وفيما يتعلق بمبادرات الشراكة الخاصة–العامة، كان معروفاً أن **57%** من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تشارك في هذه المشروعات أو في طريقها للمشاركة في عملية تنمية مثل هذه المشروعات.

شكل 6: تنمية البنية الأساسية الإقليمية

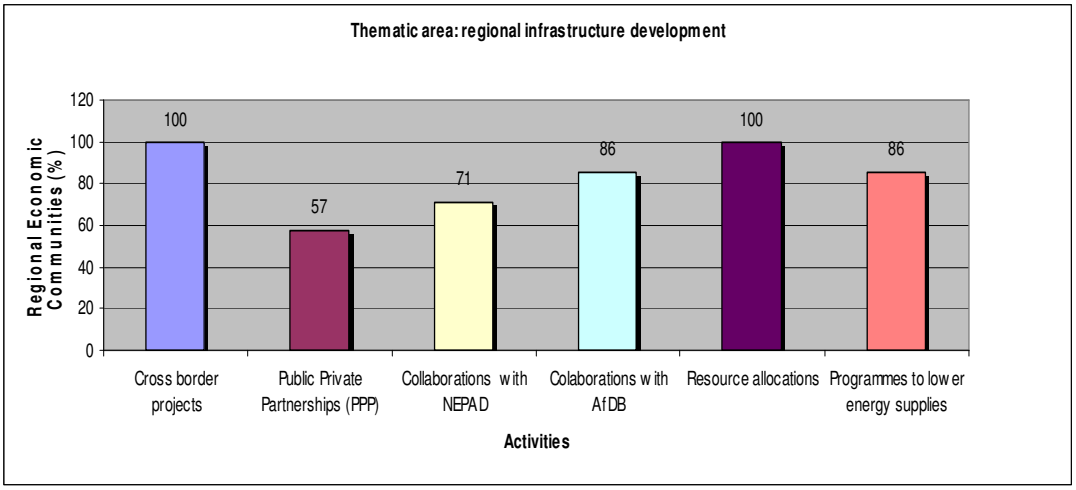

602- التنمية القطاعية

603- فيما يتعلق بالتنمية القطاعية في مجال التجارة، وحرية حركة (البضائع، رأس المال، العمل والخدمات)، يحدث الآن تقدم ملموس في التنمية الزراعية والصناعية. ويسجل عدد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية أنشطة في هذه المجالات بغية التغلب علي معوقات جانب الإمداد، وفي مجال التنويع والتحسين الصناعي والزراعي، تقوم الآن جميع الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ أنشطة في هذه المجالات. ومن بين هذه الأنشطة، تنمية استراتيجيات إدارة الموارد الصناعية والزراعية والطبيعية لدعم التنويع والقدرة التنافسية، ومواءمة قوانين الاستثمار ووضع قوانين الاستثمار النموذجية.

604-تقوم الآن ستة وثمانون في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ أنشطة في مجالات حرية التنقل (من خلال إجراءات مثل وثائق السفر الإقليمية، ومشروعات التأمين، ومواءمة مناهج التعليم والمؤهلات). وينبغي أن يلاحظ أنه علي الرغم من أن **86%** من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تنفذ مقررات بشأن حرية التنقل، إلا أن هذا لم يكن بالعملية السلسة في جميع الدول المشاركة ، كما لوحظ من قبل في هذا التقرير. ومازال عدد من المشاكل مستمراً في مجال حرية التنقل، علي سبيل المثال لم تصادق جميع البلدان في مجموعة اقتصادية إقليمية ما علي المقررات المعنية بحرية التنقل أو تنفذها وذلك بسبب التوترات الأمنية بين الدول الأعضاء، وبسبب مشاكل العضوية المتشابكة التي تعوق التقدم الفعال والحواجز الجمركية المستمرة.

605-يعمل ستة وثمانون في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية علي تعزيز مشاركة القطاع الخاص (من خلال آليات مثل منتديات الأعمال، ومجالس الأعمال، والمعارض التجارية)، والتصدي للأنشطة الإجرامية (مبادرات لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمشاركة في نظام الإنذار المبكر القاري). وهناك **86%** ستة وثمانون في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تعزز التجارة الإقليمية، من بين جملة أمور أخرى، من خلال مواءمة وتبسيط الإجراءات الجمركية، والتوثيق والتسمية فضلاً عن الإجراءات الرامية إلي الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومواءمة سياسات التجارة مثل قواعد المنشأ، وكذلك البحث عن إجراءات لتسهيل التجارة في الخدمات. وهناك واحد وسبعون في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية إما أنها أنشأت أو استحدثت آليات لإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية علي التوالي. وتعتبر مجموعة شرق أفريقيا المجموعة

الاقتصادية الإقليمية الوحيدة التي أنشأت اتحاداً جمركياً. وعرف أن سبعة وخمسين في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية استحدثت آليات لاتحاد نقدي، وإنشاء سوق مشتركة عل التوالي.

شكل **7**: التنمية القطاعية

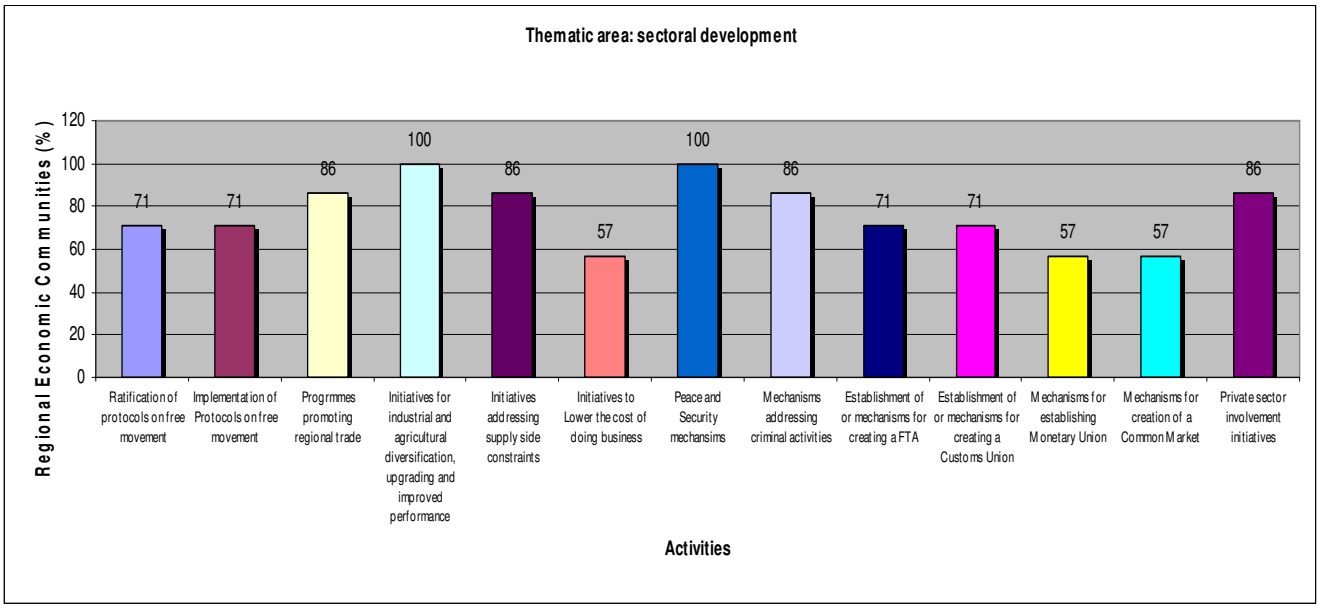

606-تنمية سوق رأس المال

607-تحرز المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقدماً هاماً في تنمية الأسواق الرأسمالية والبورصات المالية الإقليمية. ويبدو أن واحدا وسبعين في المائة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية لديها برامج موجهة نحو تنمية سوق رأس المال، في حين أنشأ **57%** منا لمجموعات الاقتصادية الإقليمية لجانا مركزة علي تكامل سوق رأس المال والبورصة المالية ومن بين الأمثلة البارزة علي ذلك لجنة مجموعة شرق أفريقيا لتنمية الأسواق الرأسمالية، ولجنة بورصات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ولجنة المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا للقضايا الرأسمالية.

شكل **8:** تنمية الأسواق الرأسمالية

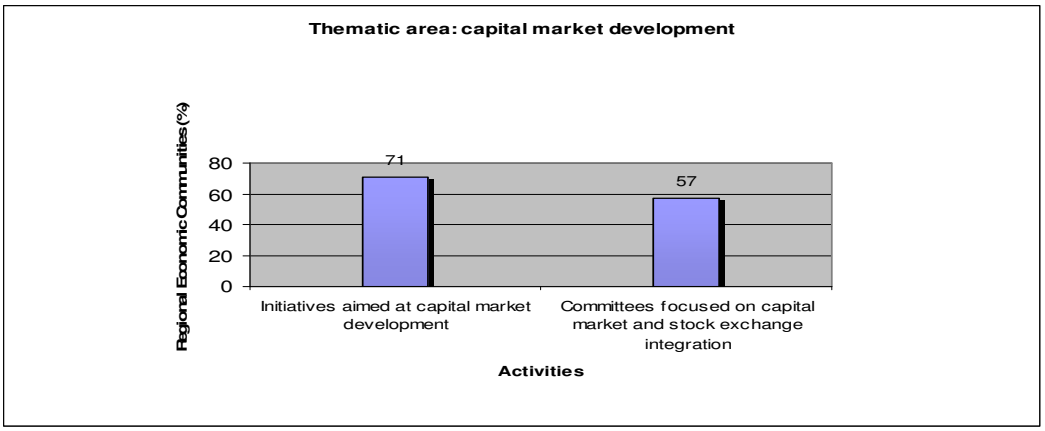

608- اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وتنسيق مفوضية الاتحاد الإفريقي

609. كانت التوصية التي تدعو المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلي جعل مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تستمر في ظل تنسيق مفوضية الاتحاد الأفريقي، أقل التوصيات تنفيذا. ومن بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي استجابات للاستبيان، هناك **29%** تنفذ التوصية الخاصة باستمرار مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق المفاوضات وهناك أيضا بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تضطلع بأنشطة مثل توجيه دعوة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمراقبة المفاوضات المستقبلية مع اللجنة الأوروبية. وبالرغم من هذه النتيجة، إلا أنه يتعين ملاحظة أن هناك إعلانا تمت صياغته يؤكد مجدداً تفويض مفوضية الاتحاد الأفريقي بعملية التنسيق، والرصد والمواءمة للجهود التي بذلتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع اللجنة الأوروبية التي جرت في اجتماع تنسيق المجموعات الاقتصادية الإقليمية في **24** يناير **2008**.

شكل **9:** مفاوضات الشراكة الاقتصادية وتنسيق مفوضية الاتحاد الأفريقي.

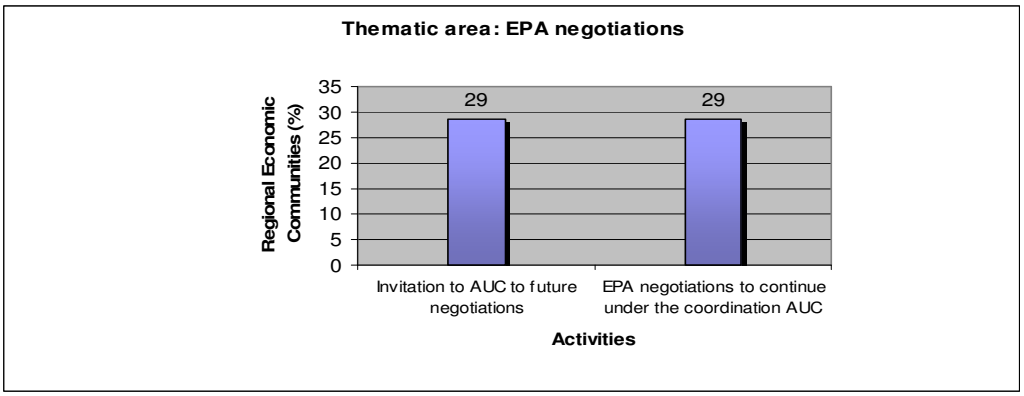

حـــ- مفوضية الاتحاد الإفريقي

610. يتضمن هذا القسم ملخصاً لتنفيذ التوصيات من جانب إدارات مفوضية الاتحاد الإفريقي. وقد طرحت 26 توصية علي مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتم تلخيص ما أحرز من تقدم في تنفيذها وفقاً لمجالات متخصصة تتواءم مع التخصصات الواردة في كل توصية.

611. <u>إدارة الشئون الاقتصادية</u>

612. ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية

613. في مجال الترشيد، تم إحراز تقدم أيضاً باستكمال دراسة بشأن ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية في 2007 ومراجعة اتفاقية أبوجا وتفصيل برنامج الحد الأدنى من التكامل بغية التعجيل بتلك العملية. وقد نوقش التقرير في كوناي 2 في كيجالي برواندا في 2007، وقدم إلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء للتعليق قبل رفعه إلي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2008، وبالإضافة إلي هذا، تضمنت صياغة الدراسة أيضاً مشاورات واسعة مع مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الفرعية. وسيبدأ إعداد دراسة ثانية بشأن وضع سيناريوهات الترشيد في إطار كمي في 2008. وتحت بلورة الشروط المرجعية للدراسة بالفعل.

614. مواءمة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

615. يشجع الاتحاد الأفريقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً علي إيجاد شراكة فيما بينها. وقد وقع عدد من هذه المجموعات اتفاقيات فيما بينها لمواءمة أنشطتها وبرامجها. ومن الأمثلة الملحوظة علي ذلك مجموعة العمل للشراكة الثلاثية بين الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والسادك علاوة علي لجنة التنسيق بين الأقاليم التي تضم مجموعة شرق أفريقيا والكوميسا والإيجاد، كما أن لجنة المحيط الهندي وسين – صاد تعمل من أجل التوقيع علي مذكرة تفاهم مع الاتحاد النقدي الأفريقي والإيجاد.

616. وتجري المفوضية أيضاً دراسة بشأن مواءمة قوانين الأعمال والمال لتعزيز الانتقال الحر لرؤوس الأموال. وتتناول الدراسة عدة موضوعات من بينها:

- النظم القانونية والتنظيمية القائمة في أفريقيا
- الإطار الفني لإنشاء مؤسسات مالية
- أداء بورصات الأوراق المالية
- الخيارات المتاحة

617. ستناقش الدراسة في اجتماع للخبراء فور استكمالها، وستقدم التوصيات إلي مؤتمر قمة الإتحاد الأفريقي في يوليو 2008 بعد إقرارها من جانب وزراء المالية.

618. التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

619. تحقق تقدم أيضاً في تقوية التنسيق بين مفوضية الإتحاد الأفريقي وشركائها مثل بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

ويشمل هذا مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين الذي عقد في مارس لإبريل 2008 سويا مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. كما تم الاتفاق بين الأطراف علي تنشيط الأمانة المشتركة في 2008 بوصفها الآلية الرئيسية لتسهيل التنسيق.

620. بالإضافة إلي هذا، تم الاتفاق كذلك علي عقد اجتماعات منتظمة بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية ومفوضية الاتحاد الإفريقي. ويعقد اجتماعات سنوياً علي مستوي الخبراء ومستوي المديرين التنفيذيين علي التوالي. كما تمت تقوية العلاقات وآليات التنسيق بالتوقيع علي بروتوكول جديد حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وقد جري التوقيع علي البروتوكول الجديد في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا بإثيوبيا في 27 يناير 2008. وبعد التوقيع علي البروتوكول تطوراً رئيسياً. وهو يهدف من بين عدة أمور إلي ما يلي:

- إضفاء الطابع الرسمي على، ودعم تعزيز التعاون الوثيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبينها وبين الاتحاد الأفريقي من خلال تنسيق ومواءمة السياسات، والإجراءات، والبرامج والأنشطة في جميع الميادين والقطاعات.
- إقامة إطار لتنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إسهامها لتحقيق أغراض القانون التأسيسي واتفاقية أبوجا.
- إقامة آلية تنسيق للجهود الإقليمية أو القارية لبلورة مواقف مشتركة من جانب أعضائها في المفاوضات علي المستوي متعدد الأطراف.

621. تم أيضاً تأسيس مؤتمر الوزراء الإفريقيين المسئولين عن التكامل {المؤتمر/الاتحاد الإفريقي/ ديسمبر 113 (7)} ويعقد مرتين سنوياً.

622. فيما يتعلق بالتنسيق القطاعي، تعتزم المفوضية تنظيم اجتماعات قطاعية في 2008، ستسهم في بلورة خطة عمل لتنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل. وستركز هذه الاجتماعات علي القطاعات الآتية:

- حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال
- الزراعة والأمن الغذائي
- البنية التحتية والطاقـــة
- المواءمـــة النقديـــــــة

623. المؤسسات المالية للإتحاد الإفريقي

624. اتخذت خطوات مهمة للتعجيل بإنشاء المؤسسات المالية الثلاث للإتحاد الإفريقي. وتحددت الدول التي تستضيف هذه المؤسسات:

- مقر بنك الاستثمار الأفريقي في طرابلس (ليبيا).
- مقر صندوق النقد الأفريقي في ياوندي (الكاميرون).
- مقر البنك المركزي الأفريقي في أبوجا (نيجيريا).

625. تنشئ الدول المضيفة ثلاث لجان فنية. ويجري حالياً إعداد اتفاقيات الاستضافة للتوقيع، وقد وقعت ليبيا بالفعل في سبتمبر 2007، ومن المقرر أن توقع الكاميرون ونيجيريا في 2008.

626. البورصة الأفريقية للأوراق المالية

627. هناك دراسة جدوى قيد الإعداد، ومن المقرر الانتهاء من تقرير في هذا الشأن في 2008. وأبلغ التقرير من جانب البعثات إلي كل من:

- عدد من بورصات الأوراق المالية
- السلطات التنظيمية

- وزراء المالية
- المجموعات الاقتصادية الإقليمية (باستثناء الاتحاد النقدي الإفريقي)
- البنوك المركزية
- سماسرة الأوراق المالية

628. فور انتهاء التقرير، يعقد اجتماع لجنة الخبراء في مايو 2008، وترفع توصياته إلي مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين.

629. إدارة الاقتصاد الريفي والزراعي

630. جانب الإنتاج

631. من أجل تعزيز الإنتاج علي المستوي الوطني، فقد أعدت دراسة بشأن التعاون الفني بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة. وهي دراسة جدوى تتناول إنشاء سوق مشتركة لمنتجات الأغذية الأساسية. كما أعد مشروع بروتوكول لإنشاء سوق مشتركة مع ورشة عمل تشاوريه في يناير 2008. وقد راجعت المشاورات تقرير دراسة الجدوى ومشروع البروتوكول وأعدت خطة عمل لإنشاء سوق مشتركة. وشاركت منظمة الأغذية والزراعة في ورشة العمل

632. إدارة البنية التحتية والطاقة

633. تنمية البنية التحتية الإقليمية

634. في ضوء التوصية بتعزيز البنية التحتية الإقليمية وتطوير آليات تمويل ملائمة، فقد أطلقت شراكة البنية التحتية للاتحاد الأوروبي – أمريكا في 24 أكتوبر 2007. وبناء علي ذلك، أنشئت أيضاً لجنة التسيير. كما تم إنشاء آلية لتعزيز كونسورتيوم البنية الأساسية لأفريقيا لتحسين التعاون بين أعضاء الكونسورتيوم (في مجالات مثل مواءمة الإجراءات وتعزيز

التمويل المشترك). وعلاوة لعي ذلك، عقد في 24 يناير 2008 في مالي بالسنغال اجتماع مائدة مستديرة لجمع موارد لتمويل مشروعات البنية الأساسية الرائدة (مثل نيباد ستاب). وأخيراً، تم استكمال الشروط المرعية كصندوق تطوير تملك حيد أفريقيا، ومن المقرر أن تبدأ الدراسة في 2008.

635. إدارة التجارة والصناعة

636. قيود جانب العرض

637. لمجابهة التحدي الذي تفرضه قيود جانب العرض بما في ذلك حرية حركة السلع ورأس المال، تستهدف الإدارات تنظيم اجتماع لمجموعة الجمارك المشتركة بنهاية 2008. وسيعزز الاجتماع اللجنة الفرعية للمديرية العامة للجمارك بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وغرف التجارة والصناعة والزراعة والتجارة للاتحاد الإفريقي. والهدف هو بلورة تفاهم وتعاون فيما يتعلق بحركة السلع علي المستوي القاري. وتنظر المفوضية أيضا في وضع برنامج يتولي إنشاء تسهيلات حيث لا توجد – للترابط بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإفريقية. ويمكن أن سفر هذا في النهاية عن شبكة حاسبات موحدة للجمارك في إطار البر الرئيسي لاتحاد جمركي. وقد كان هذا الموضوع أحد النقاط الرئيسية في الدورة الرابعة للمديرية العامة للجمارك بمفوضية الاتحاد الإفريقي. وسيتم إعداد دراسة أيضا عن الموضوع، وتجري الاستعدادات حالياً لإعلان الدراسة.

638. جانب الإنتاج

639. في التوصية المتعلقة بزيادة التأكيد علي جانب الإنتاج، خصصت الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي المعقودة في يناير 2008 بأديس أبابا، أثيوبيا، لموضوع التصنيع الأفريقي

وأعلنت في القمة قرارات وإجراءات مهمة تمثل أحدها في الموافقة علي وإقرار "خطة العمل للتنمية الصناعية المعجلة لإفريقيا". وقد أكدت خطة العمل علي جانب العرض وتحول الموارد الطبيعية. وبالموافقة علي خطة العمل واعتمادها، فإن القمة وجهت مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تعمل مع أصحاب مصالح آخرين، لوضع أولويات عملية ومواصلة المساعدة في تنفيذ خطة العمل. وقامت إدارة التجارة والصناعة، في استجابة مباشرة للتوصية، بتنظيم الاجتماع الأول لأصحاب المصالح في القاهرة بمصر في 12 ابريل 2008. وكان الغرض الرئيسي لهذا الاجتماع هو تلقي آراء أصحاب المصالح فيما يتعلق بترشيد خطة العمل.

640. مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

641. فيما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية، كانت الإدارة تتابع عن كثب التطورات في المفاوضات بشأن قضايا التعريفة وتسهيل التجارة. وبناء علي ذلك، تمت صياغة القرار ((VII) Ex.CL/Dec.378-413) في 25 – 29 يناير 2008 بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية واستضافة القمة الثالثة لرؤساء دول وحكومات أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وعلاوة علي ذلك، تمت صياغة الإعلان AU/Exp/CAMTF/Dec (1) ، بشأن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في 3 ابريل 2008. كما نظمت الإدارة في ابريل 2008 ورشة عمل لخبراء الجمارك حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أيضاً تناولت قواعد المنشأ من أجل الوصول إلي موقف مشترك بشأن المفاوضات مستقبلاً.

د- بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

642. يضع هذا القسم ملخصاً لتنفيذ التوصيات من جانب بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. وكان المؤتمران السابقان، قد وجها خمس توصيات للبنك واللجنة. وقد لخص بتقدم في تنفيذهما للتوصيات وفقا لمجالات متخصصة تواق التخصصات الواردة في كل توصية.

643. تنمية البنية التحتية الإقليمية

644. في مجال تنمية البنية التحتية الإقليمية، ابتكر بنك التنمية الأفريقي عدداً من آليات التمويل لتنمية البنية التحتية في القارة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد وبنك التنمية الأفريقي لصياغة خطة رئيسية للبند التحتي للطاقة والنقل والمياه. واستناداً لذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد وبنك التنمية الأفريقي اجتماعاً لمراجعة الإطار الاستراتيجي متوسط إلي طويل المدى للبنية التحتية للنيباد. كما اضطلع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بدراسة حول تمويل البنية التحتية. وقامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الأفريقي معا بتنظيم ندوة وزارية رفيعة المستوي حول تمويل البنية التحتية. وعمل اللجنة من خلال مكاتبها الإقليمية الفرعية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية علي تنفيذ مشروعاتها للبنية التحية.

645. مواءمة قوانين الأعمال والقوانين المالية

646. يقوم بنك التنمية الأفريقي بدراسة للفجوات القائمة في التكامل المالي داخل المجموعات الاقتصادية الإفريقية. ومن المقرر الانتهاء من هذه الدراسة في 2008، وقد نظمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أيضاً اجتماع الدورة الخامسة للجنة التجارة والتكامل الإقليمي حيث نوقش هذا الموضوع

وأصدر توصيات تستهدف تعزيز التجارة البينية في إفريقيا. وتعمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أيضاً مع الشركاء الآخرين علي مواءمة قوانين الاستثمار في القارة.

647. بناء القدرة للمجموعات الاقتصادية الإفريقية

656. يتولى البنك الأفريقي للتنمية في الوقت الحالي إعداد دورات للعاملين بالمجموعات الاقتصادية الأفريقية للدعم والمساعدة في تقوية قدرات المجموعات الاقتصادية الأفريقية في عمليات التكامل الإقليمي. كما أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة حول تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا بالتركيز على التلاقي الاقتصادي الكلي داخل الأقاليم. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أبرمت اتفاقيات برامج عمل لعدة سنوات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تستهدف معالجة الفجوات في القدرات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برامجها.

648. التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

649. بذلت جهود لتنسيق أنشطة بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال اجتماعات الأمانة المشتركة ورغم أن الأمانة لم تكن نشطة في الأشهر الأخيرتن فمن المقرر أحياء نشاطها في **2008**. وعلاوة على ذلك، فإن الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا علىاتصال مستمر مع رئيسي مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المفوضية والبنك واللجنة بأنشطة مشتركة في إدارة الأرض.

رابع عشر. تحديات التنفيذ

650. تمت مواجهة العديد من التحديات أثناء تنفيذ التوصيات؛ فهناك مشكلات فنية تسببت في تأخير البدء في إعداد الدراسة القياسية حول السيناريوهات المقترحة لترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وكذلك في مجال الترشيد هناك بعض من المجموعات الاقتصادية الإقليمية لم تبرم شراكات مع مجموعات أخرى، خاصة تلك المنتمية إلى نفس المجال الإقليمي؛ فعلى سبيل المثال تحتاج الإيكاس إلى إرساء علاقات مع سين صاد والكوميسا والأيكواس سجل عدد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن عمليتي الترشيد والمواءمة لا تزالان تحتلان مرتبة متأخرة في جدول أعمال بعض الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. كما أشارت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى أن المشاركة في كل من الاجتماعات الأخرى غالباً ما كان يتعذر تحقيقها بسبب ضيق الوقت. وأشارت أحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى أنه بينما تحقق المواءمة تقدما فإن الدافع غالباً ما يكون مصدره الجهات المانحة أكثر منه التكامل الإقليمي، علاوة على ذلك فإن التنافس بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء هو يعد بدوره عاملاً مانعاً للمواءمة الفعالة. أضف إلى ذلك، فإن كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وجدت صعوبة أيضاً في عقد اجتماعات تنسيق منتظمة نظراً لازدحام جدول الاجتماعات للطرفين.

651. فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية فقد بدا أن هناك كثير من العمل جاري في العديد من الأقاليم إلا أن ذلك يعوق غياب الأطر التشريعية الملائمة واختلاف المعايير الفنية عبر مختلف البلدان. وأشارت أحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى أن مسألة الأطر التشريعية والمعايير المشتركة تكون غالباً ثانوية عندما يتعلق الأمر بتنمية البنية التحتية في الدول

الأعضاء. بينما أشارت مجموعة اقتصادية إقليمية أخرى إلى النقص في هياكل التنفيذ القوية على مستوى الدول الأعضاء. كما تسببت المشكلات الفنية في تأخير استكمال بعض مشروعات البنية التحتية مثل خط أنابيب غاز غرب أفريقيا. علاوة على ما تقدم فأن توفير التمويل الكافي لتنمية البنية التحتية الإقليمية يظل يمثل تحدياً مستمراً.

652. وفقاً لما أشير إليه آنفاً، فإن تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات حول حرية الحركة لا يزال يواجه عددا من التحديات. هذه التحديات مصدرها المشاغل الأمنية بين بعض الدول الأعضاء في نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية، تدني مستوى تنفيذ بعض الخطط الإقليمية الخاصة بالجوازات علاوة على أعمال التحرش والفساد وابتزاز المسافرين عند النقاط الحدودية. من الثابت أيضا أن محدودية حركة عوامل الإنتاج، خاصة العمالة، عبر الحدود الوطنية يعد قيداً جوهرياً أمام التكامل الإقليمي في أفريقيا. أضف إلى ما تقدم، هناك أن بعض الدول الأعضاء تبدي تردداً في إزاء إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تشكل عقبات أمام التجارة الإقليمية.

653. في مجال التعاون النقدي داخل الأقاليم المشاهد أن بعض الدول الأعضاء لم تحقق التقدم اللازم لمواءمة أنظمتها الخاصة بأسعار الصرف بواسطة تنفيذ أدوات السياسة النقدية للسوق الموجهة. لا تزال سياسات سعر الصرف في حاجة إلى المواءمة في بعض الأقاليم كما أن مواءمة حسابات رأس المال ظلت عند مستوى منخفض في بعض الأقاليم.

654. تمثل عدم كفاية الموارد مشكلة بدورها. وقد أثرت في إقامة المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي وحالت دون سرعة التقدم في إنشائها. كما أعاقت المساهمات المتراكمة أو المتأخرة في الميزانية لبعض الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية توظيف العاملين الأساسيين وسداد المستحقات للخدمات الأساسية مثل المرافق الأساسيين وسداد المستحقات

للخدمات الأساسية مثل المرافق وكذلك عرقلت وضع البرامج وتنفيذها. وكان من شأن هذا أن يجعل بعض المجموعات الاقتصادية الأفريقية في موقف لا تقدر فيه على الوفاء بالتزاماتها للدائنين. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار التأخير في سداد المساهمات أثر سلباً على المساعدة المقدمة من الشركاء الذين قد يفسرون الوضع على أنه عدم التزام من الدول الأعضاء بالمبادرات الإقليمية.

655. في بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي قامت بتفعيل مجتمعي، ثمة مجالات للقلق فيما عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على الحصول على عوائد الرسوم بسبب اختناقات في نظم الخزانة، والإيداع غير المنتظم للعوائد، ومنع الوصول إلى بعض الحسابات البنكية الخاصة بالرسوم والتسويات غير المنتظمة.

خامس عشر. الطريق للأمام والتوصيات

656-يتولي بنك التنمية الأفريقي في الوقت الحالي إعداد دورات للعاملين بالمجموعات الاقتصادية الإفريقية للدعم والمساعدة في تقوية قدرات المجموعات الاقتصادية الإفريقية في عمليات التكامل الإقليمي. كما أعدت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة حول تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا بالتركيز علي التلاقي الاقتصادي الكلي داخل الأقاليم. وعلاوة علي ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أبرمت اتفاقيات برامج لعمل لعدة سنوات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تستهدف معالجة الفجوات في قدرات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برامجها.

657- الدول الأعضاء.

- ينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء بالإصلاحات المطلوبة في الأطر التشريعية والمعايير الفنية لتنمية البنية التحتية.
- ينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء بالإصلاحات القانونية والتنظيمية المطلوبة لاجتذاب الاستثمار في الوقت الذي تطبق فيه صكوكا قانونية قابلة للإنفاذ من أجل استثمارات مستدامة وتدفقات تجارية.
- ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على التعجيل بإزالة الحواجز الفنية والمادية التي تعوق التداول الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وانتقال الأفراد من أجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم الأكبر في التجارة والإنتاج.
- ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على إضافة القيمة إلى القطاعات الإنتاجية مثل تصنيع منتجات الموارد الطبيعية محلياً
- ينبغي أن تبذل الدول الأعضاء جهوداً ملموسة لتعزيز التصنيع في اقتصادياتها من أجل دعم النمو والتنمية
- ينبغي أن تحتل مسألة الترشيد موقعاً محورياً في أجندة الدول الأعضاء وفي المشاركة الشعبية من جانب المجتمع المدني.
- بالنسبة لتنمية سوق رأس المال، ينبغي علي الدول الأعضاء التعجيل بمواءمة اللوائح الخاصة بضوابط سعر الصرف، وكذلك مواءمة حسابات رأس المال.

658- المجموعات الاقتصادية الإقليمية

- يتعين أن تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إزالة الحواجز أمام التجارة في الخدمات

- ينبغي أن تدرس المجموعات الاقتصادية الإقليمية إمكانية إنشاء صندوق للتنمية حيثما لا يكون قائماً. ويمكن أن يحتوي الصندوق علي عدة عناصر من بينها آلية للتعديل تستهدف دعم الأعضاء الذين قد يعانون من تأثيرات سلبية ناجمة عن تحرير التجارة علي ماليتها العامة وتنمية بنيتها التحتية
- ينبغي علي المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تساند الدول الأعضاء لتعزيز حصولها علي التكنولوجيا وتطبيقها (أي التجارة الالكترونية وتجارة الانترنت) لتوسيع نطاق التجارة فيما بين الأقاليم
- يتعين علي المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن توائم مناهج التعليم ومؤهلاته لدعم الانتقال الحر للأفراد وقوة العمل
- ينبغي تقوية قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات لرفع الإنتاجية وتعزيز الناتج وزيادة التجارة
- ينبغي أن تحتل مسألة الترشيد موقعاً محورياً علي أجندة المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع إجراء مشاورات قطرية حول هذه المسألة مع مختلف أصحاب المصالح (أعضاء البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص)
- من أجل تعميق أجندة التكامل الإقليمي يتعين علي المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تزيد التأكيد علي توسيع نطاق تواصل برامجها مع المجتمع المدني وخلق التعاون مع خطط التنمية القطرية (بما فيها الورقات الإستراتيجية للحد من الفقر)
- ينبغي علي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تنشئ علاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في نفس المجال الإقليمي أن تشرع في ذلك عن طريق آليات مثل مذكرات التفاهم.

659-مفوضية الاتحاد الإفريقي

- ينبغي أن تقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقييم لاحتياجات القدرات لتوثيق فجوات القدرات في داخل كل مجموعة اقتصادية إقليمية ورسم خطط العمل التي من شأنها إضافة القيمة إلي تنفيذ التعاون الإقليمي وخطط وتفويضات التكامل في القارة

660-مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

- ينبغي التأكيد علي دفع تنمية البنية التحتية ولاسيما في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.
- ينبغي صياغة وسائل ملموسة للتنفيذ الفعال للبروتوكول الجديد حول العلاقات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

661-مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

- ينبغي إعداد مذكرة تفاهم بين المؤسسات الثلاث بشأن مسألة التكامل القاري من أجل تجنب الازدواج ولتقوية علاقة العمل فيما بينها.
- ينبغي صياغة وسائل ملموسة بشأن تفعيل الأمانة المشتركة.

المراجـــــع

- African Union Commission. (2007) “Rationalisation of the Regional Economic Communities (RECs), Review of the Abuja Treaty and Adoption of a Minimum Integration Progamme”.
- ACBF. (2004) “Meeting the Challenge of Enhancing Trade and Investment for Poverty Reduction in Africa” African Capacity Building Foundation (ACBF) Newsletter, October-December.
- ACBF (2002 – 2006). “Strategic Medium Term Plan”.
- African Union Commission (2007) “African Integration Review”, Volume 1, number 1 and 2.
- CEN-SAD (2006) ‘Establishment of a Free Trade Zone between CEN-SAD Member States, Final Report’. CEN-SAD Secretariat, Tripoli, Libya.
- CEN-SAD (2007) ‘Rapport De l’Atelier de Travail avec les Communautes Economiques Regionales Pour la Promotion Concertee du Secteur Rural’, CEN-SAD Secretariat, Tripoli, Libya.
- CEN-SAD (2007) ‘Rural Development Strategy and the Management of Natural Resources in the CEN-SAD Region: Priority Areas for 2010’. CEN-SAD Secretariat, Tripoli, Libya.
- COMESA (2006) COMESA Annual Report 2006’. Secretariat, Lusaka, Zambia.
- COMESA (2004) “Report of the Secretary General to the 9th Summit of the COMESA Authority of Heads of State and Government, June.
- COMESA (2006) ‘COMESA Strategic Plan’. COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
- COMESA (2007) ‘COMESA Heads of State and Government Summit’ Nairobi Kenya May 2007. Souvenir Magazine and Report 2007. COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
- COMESA (Undated) ‘The COMESA Programme for Peace and Security’. COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
- COMESA (2007) COMESA in Brief’. 3rd Edition’. COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
- COMESA (Undated) ‘The process of Regional Integration in COMESA’ COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
- COMESA (2007) ‘COMESA Fund’. COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.

- Daya, Y., Ranoto, T.R. and Letsoalo, M.A. (2006) "Intra-Africa Agricultural Trade: A South African Perspective" Department of Agriculture, Pretoria, South Africa.
- EAC (2006) 'Report of the 8th Summit of the East African Community Heads of State' Arusha Tanzania, 30th November. EAC/SHS/08/2006. EAC Secretariat, Arusha, Tanzania.
- EAC (2008) '15th Meeting of the Council of Ministers: 17th-18th March 2008, Report of the Meeting (Ref: EAC/CM15/2008)'.Final Report. EAC Secretariat, Arusha, Tanzania.
- EAC (2007) 'EAC Annual Report 2006: (Doc: EAC/AR/06 – Rev 4 /(301107)'. EAC Secretariat, Arusha, Tanzania.
- ECA and AUC (2006) "Assessing Regional Integration in Africa II": Rationalizing Regional Economic Communities, ARIA II. Addis Ababa.
- ECCAS (2007) 'Etude de Priorisation des Projets du Plan Directeur Consensuel des Transports en Afrique Centrale (PDCT-AC)'. 1st Edition. ECCAS Secretariat, Libreville, Gabon.
- ECCAS (Undated) 'Economic Community of Central African States ECCAS: Brochure'. ECCAS Secretariat, Libreville, Gabon.
- ECCAS (2008) 'India-Africa Summit Meeting Central Africa's Priorities'. ECCAS Secretariat, Libreville, Gabon.
- ECOWAS (undated), "Achievements of ECOWAS, Market integration programme". Website: http://www.sec.ECOWAS.int/sitecedeao/english/achievements-1.htm.
- ECOWAS (1999) 'Protocol Relating to Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace-Keeping and Security'. ECOWAS Executive Secretariat, Abuja, Nigeria.
- ECOWAS (2006) 'Transformation of Community Institutions: Re-positioning ECOWAS for Effective Regional Development'. ECOWAS Executive Secretariat, Abuja, Nigeria.
- ECOWAS (2006) 'ECOWAS Convention on Small Arms and Light Weapons, Their Ammunition and Other Related Materials'. ECOWAS Executive Secretariat, Abuja, Nigeria.
- ECOWAS (Undated) 'A Compendium of Protocols, Conventions and Decisions Relating to Free Movement of Persons, Goods and Services'. ECOWAS Executive Secretariat, Abuja, Nigeria.
- ECOWAS (2007) 'ECOWAS Annual Report: Consolidation of the Restructured Community Intuitions for the Effectiveness and Accelerated Regional Integration and Development'. ECOWAS Executive Secretariat, Abuja, Nigeria.
- Fajana. O. (2004) "Enhancing Africa's Integration in a Globalizing World: A Challenge for the African Union", PASU.

- Gonzales. A. (2000) “Proposals for an ACP Agenda for Capacity Building, Dialogue and Information for International Trade Negotiations, September.
- IGAD (1996) “Agreement establishing the Inter-Governmental Authority on Development (IGAD)”, Inter-Governmental Authority on Development (IGAD). 2003. “IGAD strategy”, www.igad.org.
- IGAD (1996) ‘Assembly of Heads of State of Government: Agreement Establishing the Inter-Governmental Authority on Development (IGAD)’. IGAD/SUM-96/AGRE-Doc. IGAD Executive Secretariat, Djibouti.
- IGAD (2003) ‘IGAD Strategy’. IGAD Executive Secretariat, Djibouti.
- IGAD (2003) ‘IGAD Strategy Implementation Plan 2004-2008. IGAD Executive Secretariat, Djibouti.
- IGAD (2006) ‘Annual Report of IGAD Executive Secretariat for 2006 and Planned Activities for 2007’. Final Report. IGAD Executive Secretariat, Djibouti.
- Mulat. T. (1998) “The AEC Treaty, Trade Liberalization and Regional Integration” in OAU (ed.). Trade Liberalization and Regional Integration: Proceedings of the Workshop on Trade Liberalization and Regional Integration. OAU: Addis Ababa, 95-122.
- N’Guettia Kouassi. R. (2007) “Keys to African Union success” the bulletin, African Union Commission.
- Ogiogio. G. (2002) “Some Issues in the Building of Trade Policy Development Capacity in Africa”, ILEAP Launch Conference.
- SADC (2006) ‘Food and Agriculture Resource Directorate: Priorities, Programmes and Achievements’. SADC Secretariat, Gaborone, Botswana.
- SADC (2007) ‘SADC Infrastructure Projects Profile’. SADC Secretariat, Gaborone, Botswana.
- SADC (2007) ‘2007/2008 Official SADC Trade, Industry and Investment Review’. 11th Edition (1997-2008). SADC Secretariat, Gaborone, Botswana.
- SADC (Undated) ‘Implementation of Programmes and Strategies Through a Decentralised Approach: The Case of the Directorate of Infrastructure and Services ‘.SADC Secretariat, Gaborone, Botswana.
- SADC (Undated) ‘Trade Industry, Finance and Investment’ Presentation. SADC Secretariat, Gaborone, Botswana.
- SADC (Undated) ‘Plan Stratégique Indicatif de Développement Régional’. SADC Secretariat, Gaborone, Botswana.

- Southern Africa: Tariff Exemption Set to Enhance SADC Trade. The Herald Harare, 15 January 2008, Website: http://allafrica.com/stories/200801150038.html.

Websites:

- West African Monetary Agency Website (http://www.wama-amao.org/)
- http://www.ECOWAS.int/pays/web/gw-m.htm#a
- http://www.issafrica.org/index.php?link_id=5&slink_id=5080&link_type=12&slink_type=12&tmpl_id=3

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2008-06-30

Status of implementation of the regional integration agenda in Africa

Africa union

2008

http://archives.au.int/handle/123456789/5341

Downloaded from African Union Common Repository